

ثورة 25 يناير .. وإعادة بناء الدولة

تأليف

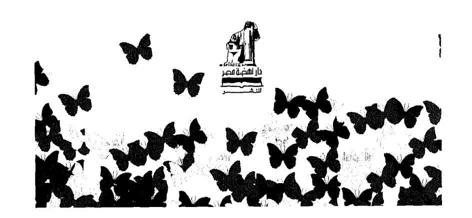
عاطف الغمري





ثورة 25 يناير .. وإعادة بناء الدولة

عاطف الغمري



العنوان:

مصر تستعيد روحها

ثورة 25 يناير.. وإعادة بناء الدولة

تأليف:

عاطف الغمري

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 977-14-4479-4
رقم الإيداع: 2012/2180
الطبعة الأولى: يناير 2012

دار نهضة مصر للنشر
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

تليفون: 33466434 - 33472864 02
فاكس: 33462576 02
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com

21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة

المحتويـــــات

مقدمة 7

الفصل الأول: الشخصية المصرية.. ثوابت تاريخية ومتغيرات عارضة 25

التاريخ يشهد: مصر لم تنكسر ولم يكن شعبها سلبيًّا مستسلمًا 34

التشكيك في الخصائص القومية للمصريين 35

الحراك النفسي ومرحلة تلاحم الموجات الاحتجاجية 39

الفصل الثاني: نظام هدم الدولة.. وسنواته البائسة 45

المشروع القومي لنهضة مصر 47

تجديد النظريات السياسية والاقتصادية 50

العدالة الاجتماعية أساس السياسات الاقتصادية 50

إعادة بناء ما خربه نظام هدم الدولة 55

قرارات قتل المشاريع القومية 57

المشروع القومي لتنمية سيناء نموذجًا 57

المدينة الصناعية شمال غرب خليج السويس 60

مصنع للمبيدات بمنحة من وكالة الطاقة الذرية 61

منهج رجال أعمال الحزب الوطني 62

الدولة مؤسسة تجارية للربح! 62
المصريون والسياسة والأحزاب 63
لا ديمقراطية بلا أحزاب سياسية عَفِيَّة 67
بداية - لماذا ظهرت الأحزاب السياسية أصلًا؟ 68

الفصل الثالث: غفلة النظام عن تحولات الداخل والخارج 75
تغير مفهوم قوة الدولة ومكوناتها 79
تحقيق الشعور بالسعادة وظيفة أساسية للحكم 84
المقدمات الدالة على حدث كبير وشيك 87
أزمة عدم فهم للشعب الذي يحكمونه 88

الفصل الرابع: ما بعد الثورة 97
الذين أرادوا دفع ثورة 25 يناير إلى مأزق سياسي 99
أعراض ما بعد الثورة 105
نظرية اختطاف الثمرة قبل نضجها 109

الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي.. تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية 123
العالم يغيّر من استراتيجيات الأمن القومي 129
المجلس.. تكوينه ومهامه 132
دائرة الأمن القومي العربي 137
تحولات في طبيعة الصراع القومي في المنطقة 144

الفصل السادس: إعادة بناء الدولة المصرية 149
الطريق إلى التقدم الاقتصادي والمكانة السياسية 151

خطة للتنمية والنهضة 154
الذين سألوا: كيف تتقدم الأمم 159
الديمقراطية والإصلاح السياسي المدخل إلى الإصلاح الاقتصادي 167
من أجل برلمان حقيقي 171
الرئيس ليس حضرة صاحب الدولة 176
بناء الدولة يبدأ بتشخيص الحالة المصرية 183

الفصل السابع: الختام.. التاريخ يُصنع الآن 189
مبدأ التوافقية الذي أطلق الثورة 194
شرعية الثورة 195



مقدمــــة

كـان ذلك في مؤتمر أكاديمي في نيويورك في منتصف التسـعينيات ونحن نستمع إلى محدثنا الأمريكي المتخصص في علم الإنسان، وهو يشـرح نتائج دراسـة خرج بها من بعثة علمية اسـتغرقت خمس سنوات فـي صعيـد مصر، حـرص خلالها علـى الاختلاط بنوعيـات من أهالي قرى الصعيد، في لقاءات لا تقوم على طريقة سـؤال وجواب، لكن في دردشـات، أراد لهـا أن تكـون دافئـة إنسـانيًّا، علـى فنجان شـاي، وفي أحيـان كثيـرة علـى وجبة عشـاء بدعوة مـن أهالي هـذه القـرى، الذين يتمتعـون بكرم الضيافة. واكتشـف عبر هذه اللقـاءات أن هناك صفات لا تـزال موجودة كمـا هي لدى المصرييـن، لم تتغير رغـم مرور آلاف السـنين عليها، منذ عصور الدولة الفرعونية القديمة. ومنها على سـبيل المثـال: الصبر، والتديـن، والتسـامح، والروح المرحـة، ونبذ التطرف والعنـف، وغيرهـا من الصفات. وهـو ما كنت قد وجـدت أن كثيرًا من الدراسات التاريخية والاجتماعية، تتفق معه فيما وصل إليه.

قفز هذا المشهد من الذاكرة بعد ثورة 25 يناير حين لفت نظري أثناء متابعتي حلقات المناقشات في دول العالم للثورة المصرية في 25 يناير، التشخيص الذي قيل في بعض الندوات، والذي ربط الثورة بخصائص

الشـخصية التاريخية للمصريين، وأن ثورة بهذه الصورة غير المسبوقة، لـم تكن فقط رد فعل لتراكمات الظلـم والبطش والفكر المتخلف الذي أدار بـه النظام السـابق مصر، لكنها اسـتدعت روح مصـر، التي صنعت حضارتها غير المسبوقة في التاريخ، قبل آلاف السنين.

فـي نـدوة عقدهـا معهـد بروكنجـز الأمريكي قيلـت هـذه الكلمات بالنـص: كان قد بـدا وكأن روعة الإبداع الخلاق لحضـارة مصر القديمة قد سُـحقت تحـت نيـر الأنظمة القمعيـة، لكنهـا أطلت علـى العالـم من جديـد وغيرت كل ذلك، حين انتفض الشـعب المصري، بإرادة جماعية هـادرة، ليتخلـص من القيود التـي كانت تكبل إرادته. وفجـأة وعلى غير المتوقـع أعـاد المصريـون تأكيـد عظمـة بلادهم كقائـد للعالـم العربي. والإعلان بأن هذه المنطقة لن تكون على الإطلاق مثلما كانت من قبل.

هذا التشـخيص اسـتدعى من الذاكرة مشـهدًا كنت قـد حضرته في معـرض عنوانـه «500 عام مـن الحضـارة المصرية» في فتـرة من أزهى عصور تقدمها، وفيه تجسـيد حي لحقيقة أصول حضارة مصر القديمة، بعيـدًا عـن الإغـراق فـي الخيـال، أو التفسـيرات التي لا تنسـب للفرد المصري العادي، دوره الحقيقي في صنع هذه الحضارة.

كان المشـهد في متحـف المتروبوليتان في نيويـورك عام 1998، في معـرض ضم القطع المعروضة تحت هذا العنـوان، من الآثار المصرية النادرة، التي جُمعت من عدد من المتاحف في دول أجنبية.

كـان أول ما يجـذب النظر في مقدمة ما هو معـروض تمثال مصري نادر يتصدر قائمة العرض.

التمثـال لرجل مصري متوسـط القامة يبرز كرشـه، وثيابـه عادية، تنبئ عن مواطن عادي من أفراد الشعب هو «حم أيونو»، المهندس الذي صمم هرم خوفو والمسئول عن بنائه. مواطن مصري عادي، يقف وراء بناء هذا الأثـر الشـامخ الباقـي طـوال خمسـة آلاف عـام. وربمـا كـان الرجـل والمعروضـات المنتقـاة، يحملان إجابة عن سـؤال كان يتردد على ألسـنة الكثيرين: كيف بنى المصريون الأهرامات وحققوا هذا الإعجاز الهندسي العلمي في ظروف عصر، لم تكن الدنيا فيه قد عرفت التقدم العلمي؟

المعـرض بإجمالـي ما فيه كان يحمل إجابة عن السـؤال، فكل ما به مـن معروضات تنطق بـأن بناء الهرم أو غيره من الآثـار المعجزة الباقية إلى يومنا هذا، لم يكـن إنجازًا منفصلًا عـن الحالة المصريـة في تـلك العصـور المتصلـة الطويلـة زمنيًّـا. بـل كـان جـزءًا لا يتجـزأ منهـا. فالمعروضـات كلها تضم نماذج من أعمال تنطـق بالتقدم والنهضة في كل مجـالات الحيـاة: فـي المعرفـة، والعلـوم، والطـب، والهندسـة، والفنون التشـكيلية، والأدب، والكيمياء، والتحنيط، والفلك، والمهارة العاليـة للأيدي العاملة من الحرفييـن. وكل ذلك كان يتحرك به في كل عصـور التقـدم والنهضـة، مشـروع قومـي يحتـوي الجميـع، أفـرادًا وجماعات ودولة. الأمر لـم يكن إعجاز الفرعون الحاكم وحده، مهما كانـت ظـروف تمجيـده وتأليهـه، بل كان مـن عمل النـاس، في محيط

نهضـة على رأسـها الحاكـم، لا تتوقـف تياراتها، فهي تتحـرك وتتجدد موجاتهـا.. بـدا لـي مـا رأيته يـرد علـى سـؤالين: الأول تردد كثيـرًا في الخارج على امتداد سـنوات طويلة، وهو: كيف سبق المصريون العالم بهـذه الحضارة المتقدمة، لدرجة أن بعض الأجانب - وهو ما رأيناه في مؤلفات وكتابات وأفلام سـينمائية - حاول التشكيك في أن المصريين هـم بنـاة الأهرامـات، وبعضهم نسـبها إلـى مخلوقات مـن جنس آخر هبطت من الفضاء الخارجي؟

وكان المعرض في حد ذاته يقدم الرد، فهذه آثار500 سنة، وهي فترة زمنيـة طويلـة عاشـت فيهـا أجيـال وراء أجيـال، فهـل كانـت هـذه المخلوقـات، تأتي إلى مصر من حين لآخر، يعد بالعشـرات أو المئات من السنين، لكي تبني هرمًا ثم ترحل؟

المعرض بإجمالـي ما فيه يظهر كيف أن بناء الأهرامات وغيرها من الآثـار الخالدة الباقية إلـى اليوم لم يكن إنجازًا قائمًا بذاته أو أنه معزول عن حالة مصر وشـعبها.. السياسـة والعلـم والأدب والفنون والقصور والبيوت والشوارع والحاكم والناس.

في تلـك العصور المتصلـة والطويلة زمنيًّا حتى ولـو بحصر النظرة في إطار500 سـنة فقط تجد المعروضات تضـم نماذج من أعمال تنطق بالتقدم والنهضة في كل مجالات الحياة المعروفة.

ويشـهد علـى هـذه المشـاركة التمثـال الـذي يطالعـك فـي مدخل المعروضـات لمواطـن مصـري مـن أفـراد الشـعب هـو «حـم أيونو» المهندس الذي صمم هرم خوفو والمسئول عن بنائه، وهذا التمثال لم يسـبق أن وقعت عليه أعيننا فهو ضمن الآثار التي تسـربت إلى الخارج وموجود في المتحف الألماني.

كانـت روح مصـر المتوثبـة النابضة بالحيـاة، هي صانعـة الإعجاز الحضـاري قبـل آلاف السـنين، وكانـت الصحـوة فـي ميـدان التحرير ومختلف مدن وقرى مصر في 25 يناير في حدث معجز انبهر به العالم، إيذانًـا بأن مصر قد اسـتعادت روحهـا، ونهضت لتقيم بنيـان دولة تليق بالمصرييـن وتاريخهم، وإعلانًا بالخلاص من سـطوة حفنة قادرة فقط على صنع التخلف، أقامت من نفسـها سـدًّا يحول بين المصريين وبين التقدم، الذي كانت تحققه – وعلى مرمى أنظارهم – دول صغيرة، ليس لها ما لمصر من تاريخ، ولا ما لها من إمكانات من الموارد والبشر.

هـذه المجموعة التي حكمت مصـر في سـنواتها الثلاثين الأخيرة، كانـت مختـارة بمقاييـس، لا تتوافـر لدى عناصـر تزخر بهـا مصر، من أصحـاب الخبـرة والعلم، والإخـلاص للوطن ومصالحـه العليا. لكن هؤلاء لم يكونوا على هوى النظام، فجرى إبعادهم واستبعادهم.

كان من يحكمون قد صموا آذانهم عن أنات الشعب، وصراخه في المطالبة بحقه في حياه كريمة، والأغرب من ذلك أنهم حجبوا عن عقولهم، وباختيارهم، تبصر ما يدور حولهم في مصر، من إشارات تنبئ بأن هذا وضع لن يدوم. وهي إشارات لم تكن لتغيب عن أي عاقل.

ولعلي أتذكر هنا واقعة مررت بها، لها دلالة على حالة النظام في أيامه الأخيرة في إصرار عنيد على ألا يرى ويستوعب ويفهم.

ففي الساعة الثامنة من مساء يوم 25 يناير، تصادف أن كان يذاع برنامج حواري معي عنوانه «الأوراق القديمة» بقناة النيل الثقافية، والبرنامج كان مسجلا قبلها بأسبوع كامل أي في يوم 18 يناير، ومدته ستون دقيقة. وفي الدقيقة الخامسة والعشرين قلت ردًّا على سؤال للمذيع، إن الشعب المصري ليس مستسلمًا كما يروج البعض، وتشهد على ذلك أحداث تاريخية عديدة، كان الشعب يخرج فيها فجأة إلى الشارع عندما يفيض به الكيل، وبصورة جماعية، تبدو كأنها منظمة، بينما هي تلقائية ودون قيادة مركزية تدفع الجموع في مدن وقرى متباعدة للتحرك وفي وقت واحد. وتقلب الوضع على رأس النظام القائم، وتفرض إرادتها على الدولة.

وهو ما حدث في ثورة 1919، وفي انتفاضة المصريين عام 1935 وبنفس الصورة.

كان قد مضى من البرنامج 25 دقيقة، وفوجئت وأنا أتابعه في منزلي، بقطع البرنامج بينما بقية الجملة على لساني لم تكتمل. وبعد 15 دقيقة اتصل بي معد البرنامج معتذرًا عما حدث وقال: جاءنا اتصال عاجل من مكتب وزير الإعلام يأمر بقطع البرنامج فورًا.

ما الذي يعنيه ذلك؟

المعنى أن عقلية من كانوا يديرون الحكم كانت قد انغلقت، رافضة حتى مجرد استيعاب دلالات وعواقب الحدث الجلل الذي كان قد اجتاح مصر في ذلك اليوم – 25 يناير 2011 – فقد كانوا لا يفهمون تاريخ مصر، وطبيعة الشخصية القومية للمصريين، وأصروا على الصدام مع تيار وطني هادر كان لابد أن يكتسحهم في طريقه.

وهو نفس سلوكهم عندما كانوا يستهزئون بتحذيرات من النخبة التي ظلت تنبه طوال السنوات القليلة الماضية، من أن شعب مصر لن يصبر طويلًا على إدارتهم للدولة بالمخالفة للدستور والقانون، وبإهدارهم الحريات، والحقوق، والتصرف وكأنهم مالكو الدولة بما فيها ومن فيها.

وليتهم أداروا الدولة حسب قواعد الحكم والسياسة المستقرة والمتفق عليها، لكن ما فعلوه كان سطوًا على وطن.

وفي عهدهم كنا خارج التاريخ.. مقطوعي الصلة بالزمن.. جرى تجفيف منابع التفكير السياسي الخالص في مصر، لتدور حركة العملية

السياسية حول شيء يخص عقل الحاكم، وقد انشغل هو به. وانفصلت الدولـة عـن عالم من حولها يفكـر ويقرر ويتصرف بطـرق تراها الدولة هنا عن بعد، لكنها لا تلقي لها بالًا.

إن أقـرب تعريف للسياسـة، هـو أن الصفة المميزة لهـا هي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والهدف النهائي لها هو تحقيق إنسانية الاثنين، وليـس جـور إنسـانية أحدهما على حسـاب الآخـر، ووجـوده وقدرته ودوره، وإذا لـم يتحقـق ذلك، فـإن ما هو موجود ليس بسياسـة، ولا ما تجـري فـي إطاره هو دولة، بل حالة أخرى مسـتثناة مما يجري في دول تضمـن لها ممارسـات الحكـم عافيتها السياسـية، وصـلاح مجتمعها، وتقدمهـا وأمانهـا، ولهـذا كانـت الممارسـات فـي مصر في السـنوات الثلاثيـن الأخيـرة خاصة تتم خـارج حركـة الزمن، فالعالـم يخطو إلى الأمام، ونحن ندور حول أنفسـنا، لا نبرح مكانـنـا، والنظام جاذب بقوة لطوابيـر النفاق، طارد لأكفأ وأخلص أبنـاء البلد، وكان ما نراه اليوم من انقـلاب المنافقيـن علـى مواقفهم المعروفـة؛ لأن النفـاق عندهم صار عقيدة وسلوكًا وممارسة ميكانيكية.

كان العالم يتغير بإيقاع سـرعة عصر ثورة المعلومات، الذي اختصر الزمن والمسـافات، بينما خطـاب الحكم والحـزب يحدِّثنا عن حكمة التدرج وعدم التسرع.

حتى إن العقل السياسـي للنظام الحاكـم وقياداته الحزبية، قد أصابه الصدأ، وعجز عن فهم خصائص الشـخصية القومية للمصريين، حيث

تصور أن التضييق على الأحـزاب، وقطع تواصلها مع الناس، والحجر علـى أي نشـاط سياسـي، سـوف يحكـم قبضتـه علـى وعي الشـعب، ولـو أنهم قرءوا التاريخ بوعي وبصيـرة، لعرفوا أن في تاريخ المصريين شـيئًا اسـمه روح الجماعة، وهي التي تتجسـد في لحظة ما، في صورة تحـرك مجتمعـي هـادر، بـدون قائـد فـرد يحـرك الأحـداث، ويصنـع التحولات التاريخية الكبرى.

روح الجماعة التي تقود بلا قائد مركزي هي التي صنعت ثورة 1919، فـي تحرك غريزي في جميع أرجاء مصـر، وفي وقت واحد، وهي التي أطلقت طاقة الشـعور الوطني في مدن وقرى مصر عام 1935، للمطالبة بإلغـاء دسـتور 1930، وإعـادة دسـتور 1923، وفرضـت إرادتهـا علـى الدولة.

وفي الحالتين 1919 و 1935، كانت هناك قيادة جماعية تنشـأ ذاتيًا من قلـب كل تحرك لا مركزي، تنظم وتنسـق. وهو نفس ما حدث في ثورة الشـباب فـي 25 يناير 2011، حيـث كانت هناك مجموعة تنظم وتنسـق، وهـو ما فعلتـه في مرحلة الإعـداد للانتفاضـة التي تحولـت إلى ثورة، عندما جذبت إليها المصريين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم.

وكان سـقوط النظام مدويًا؛ لأن خطابه الذي يتحدث به إلى الناس، قـد انفصل تمامًا عن خطاب الشـارع، وراح النظام يمشـي وحده، وإن تصور وهمًا أن هناك شعبًا يسير وراءه، وهو ما لم يكن صحيحًا.

ومـا إن حققت الثورة أول أهدافها بإسـقاط رءوس النظام حتى كان السـؤال الشـاغل في الحال هو: ماذا نحن فاعلون في الفترة المقبلة؟.. ولكي تنهض مصر.

إن تشـييد بنـاء متيـن وسـليم، يبدأ مـن اسـتخلاص دروس اللحظة الراهنة:

أولًا: من اكتشـاف مصر لنفسـها، ولمواطن قوتها، التي أثبتتها ثورة 25 يناير.

وثانيًـا: من التعامل الجـدي مع الخلل الذي أصـاب مكونات نظام سياسـي، توحـي النظرة إليه مـن خارجه، وكأنه نظام قادر على مباشـرة دوره كأي نظـام حكـم، على حيـن أن ما تراه العين هو قشـرة خارجية، يتستر وراءها بناء متداع ينخر فيه السوس.

لقد كـان النظام يختـار أعمدته بمواصفات الشـخصية المتأرجحة، الجاهـزة لخلـع رداء اسـتقلالية الموقف وصدق الكلمة.. شـخصيات منبطحـة منصاعة، لا يخجل الواحد منهم أن يحني رأسـه نفاقًا وتهليلًا وتبريـرًا الكـل خطـأ وخطيئـة. مع اسـتثناءات قليلـة، حتـى لا نظلم من احترم نفسـه وأخلـص في عمله. لكن الأكثرية كسـت وجوهها طبقات متراكمة من النفاق الفج والتلون الزاعق، وأكثر من ألقى بهم في العمل الحزبي والسياسـي، كانوا مقطوعي الصلة بالسياسـة، فلم تأت نشأتهم عـن طريق النمـو والتطـور والتربية السياسـية، فكانوا نمـاذج مصنوعة

ومعلبـة سياسـيًّا، صحيح أن منهـم خبراء فاهمين للسياسـة لكن هؤلاء كانوا القلة، أو من لا تطرب أصواتهم آذانًا.

فـي هــذا المنــاخ تكلـس العقــل السياسـي للنظـام، الذي كسـته قشـرة غليظـة غطـت عينيـه، وحالـت بينـه وبيـن رؤيــة الأمــور على حقيقتهـا، فانغلـق على ذاتـه، وحيـن يحــدث ذلك، وتكون سـلطات رأس الدولـة قـد اتسـعت، وطبول ومزاميـر النفـاق تـدوي في رأسـه، ويصيـر هو الآمـر الناهي بـلا رقيب أو حسـيب، فإن ذاته تتمـدد، بينما مسـاحة الدولـة علـى مرمـى بصـره تتقلـص، ويـرى نفسـه والدولـة شيئًا واحدًا.

وأستأذن في اسـتعارة جملة من كتابي «الإصلاح السياسي: من أين يبدأ؟» الصادر في 2008[1]، قلت فيها: إن التخلف يصيب عقل الحاكم، حين يكون ما هو فيه راكدًا أو فاسـدًا، فهو عائد إليه، لأنه أسـير ذاته فما يسـمعه هو نفس ما يقوله.. وما يقولـه لا يتجدد ولا يتطور، ولا يلم بما يجري من حوله.

فيصـاب عقله بالضمور السياسـي. ومن هذا العقـل الضامر، تصدر قراراته ومواقفه وأفعاله.

كل هــذا كــان وراء الأسـباب التي خلقـت ما بدا أنه مأزق سياسـي، عاشته مصر لمدة 18 يومًا منذ 25 يناير وحتى 11 فبراير 2011.

(1) الإصلاح السياسي: من أين يبدأ؟ – عاطف الغمري – دار نهضة مصر 2008.

إن مـا حـدث هو أن النظـام ضاقت نظرته فلم يستوعب ما يحدث، وضعف إدراكه عن فهمه، وبقي يتعامل مع ثورة فعلية، على أنها شـيء أشـبه بانتفاضة الخبز لعـام 1977، أو مظاهـرات الطلبـة عـام 1968، غير مـدرك أو مصدق أنهـا ثورة. وأن الثورة - بحسـب تجـارب التاريخ - ومعاييـر علـم السياسـة، لها قـوة دفع جارفـة، كالفيضان الهـادر، وكل ما يوضع في طريقها ليس سـوى سـدود ترابية، لابد أن تكتسحها المياه المتدفقة بلا توقف.

وظلـت المسـافة تتسـع، لأن مـا كـان يدور هـو صـراع إرادات بين جانبيـن، أحدهما يعبر عن واقع ثورة شـعبية مكتملـة الأركان، والثاني يمثـل نظامًا تهاوى وسـقط بالفعـل، ونهايته قد حسـمت، لكنهم كانوا لا يعلمون.

كـان أركان النظام السـابق جاهليـن بتاريخ بلدهـم، أو أنهم يزيفون التاريـخ حتـى إن أحدهـم قـال ذات مرة: النـاس في مصر لا تشـغلهم مسـائل السياسـة أو الديمقراطيـة، فهـذه مسـائل تنشـغل بهـا النخبـة وحدها.

وقـال آخر: إن المصريين لم يكـن لهم في تاريخهم وتراثهم، علاقة بالسياسـة ولا بالأحـزاب، وإن تلـك أمـور كانـت قبـل ثـورة 52، لعبة مقصورة على ثلاثة أطراف هي: الملك، والإنجليز والأحزاب.

أولـم يقـرءوا أن ثـورة 19 صنعتها جماهير الشـعب المصـري، التي خرجـت مـرة واحدة فـي كل المـدن والقـرى، وبتنظيـم لا مركزي من

الجماهيـر نفسـها، أو انتفاضـة المصريين عـام 1935 التي اشـتعلت في مـدن وقـرى مصر بنفـس الطريقة، تـردد هتافًـا واحدًا هو إلغاء دسـتور 1930، وإعـادة العمل بدسـتور 1923، ونجحت الجماهيـر في الحالتين فـي فـرض إرادتها علـى الدولة. إن النظـام قد صنع بيديـه أخطاءه التي فتتت عظامه، وكان منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- أن قيادة الدولة والغالبية العظمى من وزراء حكومتها، بدا عليهم انقطـاع تـام بينهـم وبين مـا يجري فـي العالم من تغييـر، بعد أن أصبـح التغييـر المتسـارع هو فلسـفة العصـر وقاعـدة عمله منذ دخل العالم عصر ثورة المعلومات.

وبـدوا هـم كالهـواة، بالمقارنـة بنظرائهـم فـي دول قريبـة منهم معظمهـا فـي آسـيا، تقـود عمليـات تنميـة اقتصادية، وكشـوف علميـة، وبعـث للهويـة والكرامـة الوطنيـة، حولتهـا إلـى دول ناهضـة، منتجة، ومصـدرة، بينما سياسـاتهم مقطوعـة الأنفاس تدور حول نفسـها، وتبقي على مصر دولة مسـتوردة مسـتهلكة، رغم تراثها الهائل في الموارد المادية والبشرية.

2- تدنـي الأداء التنفيـذي، ويكفـي للتدليـل عليـه، ما شـهده قطاع التعليـم مـن جمود وتخلـف عن مسـايرة التطـور المتلاحق في أنظمة التعليم في العالم، والمسـئولون عندنا يصمون آذانهم عن صرخات خبراء ومختصين تنبه وتحذر وتطالب، ومن كان منهم على علم وخبرة، ومنهم من حاول أن يصلح لكن العجلة كانت تدور في اتجاه مخالف.

3- في عالم الدول النامية، فلسفتان متعارضتان لأمن أي دولة، هما الأمن القومي وأمن النظام. وفي الدول التي أخذت بأمن النظام، فإنهـا تحشـد إمكانـات الدولـة وراء هـذا التوجه، مما يسـحب مـن رصيد الأمـن القومي، ومن طاقـة التأهب لـردع التحديات الخارجية.

وترتبـت علـى ذلك سـلبيات كبيرة مـن أبرزها تضخـم دور الأمن، وتدخله في مجالات ليست من شئونه، وليس مؤهلًا لها أصلًا، بعضها شـهدناه في تدخل فـي التعيينات في الجامعـات، ومرافق أخرى، حتى وصـل الأمـر إلى خطـط العروض المسـرحية. وكـان ما كـان من زرع رقيـب أمنـي، غيـر ظاهـر فـي أذن المسـئول، يملـي عليـه المسـموح به والممنوع.

كانـت المفاجـأة أن مـا حـدث يـوم 25 ينايـر 2011؛ يعيـد مصر إلى نفسـها.. إلـى هويتهـا المسـتخلصة مـن تراكمـات آلاف السـنين مـن العصور والحقب التي امتزجت لتشكل خصوصيته الحضارة المصرية، والخصائـص الفريـدة للشـخصية القوميـة للمصرييـن. والتـي كـان يتصدرها دائمًا التدين والتسـامح، ونبذ العنف والتطرف. ووقف العالم مبهورًا أمام استعادة ميدان التحرير للأصول الحضارية للهوية المصرية في هذا اليوم؛ حتى إن رؤسـاء دول كبرى فـي العالم بادروا بالقول: إن ثورة المصريين هي مصدر إلهام لنا.

ففـي ميدان التحرير جـرى في الأيام الأولى للثورة، تجسـيد الهوية المصريـة، والكـل مجتمع على الأهـداف التي لم يختلـف عليها أحـد مـن الحاضرين في تلاحم مجتمعـي والميدان يضم شـبابًا، وشـيوخًا، وفتيـات ونسـاء محجبـات ومنقبـات وسـافرات، ومفكريـن وكتابًـا، وفنانين، ودبلوماسـيين، ورجال أعمال، وأصحاب شـركات، وعمالًا، وفلاحين.

كان هذا التلاحـم المجتمعي التوافقي الذي لم ترفع فيها الشـعارات والأيديولوجيات، وينبئ بنجاح الثورة، هو ما تشهد به تجارب التاريخ، وهو ما كان سـببًا في نجاح وانتصار ثورات شعوب أخرى مثلما حدث فـي الجزائـر وفيتنـام، حين طـوى كل حـزب وفريـق وتيـار، انتماءاته وأيديولوجياته، وسار خلف الهدف الواحد وهو التحرير.

قبـل الوصـول إلى التحرير كانت طليعة من الشـباب قـد التقت عبر الفضـاء الافتراضـي عـن طريـق شـبكات الإنترنـت تتواصـل وتتبادل الأفكـار، وتبـث آراءً تنـدد بالأوضـاع السياسـية المترديـة فـي مصـر، وتطالـب بالإصلاح، وتعريـف المواطنيـن بقضايا وهمـوم المصريين خاصة قضايا حقوق الإنسان التي تتعرض للانتهاك.

وكانت البداية دعوة للنزول إلى الشـارع في يوم عيد الشـرطة في 25 يناير، إعلانًا عن الاحتجاج على ممارسـات الشـرطة ضـد المواطنين، وعلـى الأوضـاع الاجتماعيـة السـائدة فـي مصـر. وجرت بيـن هؤلاء

الشـباب لقـاءات متفق عليها فـي أماكن لا تلفت نظر الأمـن، كثير منها علـى مقاهٍ في أحياء شـعبية، واتفقوا على خـروج مجموعات منهم في نفـس التوقيـت مـن أماكـن مختلفـة خاصة مـن أحيـاء شـعبية، ليلتقي الجميـع فـي مظاهـرة احتجـاج كبـرى فـي ميـدان التحرير ولـم تصل توقعاتهـم إلـى أن المظاهـرة الاحتجاجيـة سـتتحول إلى ثورة شـعبية، تشـتعل فـي كافـة أرجـاء مصـر مدنًا وقـرى. وحيـن وصلت الحشـود الجماهيريـة إلـى مشـاركة أكثـر مـن 12 مليون مصـري، فقـد أصبح ما يجري ثورة شعبية رفعت سقف أهدافها، إلى المطالبة بسقوط النظام.

وينبغي أن نتنبه إلى أن هذا التحول التاريخي فيما جرى يوم 25 يناير مـن مظاهـرة احتجاجية إلى ثورة شـعبية، كانـت وراءه عوامل محفزة، لا يمكـن إغفالهـا، منها: دور قطاع نشـط من النخبة، لم يتوقف نشـاطه طوال عشـر السنوات السـابقة على التنديد بالنظام والحال الذي وصل بمصر إليه وهو ما تكرر في ندوات ومؤتمرات، ومظاهرات احتجاجية، وتوالى نشر آرائهم في الصحف وفي كتب كلها كانت تعمل على تنوير المصرييـن بواقـع الحال، وتعلي في حسـهم الوطني حالـة من التأهب اليقـظ لوطنهم. ومـن ناحية أخرى، فـإن خصائص الشـخصية القومية للمصريين – حين تجد أمامها رمزًا يفتح أمامها طريق الخلاص – فإنها تندفـع نحـوه محتشـدة بكـل قواهـا، وهـو ما سـبق أن عرفتـه مصر في أحـداث تاريخيـة كثيرة أبرزها ثـورة 19 وكـان الرمز هو قدرة الشـباب طليعة الثورة على كسـر حاجز الخوف من النظام بتضحياتهم العظيمة.

وجـذب أنظـار العالـم فـي التجربـة المصريـة نجـاح شـباب الثـورة، فـي النزول مـن العالم الافتراضـي للتواصل عبر الإنترنـت، إلى أرض الواقـع، فـي تجسـيد لتطويـر اسـتخدامات تكنولوجيـا عصـر ثـورة المعلومـات، ونجاحهـا في حشـد المشـاركة الجماهيرية على أوسـع نطاق.

وظهـر أن هذه المجموعات من الشـباب الذيـن حصلوا على تعليم عال، قد اسـتطاعوا أن يمارسـوا السياسـة بشـكل إيجابي ومؤثر، وعن طريـق المجال المتاح لهـم وهو الإنترنت، وأن يعوضـوا به ما واجهوه من التضييق على النشـاط السياسي الذي مارسه النظام الساقط، برفضه المعلن ممارسة السياسة في الجامعات، ووضع العراقيل أمام الأحزاب للنـزول إلـى الشـارع، والتواصـل مـع الجماهيـر، وهو من أساسـيات العمـل الحزبـي، فضلًا عـن ألاعيبه في إفسـاد الحيـاة السياسـية، التي كانت وراء نشـوء أحزاب شـكلية لا قيمة لها ولا تاريخ، كذلك اختراق أحـزاب موجودة بعناصـر عميلة تدين لهم بالولاء، لتحدث الانشـقاق داخل أحزاب تنتمي إليها شكلًا.

وفي يوم صنعت فيه مصر تاريخًا مجيدًا، تحول اسـم ميدان التحرير إلـى رمز وليـس إلى مجرد مكـان، وكأن هذا الميدان قـد كتب عليه أن يكـون علـى موعـد مـع التاريـخ. فالتحريـر نفسـه - المكـان - شـهد تحولات تاريخية من قبل ارتبطت بأحداث وشـخصيات مرت بمصر، ربمـا تكون قـد بدأت في التاريخ المعاصر عندما أقـام نابليون بونابرت

فـي نهايـة القـرن الثامن عشـر معسـكرات للقـوات الفرنسـية، في هذا المكان الذي كان قبل أن تجف مياهه، أرض مستنقعات تمتد من مكان ميـدان التحريـر الحالي، إلى باب اللوق من ناحية، وإلى جاردن سـيتي على الناحية الأخرى.

ثـم ارتبط باسـم محمـد علي حيـن أعـاد تمهيـد الأرض وزراعتها لتصبح منطقة خضراء شاسـعة، إلى أن طوره الخديو إسـماعيل بزراعة الحدائق وبناء القصور حتى إنه أطلق عليه اسـم ميدان الإسماعيلية قبل أن يتغير اسمه بعد ثورة 52 إلى التحرير.

ومـع حلـول القـرن العشـرين أعيـد تخطيط الميـدان ليصبـح على صورته الحالية.

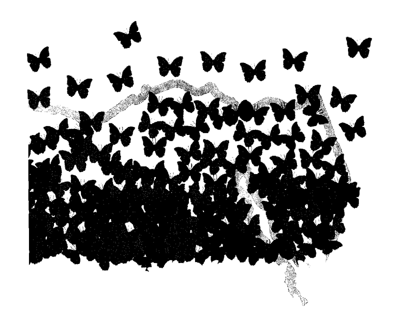
لقد دخل اسم ميدان التحرير التاريخ، بهذه الثورة التي تعد بالصورة التـي بدأت بها، وبالنتائج التـي لابد أن تنتج عنهـا، انبثاقًا من الأهداف التـي قامـت من أجلهـا، إلى رمـز ينبغـي المحافظة علـى نقائـه وبهائه وإلهامه. فعلى أرضه وطوال 18 يومًا استعادت مصر روحها.

عاطف الغمري

2011

الفصل الأول

الشخصية المصرية
ثوابت تاريخية ومتغيرات عارضة





المعـروف أن الملامـح الرئيسـية التـي تشـكل الشـخصية الوطنيـة تتفـاوت مـن بلـد عربـي لآخـر، بالرغـم مـن المشـاركة الجماعية في الصفـات القوميـة للشـعوب العربية، من ديـن وتاريخ ولغـة وحضارة وتقاليـد وثقافـة، إلا أنـك تجـد أن هذا قـد تغلـب عليه نزعـة صدامية لا تخلـو أحيانًـا من عنف، وهذا أميل إلى التسـامح، وذلـك أقرب إلى تحاشـي الدخـول فـي مصادمـات وتجميـد أسـبابها إلـى أجـل طـال أم قصر.

وسـط ذلك كلـه، كانت للمصري ملامح ثابتة، رسـخت فيه لآلاف السـنين، حتـى وإن طرأت بعـض إضافـات نتيجة الغـزوات الخارجية والاختلاط بشعوب وافدة. وإن بقيت لمصر خاصية يشهد عليها ذوبان الهجـرات الخارجيـة فيها، حتى ولـو كانت هجرات غـزاة جاءوا على رأس جيوشـهم. لكـن ما إن يسـتقروا فيها حتى تتلاشـى في ضمائرهم أهم أصولهم التي جاءوا منها. وهو شـيء يندر أن تجده في دول أخرى بقيـت الهجـرات فيها مهما طـال الزمن محافظـة على ثقافـة البلد الأم ولغته وعاداته.

ويكاد يتفق العلماء والدارسـون من مصرييـن وأجانب، على رصد مكونات ثابتة في الشخصية القومية المصرية، منذ آلاف السنين أبرزها: الصبـر، طـول البـال، التسـامح، التديـن، تبجيـل الوالديـن، الارتبـاط الأسـري، وكراهيـة العنف والتطرف، ولاحظ بعضهـم أن المصري قد يبـدو مستسـلمًا لقدره حين يسـتبد به حكم متسـلط، لكنه فـي الحقيقة

يكـون قد أعطى ظهره لهـذا الحكم اعتراضًا واحتجاجًا، منسـلخًا عنه، وفـي لحظة قد تبدو بلا مقدمات ظاهـرة، أو يكون لبعضها إرهاصات، يخرج في موقـف جماعي، يفرض بإرادة ما يريده ويرضاه، وهذا ظاهر فـي تاريـخ ثـورة القاهـرة ضـد الفرنسيين، والعثمانييـن، والاحتـلال الإنجليزي، والخروج الجماهيري في ثورة 1935، وانتفاضة المصريين فـي ربـوع مدن وقرى مصر عـام 1935 والتي انتهت بإلغاء دسـتور 1930 وإعادة العمل بدسـتور 1923، ثم الالتفـاف الجماعي تقريبًا للمصريين حول طليعة الضباط الذين قاموا بثورة يوليو1952.

لكن ظهرت خلال السـنوات الخمسـين الأخيرة تحولات تدريجية توالـت علـى الشـخصية المصريـة، أفقدتهـا بعـض سـماتها الأصلية، باختفـاء روح الجماعـة، وتسـلط الـروح الفردية، وظهـور حالات من اللامبالاة على مختلف المستويات، وأسوأ هذه الظواهر بعض حالات منفلتـة من ضعف الانتماء للوطن. صحيح أنها محدودة للغاية، إلا أنها لم تكن من طبيعة المصريين من قبل.

وهنـاك حقيقـة تاريخيـة يسـجلها علـم النفـس السياسـي، وهي أن اصطـدام الشـخصية بوضـع يضيـع فيـه منطـق الأشـياء، يحـدث فيها تحـولات تظهر ملامح غير مألوفـة وغريبة عنها، فعندما يضيع المنطق، تفقد الشـخصية ثقتها بما يجري من حولها، البعض يحاول أن يتماسك ويمتـص الصدمـة ويظـل واقفًـا على قدميـه، والبعـض يفقـد التوازن، فيكون الخروج على المسار الرئيسي للمجتمع.

فمثلًا، مازالت لنكسة 67 آثارها الباقية في النفس المصرية. وقد كان المنطق الذي التقى حوله المصريون عقب النكسة وعبّروا عنه في مظاهرات 1968 هو وجود خلل أصيل في النظام السياسي يتمثل أساسًا في غياب الديمقراطية والخضوع لحكم فردي، لكن الذي حدث أن رغبة الشعب المصري في التغيير إلى نظام ديمقراطي حقيقي يصلح الخلل الذي قاد إلى الكارثة، اصطدمت ببقاء الحال على ما كان فقاد هذا إلى ضياع المنطق، فالموجات التي تدافعت في الدولة من أجل إيجاد الديمقراطية، تقطعت أنفاسها بسرعة.

حتى بعد أن أعلن الرئيس السادات عام 1976 قيام الأحزاب كمنطلق نحو الحياة الديمقراطية، اصطدمت الشخصية المصرية مرة أخرى بغياب المنطق، فقد وُجدت الأحزاب لكنه وجود شكلي، كطائر نتفوا ريشه يحط على الأرض ولا يحلِّق أو يطير، وكلهم في مواجهة حزب واحد، امتلك كل قوة وفرص التنظيم السياسي الواحد السابق، المسنود من الدولة، فكان ضياع المنطق بين القول بوجود تعددية حزبية وواقع يغاير ذلك.

كان لابد أن يتأثر المزاج النفسي للمصريين بالصدمات الداخلية ومدى استخلاص العبر منها، وأيضًا بالتحولات الجارية في النظام العالمي، فداخليًا تراجعت الحماسة العاطفية المتأثرة بخطاب الحاكم كمقياس للحكم عليه والقبول به، وأصبح الواقع المادي الملموس هو المقياس الذي يرضى به.

إن التأكيد على ضرورة الديمقراطية، في سياق الحديث عن التغييرات الشخصية المصرية، يأتي من أن غياب الديمقراطية بأركانها الثلاثة، حرية التعبير الذي يفرضه على صانع القرار، ومراعاة رضا الرأي العام، وتعددية الأحزاب وتداول السلطة، يفتح الباب واسعًا لغزو جيوش السلبيات، فالله سبحانه خلق الإنسان متنوعًا عاقلًا غير متشابه، تتعدد طرق تفكيره وردود أفعاله، وجوهر هذا التعدد والتنوع هو تعبير الإنسان عن رأيه وأحاسيسه وامتلاكه حريته الكاملة في هذا التعبير، باختيار حر ومن دون قيود تعطل إرادته وتبطل مهمته ودوره.

أما حين تسد مسالك التعبير هذه، ولأن الإنسان في حركة دائمة من أجل تأكيد ذاته، فعندئذ تضيق نفسه بحاله، وتتدافع رغباته تبحث عن مسالك لها من هذا الانسداد، تسرب منها رغباتها التي تشعر بأنها مكبوتة، وأنها مقيدة غير مطلقة السراح تمامًا، فتخرج عبر هذه المسالك إلى السطح سلوكيات منفلتة من البعض، في شكل أعمال عنف، أو تعصب طائفي، أو عدوانية، أو انسلاخ عن الروح الجماعية، والانزلاق إلى الفردية.

بالطبع، لا يسري هذا على الكل، بل على من يفقد خاصية التوازن، أو يتملكه الإحباط في أقسى صورة.

وحين يكون المصري شريكًا كاملًا في القرار صانعًا لما يجري وما يتخذ من سياسات، فهو عندئذ مسئول عما يحدث، رضي عنه أم لم يرض، ولن يلقي سخطه على غيره، من ثم تستقيم شخصيته.

والحقيقـة التي لا خـلاف عليها أن لدينا في مصر واقعًا ثقافيًا وثقافة سياسـية، بعضها بسبب الخصائص الثقافية المصرية، وبعضها من صنع الدولـة منذ وضعـت له نظامًا سياسـيًا بمواصفاتها هـي، وفق متطلبات مرحلة سياسية ارتأتها الدولة.

فهناك وعاء ثقافي عام تكوَّن عبر حقب متتابعة من الأزمـان، شكَّلـه نتـاج مـا عاشـته مصـر مـن حضـارة، وتاريـخ، وتجـارب، ومحـن، وانتصـارات، فضلًا عـن عناصر التكوين الطبيعـي للدولة والتي يدخل فيهـا الموقـع الجغرافي، والنيل، وغيـر ذلك، مما يشـكل طبائع الناس وتلك هي التي تُكوِّن الاستمرارية الثقافية للشخصية القومية.

وهنـاك أيضًا الثقافـة المتغيرة أو الاسـتثنائية أو المضافة للشـخصية المصرية، والتي تضاف من فعل أحداث وأوضاع تشـكل النمط الثقافي لمدى متوسـط أو محـدود زمنيًا، وهو نمط قابل للتغييـر في حالة زوال الـظـروف التي صنعتـه، خاصة إذا كانت الأوضـاع التي أوجدت النمط الثقافي المتغير، قد جاءت فرضًا من نظام الدولة باعتباره حالة استثنائية، والاستثناء بالضرورة ليس له مقومات الدوام، فإذا وجد خيار بأن يدوم، وأن يتحـول مـا هو اسـتثنائي قصيـر العمر، إلـى واقع يـدوم لأجل غير مسـمى، فإن ذلك يتفاعل مع طبيعة الشخصية المصرية، ولا ينسجم مع مكونات ثقافتها العامـة تاريخيًا، والتي بقي منها الكثير منذ أيام الفراعنة ورصده علمـاء أجانب عكفوا على رصد هذه المكونات وتواصلها إلى زماننا الحاضر، ومنها طول الصبر، والإعراض عن الواقع الذي تمارسه

الدولة، وأن يتخذوا لأنفسهم مسارًا يخصهم منفصلًا عنهـا، مما يوجـد الفجـوة بينهـم وبيـن العملية السياسـية، خاصة إذا سـبقتها فجوة أخرى بين اللفظ والواقع الذي يمارس.

إن الثقافـة التـي تأتـي فرضًـا ضـد طبيعـة الأشـياء ويطـول زمانها، تتحـول إلـى تقاليد تتبع فـي نهج من السـلوك العام أو شـبه الجماعي، ولا يمكـن اعتبارهـا ثقافـة مقبولة من الذيـن أخذوا بهـا، لأنهـا ثقافـة عقــد إذعـان لا يملك فيه الطرف الثاني سـوى أن يذعـن لكل شـروط العقـد المكتـوب مـن الطـرف الأول وهـو في منـاخ نظـام دكتاتوري بوليسـي. وفجـوة الثقـة بدورهـا تحـول دون اسـتيعاب المواطنيـن للنصـوص الدسـتورية والسياسية، مادمنـا نتفـق علـى أن الأهـم هـو اسـتيعاب المواطنيـن لهـا فـي ثقافتهـم وممارسـتهم إياها فـي الواقع. ولهـذا فإن ثقافـة على هذا النحو هـي ثقافة معوقة للإصلاح السياسـي والاقتصادي.

إن أكثر من خمسـين عامًا من الممارسات العملية ـ وبلغة الخطاب الرسـمي، لوضـع اسـتثنائي ـ قـد أوجـد انقطاعًـا تاريخيًـا فـي الثقافة السياسـية للمصرييـن، مع مقدمات تاريخية ظهـرت بدايتها الأولى منذ القرن التاسـع عشـر، وتوالت طوال النصف الأول من القرن العشرين، فـي مواقـف ناضجـة للمصرييـن علـى مختلـف مسـتوياتهم التعليمية والاجتماعيـة، حشـدتهم فـي مشـاركة إيجابيـة فـي الحركـة الوطنية، وفي التعبير عن آرائهم سياسيًا.

ولهذا، فإن مسئولية سد فجوة هذا الانقطاع التاريخي، تقع أولًا على عاتق الدولة.

الملامح ذات الخصوصية للشخصية المصرية قد تتوارى لكنها لا تغيب وسوف تجدها قافزة وسط أحداث تحفزها على الظهور، حتى إن هناك كتابًا أجانب يعترفون في مؤلفاتهم بأن سمات الشخصية المصرية تعرضت للتحريف.

الكاتب البريطاني بيترمانسفيلد الذي استقال من وزارة الخارجية البريطانية وتفرغ للكتابة منذ عام 1956، يعترف في كتابه «البريطانيون في مصر» TheBritishinEgypt بأن أحداث التاريخ المصري المعاصر تعرضت للكثير من التشكيك فيها.

وكما ذكر مانسفيلد في كتابه إن محاولات كثيرة بذلت لإثارة الشك في أهداف حركة عرابي وتشويهها، والتي كانت من أبرز نماذج تحريف التاريخ، كما تعرضت عقول المصريين لحملة مكثفة لنشر اليأس بينهم، وجعلهم يقتنعون بأنهم لن تقوم لهم قائمة من جديد.

ويقول: إن عرابي حمل دعوة للإصلاح، ورفع شعار «مصر للمصريين»، واعتمد على الإصلاحيين الليبراليين ولم يكن مستسلمًا كما صورته الدعايات، فقبل محاكمته بأسبوع، كتب وهو في سجنه مذكرة يطالب فيها بالإصلاح في مصر، لكن حركة عرابي أجهضت، وإن الاحتلال الإنجليزي كان من أول أهدافه، تدمير قدرة مصر على حكم نفسها بنفسها.

أيضًـا: كانـت حركة عرابي - حسـب تعبيـره - صحـوة قومية، كان يمكـن لهـا أن تتواصـل لتنهض بمصر ويقـول عنها: لأول مـرة يحاول قائد في قضية تخص شـعبًا من شـعوب الشـرق، التخلص من سـيطرة أجنبية تستحوذ على الامتيازات في بلده، ويعمل من أجل إقامة حكومة تمثيلية دستورية في تحد للقوى الأوروبية.

التاريخ يشهد: مصر لم تنكسر ولم يكن شعبها سلبيًا مستسلمًا

..إن التاريخ المصري عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات، حتى وإن قطعت الغزوات التاريخية فترات الاسـتقلال. وفي السـنين التي فقدت فيهـا مصـر اسـتقلالها السياسـي، عوضـت ذلـك بالتفـوق فـي ميادين أخـرى، بحيث حولت الغزاة المحتلين إلى تابعيـن لها فيما هي متفوقة فيـه، ومـن الأمثلـة علـى ذلك والتـي أوردهـا الراحـل الدكتـور رأفت عبدالحميـد فـي كتابه «الفكر المصـري في العصر المسـيحي»[1] قوله: كـان لمصـر في كثير من الأحيان دور أساسـي فيما يحـدث في عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشـرقية، من تيارات سياسـية واضحة أو خفية، وخلافات عقائدية جدلية، وتقلبات اقتصادية.

وكـان علـى الأباطرة أن يضمنوا ولاء مصـر الكامل وهدوء الأمور، حتـى يتجنبـوا حـدوث مجاعـة فـي عاصمـة الإمبراطوريـة الرومانيـة قـد تودي بعروشـهم، خاصـة إزاء حصص القمح المجانـي التي كانت توزع في روما أولًا، ثم في القسطنطينية.

(1) الفكر المصري في العصر المسيحي، رأفت عبدالحميد، دار قباء 2000.

.. إن مصر لم تنكسر في أي من مراحل تاريخها، ولم يكن شعبها سلبيًّا مستسلمًا، فاقدًا مقومات الصحوة والنهضة والتقدم، وعقب مراحل بدا فيها وكأنه قد سحقت همته، ووهنت عزيمته، سرعان ما كان ينهض من جديد، والشاهد القريب على ذلك حين جرت محاولة كسره نفسيًّا بهزيمة 67، فقد ظل في وجدانه رفض للانكسار، وإصرار على استعادة الأرض، وإنزال الهزيمة بالإسرائيليين وهو ما حدث فعلًا.. هي مراحل تتوالى وفترات تتعاقب، والتاريخ شاهد لمن يريد قراءته من جديد.

عندئذ تكون القيمة الكبرى لإعادة قراءة تاريخ مصر.

التشكيك في الخصائص القومية للمصريين

لقد زادت نبرة التشكيك في قيمة الخصائص القومية للشخصية المصرية في سنوات حكم النظام السابق، وترددت على ألسنتهم أقوال مناقضة للمنطق العقلي، وللتاريخ نفسه، ووصل بهم الحال إلى التصريح لأجهزة إعلام خارجية بأن المصريين تنقصهم ثقافة الديمقراطية، وذلك حين يسألون عن أسباب غياب تطبيق الديمقراطية في مصر.

قالها في الفترة الأخيرة من حكم النظام الساقط، أحمد نظيف، ونطق بنفس الكلمات عمر سليمان في الأيام الأولى للثورة في حديث مع المذيعة التلفزيونية الأمريكية كريستين أمانيور.

ويتفق المؤرخون للحياة المعاصرة في مصر، على أن المصريين المستنيرين اجتماعيًّا قد بلوروا حالة من الوعي بالهوية المصرية،

والإحساس العارم بوطنهم منذ القرن التاسع عشر، ثم إن البعض من المؤرخين الإنجليز الذين شغلوا بالمسألة المصرية لم تغب عنهم هذه الملاحظة، منهم على سبيل المثال J.C.Mccaon في كتابه «مصر كما تكون» (Egypt as it is) الصادر في لندن عام 1877، وقال إن مصر بالنسبة للمصريين هي بلا جدال أمنية وطنية.

ومنذ بدايات ظهور الأحزاب السياسية مع تأسيس أول حزب سياسي تحت اسم الحزب الوطني عام 1879، ثم إعادة تأسيسه في نفس العام بقيادة أحمد عرابي فإن الأماني الوطنية للمصريين في ذلك الوقت كانت جوهر الحزبين. ثم حين ظهرت على المسرح السياسي عام 1906 مجموعة من الوطنيين كانت قضيتهم المسألة الوطنية والاستقلال الوطني عن الاحتلال، إلى أن أنشئ الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل عام 1907، وكان تجسيدًا للهوية الوطنية، والعمل من أجل الاستقلال الوطني، والإصلاح الداخلي.

أي إن المواطنة تاريخيًا - والتي أثارت جدلًا واسعًا في حياتنا السياسية منذ 2007 - ليست مفهومًا جديدًا، فهي قرين الهوية الوطنية، وهي علاقة وجدانية ترتبط بالوطن، وهي مبدأ له تاريخ في الوعي الوطني منذ القرن التاسع عشر، أساسًا للدولة الوطنية، ومفهوم يجمع في إطاره كل العناصر التي تشيَّد على أساسها الدولة الرشيدة والحكم الصالح، والتي توفر لمواطنيها - من ناحية - العدالة والحرية والمساواة دون تمييز، وتوفر - من ناحية ثانية - علاقة ترابط صحية بين

المواطنين والحكم، وهو ما يعطي الحكم شرعيته، عندئذ يترسخ معنى الدولة الوطنية، وفي الحالتين فهذه كلها مقومات الديمقراطية.

ولهذا، فإن مبدأ المواطنة قد اتسعت أبعاده واشتد عوده، مع مرور مصر بمراحل متعاقبة لتحقيق أمانيها الوطنية، منذ انطلاق النضال الوطني ضد الاحتلال الإنجليزي من بعد عام 1882، والحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل وخلفه محمد فريد، ثم ثورة 1919 وزعامة سعد زغلول، ثم صدور دستور 1923، ومراحل الغضب الوطني على دستور 1930 الذي كلل بإلغائه عام 1935 والعودة إلى دستور 1923، الذي نص صراحة على المساواة بين المواطنين، وتأكيد مبدأ المواطنة.

وما تلا ذلك في فترة الأربعينيات من تنامي وتعاظم الوعي الجماهيري بالحرية والمطالب الوطنية، وقوة التعبير عن الهوية الوطنية حتى قيام ثورة 1952.

وعبر كل هذه المراحل كان المواطن المصري مشاركًا في هذه الأحداث، في تجسيد قاطع لمعنى ارتباط مفهوم المواطنة، بالمشاركة في الحياة العامة في مصر. ولكون الارتباط قائمًا وحيويًّا بين الديمقراطية والمواطنة، وهو ما حاول أن ينكره المضللون.

ولأن المواطنة ليست كلمة أو مصطلحًا، لكنها محتوى يحوي تراكمات الأحداث الوطنية التاريخية، وإنجازاتها، وهمومها، ومواطن فخرها واعتزازها وطموحاتها وأمانيها، لذلك فإن ممارسة حقوق

المواطنة لا تكون إلا في ظل نظام ديمقراطي متكامل الأركان، وإلا تقلص المعنى إلى مجرد كلمة دون مضمون أو محتوى.

وعبر مراحل النضال الوطني، وحين قام نظام سياسي جديد بعد ثورة يوليو 52، له هويته الوطنية، كتعبير عن الأماني الوطنية للمصريين، فإنه لم ينه في الوقت المنشود الوضع الاستثنائي من حكم الفرد، والتنظيم السياسي الواحد، الذي قام على الحجر على حرية التعبير للرأي المخالف، بل أطال زمان ما هو استثنائي.

إن المواطنة ليست بدعة أو اختراعًا، مادام التاريخ شاهدًا على أن المواطنة والهوية الوطنية، هي أشياء ضاربة بجذورها في عمق الوعي الوطني للمصريين على الأقل منذ قيام الدولة الوطنية الحديثة، ولم يكن ما ألمّ بهذا المبدأ من علل سوى نتيجة لاستبعاد الجزء الحيوي والأصيل المكمل للمواطنة، والمرتبط بها ارتباطًا عضويًّا ووثيقًا وهو الديمقراطية.

وأحيانًا ما كنا نسمع على ألسنة مسئولين في الدولة حين تكون هناك ظاهرة انفلات أو تدهور في القيم والسلوك، قولهم: «إن المصريين هم هكذا، وإن عليهم هم أن يتغيروا». وهو وصف مضلل لأن منظومة القيم عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات، وحين يصاب أعلاها بالفساد والاعوجاج، فإن العلة تتسرب إلى ما دونها بالتدرج.

وهو ما جرى في مصر في عهد النظام السابق بسنوات حكمه الثلاثين، من ممارسات فاسدة وإفساد منظم للمجتمع ذاته، ثم إن حرص النظام على أن يجذب إليه عناصر مجردة من الإخلاص لقضايا الوطن، وإثبات الولاء لقضية الحاكم والتي تبلورت في دوام بقائه في السلطة، ثم توريثها لابنه من بعده، والعمل معه كمجموعة، على جني الثروات، بأسلوب السطو على الوطن وما فيه ومن فيه، وهو ما جرى بالفعل، وقيامه في نفس الوقت بإحالة الوطن إلى مكان طارد لأخلص وأكفأ أبنائه، كل ذلك أشاع أنماطًا من القيم المتردية، منها على سبيل المثال ظاهرة النفاق، التي بدت من فرط استخدامها، وكأنها شيء مقبول وطبيعي حتى لقد ثبت في عهده أن امتلاك المواطن مقدرات التفوق، والإخلاص والعلم والخبرة، لن تصل به إلى شغل الموقع الذي يستحقه، ويفيد بلده من خلاله، يكفيه أن يهرول إلى الحاكم وابنه لاهثًا، مبديًا الولاء، صارخًا بأعلى الصوت، بعظمته وبأن مصر بدونه لا شيء.. لعن الله أباطيلهم ومغالطاتهم.

الحراك النفسي ومرحلة تلاحم الموجات الاحتجاجية

إن دراسات سبق أن جرت للشخصية المصرية، وجدت أن المصري عندما لا يعجبه الحال، فإنه يعطيه ظهره. وإذا كان البعض يفسر ذلك بأنه سلوك سلبي، إلا أن هناك من يرى أنه تسجيل لموقف احتجاجي.

وحـاول البعـض تفسـيره بأنـه تعبيـر عـن عـدم اهتمـام تاريخـي بالعملية السياسية، لكن ما يهدم هذه المقولة، أن الذين أدلوا بأصواتهم في آخر انتخابات برلمانية عام 2005، لم تتجاوز نسـبتهم 24٪ ممن لهم حـق التصويـت، بينما كانت النسـبة في آخـر انتخابات نيابيـة قبل ثورة يوليـو، والتـي جـرت فـي ينايـر 1952، 60.62٪ حسـب إحصـاءات وزارة الداخلية.

كذلك لاحظت بعض الدراسـات أن المجتمع المصري عندما تزيد عليـه ضغـوط الحيـاة اليومية بما يفوق طاقته، فإنه يشـق لنفسـه مجرى لحياتـه يديـره بطريقته تحت السـطح، وهو ما رصده البعـض في إدارة عملية اقتصادية غير منظورة تعوض مصاعب المعيشة، لها خصوصيتها التي لا تتوافر لدى الدولة معلومات عنها.

فـي الوقـت ذاته، فـإن ما كان يجـري من حوارات فـي العلن خلال السـنوات الأخيـرة يعبـر عن تحولات أساسـية فـي السـلوكيات، وفي المـزاج النفسـي للشـخصية المصرية، ينعكـس في الحراك السياسـي، الـذي أفـرز تجمعـات احتجاجيـة علنية ومتصلـة في أوسـاط مختلف قطاعـات المجتمـع، مطالبـة بحقوق مشـروعة، وبروز حركات نشـطة خارج إطار الأحزاب السياسية.

.. وهذا الخروج إلى السـطح جاء متأثرًا بناحيتين: الأولى ما يجري فـي العالم مـن تغييـر. والثانية تحريـك الذاكرة الكامنة فـي عمق وعي المجتمـع، وحيـث لا تنفصل سـمات الظواهر السياسـية عـن أصولها

وجذورها التاريخية، باعتبارها تقع في مجتمع له تقاليد وتاريخ وخصائص عامة ممتدة للشخصية القومية.

وبالنسبة للعالم، ففي عصر ثورة المعلومات، انزاحت الحواجز بين الشعوب، وصارت وكأن ما يفصل بينها، مجرد نوافذ تطل منها على بعضها، هو عصر يتميز بسرعة إيقاع أحداثه، وبأن التغيير صار فيه من قواعد عمله، حتى لا يتخلف أحد عن إيقاع العصر وتحولاته المتسارعة.

أما عن الناحية الثانية، فلم تكن المشاركة في الحياة السياسية، ثقافة مستجدة في مصر، بل إن لها أرضية تاريخية تعود إلى أكثر من 150 سنة، فمصر عرفت الأحزاب السياسية بنشوئها عام 1907، والتي سبقها المرسوم الخديوي عام 1866، بتكوين مجلس شورى النواب، وصدور أول دستور عام 1866، ومرسوم الدعوة للانتخابات في أكتوبر 1881، تحقيقًا لمطالب أحمد عرابي وحركته الوطنية، والتي وصفت بأنها تمت في حرية ونزاهة كاملتين. وإن انتكست التجربة الديمقراطية بهزيمة عرابي، وإخضاع مصر للاحتلال عام 1882، ثم جاء صدور دستور عام 1923، وبعده مرحلة الحيوية الدافقة للحياة السياسية في الأربعينيات حتى ثورة 52. إن إنعاش الذاكرة الجمعية للتراث السياسي، الذي حجبته ظروف عارضة، من شأنه أن يعيد للاهتمام بالعملية السياسية عافيته.

ومما لا شك فيه أن دوام ممارسات التنظيم السياسي الواحد لسنوات طويلة، يخلق في العقل المجتمعي ثقافة سياسية خارجة على

خصائص الشـخصية القومية، تضم أشكالًا من التفكير والسلوك غريبة عليهـا، مثل: النفـاق السياسـي والاجتماعـي، واللامبـالاة، والإحباط المزمـن، والانسـحاب مـن عجلـة الحياة التـي يفتـرض أن يتحرك مع دورانها المجتمع بأكمله.

ورغـم أهميـة الحراك السياسـي الذي جـرى في مصـر، فإنـه يظـل يحتـاج نقطة بداية وهـي الحـراك النفسـي الـذي يخرج المجتمع ككل مـن حالــة إعطــاء ظهــره للحياة السياسـية، وهنـا أستشـهد بالحراك النفسـي الـذي أحدثتـه الحركـة الوطنيـة لمصطفـى كامـل، فقـد ظهر مصطفـى كامل في وقـت كانت فيه المهمة الأولى لسـلطات الاحتلال البريطانـي بعد هزيمة عرابي، هي إخماد الروح الوطنية، وبث الشـعور بالقهر النفسـي في المصرييـن، واعتبر مصطفى كامل أولى مهام حركته هـي إيقـاظ الـروح الوطنية، وهو مـا ظهـرت نتائجه في التحـول الذي تجسـد لاحقًـا فـي الجماهيـر التـي صنعـت ثـورة 19، ملتفـة حـول سعد زغلول.

فالحـراك النفسـي مهمـة قومية لا يسـتهان بها في تاريخ الشـعوب، نظـرًا لأن دائرته أوسـع جماهيرية، بينما الحراك السياسـي قد يدور في دائرة النخبة.

وفي تيار ودور الحراك النفسي يكون من المهم إعادة الحيوية والقوة والقـدرة للأحزاب السياسـية، فلا توجد ديمقراطيـة كاملة، دون أحزاب قويـة تنافس من موقع النديـة. وبأن يكون للأحـزاب تعبيرها الفعلي عن

مصالح المجتمع، ودورها في التخفيف من همومه، وفي ضمان التوازن بين طبقات المجتمع، وتخليصه من الصفات الدخيلة عليه.

إن الحراك السياسي ظاهرة طبيعية، لكن من المهم ألا يغيب عن الحسبان دور الحراك النفسي، الذي يدفع بغالبية أفراد المجتمع وفئاته إلى حراك جماعي، وإلى مشاركة إيجابية وفعالة.

والحراك النفسي لابد له من عوامل محفزة، وكان له دوره التنويري في السنوات العشر التي سبقت 25 يناير 2011، من خلال دور مشهود له قامت به مجموعات من النخبة، بإعلان رفضها للنظام القائم، وكشف سوءاته، والمطالبة بتغييره، من خلال وقفات احتجاجية، خرجت إلى الشارع، ومقالات وكتب منشورة، والمشاركة المنتظمة في مؤتمرات وندوات.

ودائمًا ما كانت ظاهرة الصمت الطويل لدى المصريين والذي آمنت المجموعة الحاكمة أنها من صفاتهم وأن المصريين لا يمكن أن يثوروا على الوضع القائم، تذكرني بحالة أشد منها وطأة، دخلت فيها مصر عقب هزيمة الثورة العرابية عام 1882، ومن يومها طبقت سلطات الاحتلال البريطاني بالتعاون مع الخديوي توفيق، سياسات منظمة استهدفت التدمير المعنوي للناس، وإحداث انكسار نفسي لديهم، يدفعهم إلى الانكفاء على الذات، وتقبل الحال كما هو، دون تمرد أو تململ. ولاحقت السلطات كل من اشتمت فيه نية للرفض.

كانـت هـذه الظاهرة هي التي احتلت حيزًا كبيـرًا من تفكير مصطفى كامل حين بدأ دوره الوطني والسياسي مع تأسيس الحزب الوطني عام 1907، فأخـذ يركز علـى مهمة إيقاظ الـروح الوطنيـة للمصريين وإزالة آثـار الحملة الاسـتعمارية ضـد الـروح الوطنية. وكان نجـاح مصطفى كامـل في هذه المهمـة هو الذي هيأ المصرييـن للانتفاضة على الوضع القائـم والتحـرك الجماعـي في المدن والقـرى في ثـورة 19 التي قادها سعد زغلول. لقد حفز مصطفى كامل موجات الحراك النفسي، ليعقبها الحراك السياسي الجمعي في ثورة 19.

الفصل الثاني

نظام هدم الدولة.. وسنواته البائسة





المشـــروع القومـــي لنهضـــة مصـــر

إن أي دولة تنشـد التقدم وتسـتهدف وضع اسـتراتيجية أمن قومي، أو خطـط للتنميـة والنهضة، لا تتصرف بمعزل عـن العالم المحيط بها، فهي تسـتفيد أولًا مـن مقوماتها الوطنية في الداخـل ومن تجارب دول أخـرى في الخارج. ذلـك ما تفعله القـوى الكبـرى المتقدمة، وكذلك الدول التي تختار لنفسـها الطريـق الذي يصل بها إلى الصعود والتقدم، وتجارب الآخرين شاهد على ذلك.

فـي أمريكـا.. أعلن أوباما في أواخـر مايو 2010 اسـتراتيجية جديدة للأمـن القومـي، تعبر عـن توجه مغايـر في الفكـر السياسـي، هي نتاج الوعي بهذا العالـم المتغير، شـارحًا ضرورات الأخذ بما أسـماه «القوة الذكيـة»، التـي تجمـع بين القـوة الماديـة، والقـوة الناعمـة، بمكوناتها الثقافية والإبداعية التي تنهل من مخزون الدولة من العقول.

اسـتراتيجية أوباما تعيـد التأكيد على معالم الفكر السياسـي لعهده، والتي كان قد طرحها متفرقة في أكثر من مناسبة، ومن أهمها: أن العالم مقبـل على تعددية القوى الدولية التي سـيناط بهـا إدارة النظام الدولي، وأن أمريكـا تحتـاج شـركاء لديهـم أدوات وآليات المشـاركة معها في التعامل مع المشاكل والتحديات التي تواجه العالم ومناطقه الإقليمية.

ومن قبل أمريكا كانت الدول التي جهزت نفسـها بآليات الشـركاء، هي التي اسـتوعبت شـروط العضوية على قمة النظـام العالمي القادم.

فالصين مثلًا بدأت تجربتها للتنمية مستندة إلـى مكونات القوة المادية وحدها ـ اقتصادية وعلمية ودبلوماسية ـ إلى أن اكتشفت أن المحافظة على استمرارية تقدمها الاقتصادي تحتاج إدخال وسائل القوة الناعمة، فبـدأت تأخذ بهـا، واحتواهما معًا مفهوم القوة الذكيـة، وظهر ذلك في تجربـة الهنـد التي صاغت أولًا مشـروعها القومي للنهضـة الاقتصادية التنافسـية، ثم استكملته بمشروع بعث الهوية الثقافية الوطنية من خلال برامج النهوض بالتعليم، والثقافة، والفنون.

إن المشـروع القومـي في طـوره المعاصر، هو ملاحقـة لعالم يتغير بإعادة صياغة أهداف الأمة، وبإدخال كافة القوى الوطنية في نسيجه.

وحسـب تعريف علم السياسـة، فإن المشـروع القومي، هو صحوة وطنيـة في ظـروف معينة، لتحقيق أهداف تنهض بهـا: إما من الاحتلال للاسـتقلال، أو مـن الظلـم للعـدل، أو من التخلـف والجهـل للتنوير، أو مـن الركـود للازدهـار، أو مـن الحكـم الشـمولي لاسـترجاع حـق المواطـن فـي التعبيـر الحـر، وإنهاء سـنوات الاسـتئثار بالحكـم لفرد أو لحفنـة من الأفراد، وغيـر ذلك من الأهداف، أو هـي كلها مجتمعة، حسـب ظروف وطبيعة الفترة الزمنية التي يطلق فيها المشـروع، ودرجة إلحـاح الأولويـات القومية، والتفـاف جموع الجماهير حولها؛ أي أن المشروع القومي باختصار هو نهضة قومية شاملة.

وللمشـروع القومي شـروط لا يتحقق في غيابها، وإلا تعثر في أول الطريق، وهي أنه يسـتمد وجوده من روح الجماعة، والتي تعني تجميع

مختلف التيارات السياسية والرؤى والتصورات. ولا تقوم قائمة لأي نهضة، إذا لم يتح لها جميعا التعايش، والاحتكاك، ومنازلة الحجة بالحجة، وإلا اختنقت روح الجماعة.

إن الدولة هي مجال تطبيق المشروع القومي، فهي وعاء العملية السياسية، وإذا تقطعت السبل بين أجزاء الوعاء، وهي الدولة، وجماهير الأمة، تعطلت فعالية كل الأجزاء.

وإذا تتبعنا المراحل التاريخية التي شهدت تجارب إطلاق المشروع القومي في مصر، نجد أن (محمد علي) استلهم مشروعه للنهضة ـ كما يقول المؤرخون ـ من حركة اجتماعية تتفاعل بين المصريين، من أجل الاستقلال الوطني، والتقدم، وهي حركة تولدت إثر صدمة الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون عام 1798 ، بما جلبته من وسائل الحضارة والتقدم، وذلك بصرف النظر عن طموحات محمد علي في بناء مجده الشخصي.

وكان ذلك ما حدث في ثورة أحمد عرابي عام 1882، ومشروع مصطفى كامل في أول القرن العشرين، لإيقاظ الوعي الوطني لدى المصريين، من تأثيرات الخطة الإنجليزية لإحداث انكسار نفسي في الروح المصرية بعد هزيمة عرابي عام 1882، ثم أحداث ثورة 19 ، وحالة الحراك السياسي والاجتماعي والفكري في مصر في الأربعينيات وحتى 1952. وكذلك في تجربة ثورة يوليو، والتي سبق ظهورها، حركة مجتمع يتفاعل مع تيارات سياسية واجتماعية وثقافية طرحت دروسًا

ومطالـب. فأخـذ عبدالناصر من هذه الحركـة المجتمعيـة، وبنى عليها مشـروعه القومـي، وهـو مـا خلـق الترحيـب الجماهيـري بالثـورة في يوليـو 52 إلـى أن دخل النظام في كهف التنظيم السياسـي الواحد، الذي لا يقبل منافسًـا، أو صاحب رأي مخالف، أو تصورات اجتماعية عكس ما يراه، وهو ما بدد طاقة روح الجماعة.

المشـروع القومي - إذن - له شـروط وقواعد، لا يتاح له أن يتحقق في غيابهـا، وإلا تحول إلى تجارب مقطوعة النفـس. ومتعثرة الخطى، لا تطول هدفًا حتى ولو كان على مرمى البصر منها.

فمـا بالنـا والعالـم لم يعـد كمـا كـان فـي الماضـي. وبعـد أن صـار الاسـتلهام مـن مخـزون العقـول المتنـوع الرؤيـة والبصيـرة، ضرورة حيوية.

والقاعـدة والأصـل هـي ملاحقـة التغيـر الجـاري فـي الأفكـار والنظريات والممارسات السياسية.

تجديـد النظريـات السياسيـة والاقتصاديـة

العدالـة الاجتماعيـة أسـاس السياسـات الاقتصاديـة

الشواهد تدل على أن أفكار حماية الأمن القومـي، والمصالح الوطنية للدولة، تتخذ لها منحًى متغيرًا، بشكل يجعل الكثير من الأفكار المألوفة، والمستقرة، والمسـلم بها، من نظريات وسياسـات، وكأنهـا تراث عصر مضـى، ينبغـي ابتـداع الأنفـع والأصلـح مـن الأفكــار، أو أن النظريات

السياسية التي عبرت عن زمانها قد صدئت، وهي التي كانت فيما سبق محفزًا ومرجعًا للسياسات وصناعة القرار، فهذا عصر إطلاق الخيال.

ونحن في مصر، وفي عالمنا العربي عامة، جزء من العالم، الذي تضيق فيه المسافات بفعل ثورة المعلومات، ويزداد التداخل بين أجزاء هذا العالم، بإيقاع متسارع، ينطبق هذا على كل شيء بما في ذلك المشهد الميداني عندنا الخاص بانفلات حركة الأسواق، وفوضى الأسعار والأجور.

وسوف أبدأ بتغيير سياسي لافت للنظر في بريطانيا، وإن لم يحظ بما يستحقه من اهتمام مرورا بظواهر مشابهة في جوهرها في مناطق إقليمية أخرى.

في بريطانيا حدث ما حدث في المؤتمر السنوي لحزب المحافظين الحاكم في أكتوبر 2010، وهو الحزب العريق المعروف تاريخيًّا بكونه الحارس على الفكر المحافظ، بحيث أفسح المؤتمر مساحة أكبر لمناقشة المفاهيم الاقتصادية المعمول بها، وخضوع النظرة لاقتصادات السوق، للخلفيات الأيديولوجية، واستحكام طوق النظريات على التفكير وصناعة القرار.

وظهر تغير صريح في اتجاه الحزب نحو رؤية سياسية واقتصادية معتدلة، وابتعاد عما وصفه المتحدثون في المؤتمر بمرحلة الانغلاق الحزبي، والسير على نهج مختلف، والتنبيه إلى مسئولية الدولة في التدخل لضبط العلاقة بين قوى السوق، وتوفير العدالة الاجتماعية.

في المؤتمر طرح ديفيد كاميرون رئيس الوزراء فهمه لمعنى العدالة بقوله: إن المواطنة هي علاقة تبادلية.

ولوحظ أن تعبير «المحافظين» كان يتوارى خلف كلمات المتحدثين الذين قدموا أنفسهم، دعاة للوحدة الوطنية، ووصف حزبهم بأنه اليوم حزب معتدل، تجاوز مرحلة الانغلاق الحزبي، حسب تعبير جون اسبورن وزير الخزانة.

وبعد مرور أسبوع على انتهاء المؤتمر كتب اسبورن مقالًا شرح فيه أبعاد هذا التطور فقال: إن العالم قد تغير خلال السنوات الأربع الماضية بصورة درامية، بحيث أصبح تجديد المفاهيم عنصرًا حاسمًا في تحقيق النجاح الاقتصادي، وإن التجديد في الأفكار هو الذي يقود حركة العالم الآن. حتى إن الدول المتقدمة اقتصاديًّا تحتاج إلى أن تقلق على نفسها، إذا لم تغير المفاهيم والنظريات التي اعتادتها، فالذين يجددون يحققون النمو أسرع من الذين يفشلون في التجديد.

الكاتب البريطاني دانييل فينلكتسين يفسر ما جرى بقوله : الفكر المحافظ قائم على متابعة الطبيعة البشرية، والطريقة التي تعمل بها ومادامت الطبيعة البشرية تتغير، فلابد أن يتغير الفكر المحافظ، وإلا فعن أي شيء تعبر النظريات؟!

كان محور التغيير يدور حول جانبين : دور الدولة في ضبط حركة السوق، وضمان العدالة في توزيع عائد التنمية.

وهذا التطور كان قد شغل الكثيرين منهم مايكل بور تيللو الوزير السابق في حكومة المحافظين، في خطاب ألقاه في مؤتمر حضره ساسة وقادة أعمال وصحفيون وقال: إن الديمقراطية قد لا تستطيع المحافظة على بقائها أمام كارثة تنتج عن انعدام المساواة. وإن المحافظين يتوقعون من حكومتهم تحمل المسئولية الاجتماعية تجاه الأغنياء والفقراء على السواء، وإذا كان انطلاق العالم نحو عصر جديد من العدالة، يحفز بريطانيا في هذا الاتجاه، فإن ما يدفعها إليه كذلك، الأزمة المالية العالمية عام 2008.

في نفس الوقت كان ويل هيوتن العضو البارز في حزب العمل، ورئيس التحرير السابق لصحيفة الأوبزرفر، قد أصدر كتابًا بعنوان «هم ونحن Them and us [1]» قال فيه: «إن جذور الأزمة المالية، كانت في تجاهل العدالة كمبدأ إرشادي لإدارة الاقتصاد والسياسة الاجتماعية».

أيضًا البروفيسور إندال بيير بنوم الأستاذ بجامعة أوكسفورد، والذي تستضيفه جامعات ومراكز سياسية في أوربا، والولايات المتحدة، والصين، قد شخص ما سماه الدروس السبعة المهمة لتفادي فشل أي تجربة للتنمية، منها: التفاوت غير العادل في الدخول، والخضوع لقيود النظريات السياسية والاقتصادية الجامدة.

Them and us – by well huton (1)

نفـس الـرؤى والتصـورات ظهـرت فـي دول مختلفـة فـي العالم، وعلى سـبيل المثال فإن اتجاه يسـار الوسـط الذي ينتمـى إليه لولا دي سـيلفا رئيـس البرازيـل السـابق، لـم يمنعـه مـن التحـرر مـن أي قيود أيديولوجية، ليمزج بين مسـئولياته كحاكم لدولة تعيش عصر المنافسة الاقتصاديـة العالميـة، وبيـن مراعـاة الإصلاحـات الاجتماعية، بحيث اسـتطاع خـلال خمس سـنوات مـن حكمـه الـذي دام ثماني سـنوات خفـض معـدل الفقـر بنسـبة 24٪، والارتقاء ببلـده ليكـون خامس أكبر اقتصاد في العالم.

وفي الصين، حدث التعايش بين نظام الحكم الشـيوعي وبين الأداء الرأسـمالي البحـت، فـي مواقـع الإنتـاج، التي قفـزت بمعـدل التنمية إلى مستوى لم تصل إليه أي دولة في العالم. والنماذج كثيرة متنوعة.

والخلاصـة أن الزمـن تغير، والطبيعة البشـرية تتفاعل بالضرورة مع التحـولات الهائلة في العالم، بعد أن غادر العالم زمن الثورة الصناعية، إلـى عصر ثورة المعلومات، بإيقاعها المتسـارع وبصـورة لم يتصورها أحـد وتغيرت معه الحالة المزاجية للفرد والمجتمع، مما فرض التحرر مـن انغـلاق النظريـات والأفكـار التي لم تعد تناسـب العصـر، وتحتم إطلاق الخيال لابتداع أفكار تناسـب العصر، وهنـا عاد للدولة دورها، فـي أي نظـام مهما كانـت توجهاته ـ ليس الـدور الموجه فهـذا فكر قد ولـى زمانه وثبت فشـله ـ ولكنه دور الرقابة المسـئولة، لضبط أي خلل في العلاقات، أو حتى الفوضى في حركة السوق.

لقد كانت سقطة النظام السابق في مصر، بالغة الوضوح، في انفصال سياساته عما يدور في العالم، فتوالى على أيدي رجاله، التدهور، والتخلف، في كل شيء: التعليم والصحة، والبحث العلمي، والاقتصاد والإنتاج صناعيًا وزراعيًا، وشيوع الفساد الذي انعكس على منظومة القيم والسلوكيات في مصر، بينما النظام لاه بنفسه عن محنة بلد يفترض أنه يتحمل سياسيًا وأخلاقيًا مسئولية الارتقاء به، وليس قيادته إلى مهاوي التدهور.

وكانت قيادتهم للبلد إلى هذا المصير، منظمة وممنهجة، وليست عشوائية. ومعاييره لشغل المناصب بشخصيات وكوادر، أن يكون ارتباطها بالنظام خدمة لأغراضه، وليست مجرد علاقة وظيفية.

إعادة بناء ما خربه نظام هدم الدولة

بل إنه بلغ مرتبة التكليف بوضع فكر النظام وأهدافه وسياساته موضع التطبيق، وهي أهداف ثبت أنها تخص الحاكم وحده، ولا تخص الدولة التي يحكمها. عهد إليها النظام وأدواته السياسية الأمنية ممثلة في الحزب الوطني، وجهاز أمن الدولة، بأداء مهام والقيام بأدوار تخدم المشروع الشخصي للحاكم.

والقضية الجوهرية هنا أن النظام السابق كان قد أسقط الدولة بكل المفاهيم المتعارف عليها لمعنى الدولة، والتي يقرر علم السياسة لها: بأن الدولة هي أصلًا تجمع يربط الناس ببعضهم على أساس

مبـادئ أخلاقيـة، تمثل فلسـفتهم فيما هو خير لهـم ولمجتمعهم، وهي الفلسـفة التي تعد ضمانًا للتقدم ورقي الحياة واستمرارها، بعكس نظام دولـة الفـرد التي تهدم تلك الفلسـفة المجتمعية من أساسـها، وفي ظل وجـود الدولـة لا يطغـى الحاكم علـى وجـود المحكوميـن وقدراتهم ودورهـم، وإذا لـم يتحقـق ذلك، فـإن ما يمـارس في هـذا النظام ليس بسياسـة، ولـن يكون الإطار الـذي تدور فيـه هذه الممارسـات بدولة، لكنه شيء آخر.

إن النظام الهادم للدولة، وهو ما سبق أن أشرت إليه في كتابي «أزمة الديمقراطيـة»[1] الصـادر عـام 2005 ، هـو الـذي أسـميت ممارسـاته بسياسـات خـراب الديـار، هـذا النظـام الـلا دولـة بالمعنـى العلمـي والسياسـي كانـت لـه فلسـفته، وكـان له رجالـه، الذيـــن تشـربوا هذه الفلسـفة عن اختيار ووعـــي، حتى إنهـا صـارت مرشـدًا وهاديًـا لهـم في التفكير والسلوك.

وإذا كنا اليوم نسـمع عن المليارات المهربة للخارج، فإن ذلك كان الوجـه الآخـر لفلسـفتهم عـن الدولة، التـي أرادوا لهـا ألا تثمـر خيرًا، بتطبيق سياسات متعمدة لوأد أي مشروعات قومية، وقتل فكرة الإنتاج، التـي اسـتعاضوا عنهـا بهوجة الاسـتيراد من الخـارج، صيانـة لملايين العمولات التي كانت تدرها عليهم كل صفقة مستوردة.

(1) أزمة الديمقراطية، عاطف الغمري، دار نهضة مصر للنشر، 2005.

والأمثلة لا تعد ولا تحصى وسبق أن ذكرتها في مقالاتي ومنها باختصار:

قرارات قتل المشاريع القومية:

المشروع القومي لتنمية سيناء نموذجا

قرار إلغاء المشروع القومي لتنمية سيناء بعد سنتين من بدء العمل فيه، وإهدار 13 مليار جنيه أنفقت على بنيته الأساسية.

وقد أتيح لي المشاركة في أكثر من ثلاث ندوات أقامها مركز الدراسات المستقبلية الذي يديره الدكتور محمد إبراهيم منصور حول تنمية سيناء اختتمت في فبراير 2009 بمؤتمر حضرناه في العريش استمر ثلاثة أيام متصلة.

كان المشروع القومي لتنمية سيناء الذي أقره مجلس الوزراء عام 1994، يتضمن ضمن مجمل أهدافه، توطين ثلاثة ملايين مواطن في سيناء، والتي تبلغ مساحتها61 ألف كيلو متر مربع، ويسكنها 360 ألف مواطن فقط حسب آخر إحصائية.

والمشروع انطلق قويًّا عام 1994، ولم يُقدَّر له من العمر أكثر من عامين ونصف العام ثم توقف وأفرغ من مضمونه.

هذا المشروع اعتمد على ما تزخر به سيناء من ثروات وإمكانات في الموارد الصالحة للزراعة والتصنيع.

ومـن بين ثرواتها التي تمثل قاعدة للصناعة: سـتة أنواع من الرخام، والرمـل الزجاجـي، ومـواد البنـاء كالحجر الجيـري والرملـة البيضاء، واليورانيـوم، والصـودا، وفحم المغـارة، وغاز حقل الفيـروز والممتد داخـل البحر لأكثر من عشـرة كيلو مترات، مما يبشـر بأن تكون حقول الغـاز الطبيعـي في سـيناء مـن أكبر حقـول الغاز فـي إفريقيـا. وكذلك الصناعـات الغذائيـة التـي تسـتفيد مـن نخيـل سـيناء، والذي لم تنشـأ صناعات لاستثماره.

وفـي الزراعـة، كـان مقـررًا أن يتم مـد ترعة السـلام بكـل مراحلها عام 1998، وتنفيذ خطط لزراعة 153 ألف فدان.

ومرت السنوات على ترعة السلام ولم يتحقق الأمل.

وحين أفرغ المشـروع من مضمونـه، أثر ذلك سـلبًا على ما كان قد أقيـم من بنيـة تحتيـة، تكلفت 13 مليارًا مـن الجنيهات، أي إن الأموال قـد أهدرت، وكان المشـروع قـد تضمـن مد خطـوط سـكك حديدية، لكـن لم يتـم اسـتكمالها، ونزع اللصــوص قضبان السـكك الحديدية لمسـافة 40 كيلـو متـرًا. وبالنسـبة للصناعــة هنــاك فعــلًا دراســات جاهـزة، كانـت قـد أعـدت لاسـتثمار كل الخامـات الطبيعيـة، وليس تصديرها، ودراسات لتصنيع الرمل الزجاجي، وإقامة صناعات تعدينية وغذائيـة. إن زراعـة سـيناء يمكـن أن تكفي لسـد احتياجـات مصر من المـواد الغذائيـة، والتـي يصل ما تسـتورده منهـا ما بيـن65٪ – 75٪ من

احتياجاتها، وكان يمكن ألا نعتمد على الخارج في السلع الاستراتيجية كالقمح، فهناك 50 ألف فدان لو تم ريها لحصلنا على حصاد كبير من القمح.

ومن مجمل المناقشات في المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها طُرحت هذه الملاحظات:

أولًا: إن عدم ترك سيناء فراغًا عمرانيًا وبشريًا، من شأنه أن يخلق حائط صد أمام أية أطماع خارجية.

ثم إن هذا الفراغ الشاسع الخالي من العمار والخدمات، هو مناطق مظلمة.. وهذه الفراغات المظلمة تظل عنصر تحريض على أعمال الإرهاب، الذي يبحث عنها مرتكبوه.

ثانيًا: إن إسرائيل تقوم باستنزاف مياه غزة لتنضب بعد سنوات قليلة، ويكون ذلك في حساباتها، عنصر طرد لأبناء غزة، ودفعهم نحو سيناء. بينما التعمير على الحدود يقيم سدًّا بشريًا وكثافة سكانية غير مستحبة لمن له أطماع.

ثالثًا: كان هناك قرار بإنشاء ميناء العريش البحري، كخطوة حيوية، تعبر عن روح التنمية الاقتصادية، وهو أيضًا لم ينفذ، ثم قدم المشاركون في المناقشات اقتراحات بما هو مطلوب، ومنها:

1- إنشاء هيئة عليا، أو جهاز مركزي، أو منصب وزير يختص بسيناء، من أجل متابعة قضية تنمية سيناء، وإعادة صياغة

المشـروع القومـي، وفق المسـتجدات، والتعامـل معها كقضية أمن قومي.

2- عدم ترك مشـاريع التنمية للمبـادرات الفردية وحدها، ولابد من دور محـوري للدولـة، ودعـم مـن لديـه اسـتعداد للاسـتثمار الإنتاجي.

3- تمليك أهالي سـيناء مالا يقل عـن 25٪ من الأراضي التي توزع، لأنهـم لا يتقبلـون مما يعرض عليهم مـن أن يقتصر ما يحصلون عليه، على حق الانتفاع، إن المطالب شملت الكثير مما تتضمنه أوراق ودراسات عديدة وجدية.

وإذا كـان هنـاك اختـلاف بين وجهتـي نظـر قائمتين حـول التنمية، فمـا الـذي يمنع في مشـروع قومي كهـذا، من تكوين لجنـة قومية تضم عـددًا مـن المهتميـن من: مفكريـن، وعلمـاء، وخبـراء، لبعـث الحياة فـي هذا المشـروع الذي تجمدت أوصالـه، ودفع به إلـى مرتبة متأخرة مـن قائمـة الأولويـات، وإعطـاء دفعـة وانطلاقة لهـذا المشـروع الذي يحظى بوفاق وطني، يلح من أجل بعثه للحياة.

المدينـة الصناعيـة شمـال غـرب خليـج السويـس

مشـروع إنشـاء مدينـة صناعيـة تكنولوجيـة متقدمة على مسـاحات شاسعـة، شـمال غـرب خليـج السـويس.. يكـون إنتاجهـا مخصصًـا فـي المقـام الأول للتصديـر إلـى الأسـواق القريبـة، فـي إفريقيـا والعالـم العربي.

.. وتسـهم المدينة في حل جانب مهم من مشـكلة البطالة في مصر، وتوفير فرص عمل للشـباب، واكتسابهم خبرات صناعية وتكنولوجية، وإضافة موقع جديد للإنتاج والتصدير.

وتـم توقيـع الاتفاق الخـاص بها في أثنـاء زيارة السـيد وان جيا باو رئيـس وزراء الصين لمصـر في 8 – 17 يونيو 2006، ومباحثاته مع رئيس الـوزراء المصري، الذي ألممنا بتفاصيله بمناسـبة زيـارة لنا إلى الصين في سبتمبر 2006 ضمن وفد للمجلس المصري للشئون الخارجية رأسه السفير عبدالرءوف الريدي.

وقتها تساءلنا: لماذا يتوقف تنفيذ مثل هذا المشروع؟

عرفنا أن سبب وأد المشروع أن الأرض التي كان سيقام عليها مطلة علـى ميناء للتصديـر قـد بيعت لرجـال أعمـال الحزب الوطني بسـعر خمسـة جنيهات للمتر، وحين عرضت عليهم الحكومة شـراءها بسـعر أعلـى رفضـوا وتـم قتل المشـروع في مهـده. وعـرف أن بعضهـم باع الأرض بسـعر خمسـمائة جنيـه للمتـر محققًـا أرباحًـا بالمليـارات. ولـم تفعل الدولة شـيئًا. لأن هـؤلاء رجالها، ولأن فكرة الإنتاج لم تكن ضمن أولوياتها.

مصنـع للمبيـدات بمنحـة مـن وكالـة الطاقـة الذريـة

يجرنـا هـذا إلى ما كـان قد عرف فـي إطـار الوكالة الدوليـة للطاقة الذريـة، من تقديـم منحة من الوكالة تمويلًا لمصنـع يقام في مصر ينتج

هـذه المبيـدات في حالـة نجاح أبحـاث العلماء المصريين. ونجحت أبحاثهم بالفعل. وبعد فرحتهم رفعوا إلى القيادة السياسية ما أنجزوه.

وكان الرد قرارًا بإلغاء هذا المشروع نهائيًا.

كـان ذلـك يحدث فـي فتـرة تصاعد نفـوذ أعمال الحـزب الوطني، ومـا أصبح يعرف بزواج رأس المال والسياسـة، وهكذا أفسـد الحزب الوطني بتركيبته الشائنة الاقتصاد والسياسة معًا.

منهـج رجـال أعمـال الحـزب الوطنـي

الدولـة مؤسسـة تجاريـة للربـح!

والحـزب الوطنـي دخل المعترك السياسـي تحت مسـمى الحزب، فـي حين أنـه كان فـي حقيقتـه، إدارة مـن إدارات الدولة، فكـل القوى والأجهـزة الرسـمية تتعامل معـه على هذا النحو. من وزارات وشـرطة ومحافظيـن، ومجالـس محلية، ومد الحزب سـطوته إلى المؤسسـات الصحفيـة، والتي جـرى اختيار قياداتها في سـنواته الأخيـرة بمن عينوا في لجنة السياسـات أو في الحزب الوطني بشـكل عام، حتى إن الذين عينـوا في آخر دفعة قبل ثورة 25 يناير كـان اختيارهم لهدف محدد وهو التخديـم علـى توريـث الحكـم لجمـال مبارك، وهـو نفس مـا حدث فـي المواقع الحساسـة فـي التلفزيون باختيار منسـق مـن وزير الإعلام أنس الفقي، وجمال مبارك، وأمن الدولة.

وكان تحكم رجال أعمال الحزب في صياغة السياسات الاقتصادية، وراء إفراغ معنى التنمية من مضمونها، وتجريدها تمامًا من معيار العدالة الاجتماعية، بحيث مالت كفة عائد التنمية الرقمي لصالح رجال الأعمال، دون أن يعود شيء من نتائجه على المواطن العادي.

ولأنهم عملوا على تهميش مفهوم الدولة ليديروا مصر، وكأنها مؤسسة تجارية للربح، هم أصحابها ومجلس إدارتها، فقد دأبوا على الترويج لمقولاتهم بأن المصريين كشعب لم يكونوا في تاريخهم مهتمين بالسياسة والعمل الحزبي، وأنها كانت قاصرة على القصر الملكي والإنجليز والأحزاب، في إنكار مضلل؛ لأن المصريين كان لهم تاريخ طويل من النضال الوطني.

وهو ما يخالف واقعًا عايشناه وشهدناه بأعيننا، ومازالت أحداثه حية في الذاكرة.

المصريون والسياسة والأحزاب

كانت تستهويني وأنا في طور الطفولة، جلسات حوارية ساخنة لأقارب ومعارف من طلاب المدارس الثانوية، تعقد مساءً في بيت أحدهم، ومنهم الوفدي، والإخواني، والمنتمي لمصر الفتاة، أو الحزب الوطني القديم، وغيرها من أحزاب هذا العصر.

وفي نهاية الجلسة يتصافح الأصدقاء وينصرفون على لقاءات لاحقة. وكان الانتماء للأحزاب معروفًا وعلى نطاق واسع.

ورغـم اختـلاف التوجهـات، فإنهـم جميعًـا، كانـوا مجتمعين حول قضيـة مشـتركة، وهـي المسـألة الوطنيـة، والتخلـص مـن الاحتـلال، واحترام الدستور.

وحيـن أبـدأ بتأمـل الآراء التـي لـم أتفـق معهـا، والقائلـة زورًا إن المصرييـن لـم يكونـوا مهتميـن بالسياسـة، فلننظـر بدايـة إلـى موقف الناخبيـن فـي آخـر انتخابـات نيابيـة قبـل ثـورة 52، حين تدفقـوا على صناديـق الانتخابات بنسـبة تصويت لـم تبلغها أي انتخابـات في مصر حتـى اليـوم، قدرها المتابعون بمـا يزيد على 60٪. بعـض الإحصاءات قالـت إنهـا 69.66٪، وأخرى قدرتها بــ75٪، ولكن أقلها هو ما سـجله المؤرخ عبدالرحمن الرافعي اسـتنادًا إلى أرقام وزارة الداخلية، وكانت 60.62٪ وفاز فيها الوفد بأغلبية 71.5٪.

بعـد ذلـك بفتـرة قصيرة، قامـت ثـورة يوليـو، وكانت هنـاك حركة جماهيرية تنشـطها حياة حزبية منظمة، وصحافة مطلقة السراح، مقترنة بنهضة فكرية وثقافية انتعشـت بقوة فـي الأربعينيات، وهي التي مهدت المناخ لاسـتقبال ثورة 52 باقتناع بـأن الضباط الأحرار خرجوا كطليعة، لمطالـب جماهيرية ترفض تدخل القصر في الحياة السياسـية، وترفض أي تهاون من الحكومة في المسألة الوطنية.

ولو أننا رجعنا قليلًا إلى ما قبل الأربعينيات بقليل، لوجدنا تحركات شعبية جماهيرية تنتشر في مختلف المدن والقرى عام 1935.

وسبقت أزمة دستور 1923، حياة سياسية كانت قد تأسست من حزب الوفد، وعدد آخر من أحزاب الأقلية، ظهرت نتيجة ثورة 19، وهي الثورة الشعبية التي اشتعلت في مدن وقرى مصر بأكملها في وقت واحد - فكيف يقال إن الشعب كان خارج لعبة السياسة، بينما السياسة - في تعريف علم السياسة - هي شأن عام، وفاعلية مجتمعية نشطة، وهو ما كان.

إن الحركة الوطنية في مصر، هي من صنع تراكمات أحداث، تشكل سلسلة متصلة الحلقات لا تنقطع صلة إحداها بالأخرى.

وللأحزاب في مصر تاريخ قديم نشأ عمليًّا مع قيام الحزب الوطني لمصطفى كامل عام 1907، وقيام حزبين آخرين في نفس العام هما: حزب الأمة من كبار الرأسماليين، وكبار المسئولين، وبعض الشباب المثقفين، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، معبرًا عن القصر الخديوي.

وتوالت الأحزاب مع تأسيس الوفد بعد ثورة 19، ثم الأحرار الدستوريين (1922)، وتنظيم الإخوان (1928)، ومصر الفتاة (1933)، والهيئة السعدية (1937)، وتنظيمات يسارية في الأربعينيات، ثم الحزب الوطني الجديد من شباب الحزب القديم، والكتلة الوفدية (1942).

وهذه الحياة الحزبية ـ كما يقول الكاتب البريطاني بيتر مانسفيلد في كتابه «البريطانيون في مصر» ـ أفرزت موجة جديدة من قيادات وأعضاء الحركة الوطنية، التي نشطت بقوة في مصر.

أمـا عن تناقضات العلاقة الثلاثية بين الملك والإنجليز والأحزاب، فهي علاقة معقدة من بدايتها.

فالملـك فؤاد لـم يكن يقبل تقييد البرلمان لسـلطته المطلقة، ووافق علـى حل البرلمان ثلاث مـرات، وتأجيل الانتخابات مرارًا، وهو الذي ألغى دستور 1923 ليحل محله دستور 1930 المرفوض شعبيًّا.

وفـاروق بـدوره سـعى دائمًـا لتوسـيع نفـوذه السياسـي، وإضعاف الأغلبية، مستعينًا بأحزاب الأقلية.

وحـزب الوفـد ـ الأغلبيـة ـ حاول مـن ناحيته تقليص نفـوذ القصر، والحـد من الحقوق السياسـية للملك، فضلًا عـن العمل على الحد من نفوذ الإنجليز في الحياة السياسية.

والإنجليـز من جانبهم لم يكفوا عن الضغط على القصر مرة، وعلى الأحـزاب مرة أخرى، لاسـتمالة مـن يمكنهم اسـتمالته، وإضعاف من يسـتعصي عليهـم. أي إن الأمـر لم يكن في إطار أوضـاع مصر في هذه الفترة، مجرد لعبة سياسية لكنها كانت كذلك، صراعًا سياسيًّا. ولـم يكن الشـعب متفرجًـا، أو خـارج الحلبـة، وإلا لمـا كانـت هـذه التحركات الشـعبية التي حققت أحداثًا كبرى، ولما كانت هذه الانتماءات الواسعة النطـاق للأحزاب القائمة، أو كانت تلـك الموجات التي خلقت مزاجًا نفسـيًّا وسياسـيًّا رحـب بثـورة يوليـو لحظة قيامهـا، بصـرف النظر عن اختلافات بشأنها فيما بعد.

ولم يكن الشعب سلبيًّا غير مشارك، وكأن هذا حكم عليه، بأن هذا قدره، أو أنه تراث تاريخي مستحكم لا إفلات منه، مع أن التاريخ المعاصر يشهد بخلاف ذلك.

واتبعوا نفس المواقف تجاه الأحزاب السياسية، قاصدين إضعافها لتخلو الساحة لحزبهم الوحيد.

لا ديمقراطية بلا أحزاب سياسية عَفِيَّة

القاعدة المستخلصة من تجارب الدول والشعوب، والمستقرة في علم السياسة، أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية.. أحزاب قادرة على التنافس من موقع الندية.

لكن الأحزاب مثلها مثل أي كيانات أخرى في هذا العصر، تواجهها تحديات مستجدة، يمكن أن تؤدي إلى تراجع دورها لحساب أشكال أخرى للعمل السياسي، تتمثل في المجتمع المدني.

يحدث هذا نتيجة تطورات متلاحقة جلبها معه عصر ثورة المعلومات، وتغير المزاج النفسي لعموم الناس، واكتسابهم ثقافة مغايرة، تباعد أحيانًا بين المواطن، وبين كثير من التقاليد القديمة التي عرفها العمل السياسي، وهو أمر يقتضي إعادة بناء الأحزاب، لأن المنافسة لم تعد بينها وبين بعضها فقط، بل أيضًا بينها وبين حركات مدنية اقتحمت الساحة السياسية وهي ليست أحزابًا.

بدايــة - لمــاذا ظهــرت الأحــزاب السياسيـــة أصـــلًا؟

إن الأحزاب نشـأت في القرن التاسـع عشـر باعتبارها تمثل مصالح الجماهير، وكيانات تنشـط في صفوف الـرأي العام، تأخذ منه وتعطيه، بمعنى أنها تسـتلهم فكرها من حركته المجتمعية، وأنها تضفي عليه من الحيوية والطاقة ما يجعله فاعلًا، ومجردًا من اللامبالاة.

وهذا يتأتى من قدرة الحزب على أن تتشـكل له أساسًا رؤية سياسية اجتماعيـة، حول القضايا التي يواجهها الوطن، ويكون مسـتوعبًا لواقع التحـولات المحيطـة بالوطن في الداخـل، ومن حوله إقليميًّـا ودوليًّا، ثم قدرته على صياغة أجندة لوضع هذه الرؤية موضع التنفيذ. وتمارس الأحـزاب دورها في قلب الإطـار العام للعملية السياسـية القائمة على التعددية، وضمنها الانتخابات.. هذا بشكل عام.

وبالنسـبة لمصر، فقد نشـأ فيها أول حزب سياسـي عـام 1875، لكن الحياة الحزبية الصحيحة لم تنشأ إلا بعد تكوين مصطفى كامل الحزب الوطني عام 1907، ثم توالى ظهور الأحزاب.

ودائمًا كان هناك ارتباط بين وجود الحزب، وبين انتمائه للمشـروع القومـي، والـذي دخلـت فـي تيـاره جميـع القـوى الوطنيـة، وهـو الاسـتقلال الوطنـي والتخلص من الاحتـلال، وحيـث إن الانتماء هو تعبيـر عن وعي قومي، بترابط سـلامة ووجود الكـل معًا لتحقيق هدف المرحلة الزمنية.

توالت الحقب الزمنية، ودخل العالم عصر ثورة المعلومات، والتأقلم مع آلياتها، التي أزاحت الحواجز بين الدول والشعوب، بحيث صار ما يفصل بينها مجرد نوافذ تطل منها على بعضها، ودخولها حالة التأثر والتأثير المتبادلين، على الفكر، والاحتياجات، والمطالب، وصاحب ذلك انقلاب المفاهيم السياسية التي ظلت لقرون تحكم العملية السياسية. فلم تعد الديمقراطية مجرد شكل لنظام سياسي، بل تشعبت معانيها ومفرداتها، وتداخلها في مجمل أوضاع المجتمع: من التنمية، وحل مشاكل البطالة، والارتقاء بمهارات البشر، وتكريس غريزة الانتماء، وإعلاء شأن القانون، إلا أن الديمقراطية زحفت إلى منطقة المشاكل المعيشية، فضلًا عن دور الديمقراطية كمدخل إلى اكتساب القدرة الاقتصادية التنافسية للدولة، والتي صارت بدورها على قمة مكونات الأمن القومي للدولة، في مسار شمل تغير مفهوم الأمن القومي، والأمن العالمي، الذي يأخذ به الآن المجتمع الدولي بصورة عامة.

في هذا الإطار ظهر أن عدم قدرة الأحزاب في بعض البلاد، على التكيف مع هذه المتغيرات، قد بدأ يسحب من مساحة الأرض التي تقف عليها، لتزاحمها فيها حركات سياسية، بعضها احتجاجي ثم ينفضّ، وبعضها منظم له صفة الاستمرارية.

ويلاحظ هذا التحول في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ففي انتخابات الكونجرس الأخيرة 2010، كانت هناك كتلة تصويتية

حجمها 20٪ من إجمالي الناخبين، دخلت انتخابات الرئاسة عام 2008، تحـت مظلـة الحــزب الديمقراطـي، مسـانـدة لفـوز أوبامـا، وهـذه الكتلـة التـي ظهرت فـي البدايـة مستقلة عن الأحـزاب، فإنهـا مثلمـا دَعَّمـت أوبامـا يومها، تعبيرًا عن إحباطها من تقاعس العملية السياسـية الحزبيـة، عـن إحـداث التغييـر الـذي اقتنعـت بـه، كانـت هـي نفسـها التـي صوتـت لصالـح الجمهوريين ليفــوزوا بالأغلبيــة فـي مجلس النـواب 2010، رغـم عــدم موافقتهـا أساسًـا علـى برنامـج الحـزب الجمهــوري، لكنــه فعــل مؤثــر تحـرك بدافـع مـن المزاج النفسـي والسياسي المتغير.

ولعــل ذلـك كـان أحــد الدوافع وراء ظهـور الحركات النشـيطـة فـي مصر فـي السـنوات القليلـة الماضية، بعيــدًا عن دنيــا الأحزاب، بالإضافـة إلـى أسـباب أخـرى تتعلـق بخصوصيـة الواقـع السياسـي والاجتماعي المصري.

وسـنلاحظ أن المجتمــع المصـري قـد عــرف ظاهـرة تاريخيـة مشـابهة، فحيـن لا يعجبــه الحـال، فهـو يعطيــه ظهـره كموقـف احتجاجــي، يظهر مثلًا في الإعـراض عن التصويت فـي الانتخابات، وعندما تشـتد عليه ضغوط الحياة المعيشـية، فهو يشـق لنفســه مجرى لحياته تحت السـطح، يديره بطريقته، وهو ما رصدته بعض الدراسات، ولاحظـت وجـود عمليـة اقتصاديـة غيـر منظـورة، تـدار تعويضًـا عن مصاعب المعيشة.

إن أكبر تحد للأحزاب الآن هو كيف تنزل إلى مشاكل الناس مباشرة، وإثبات قدرتها على إشباع حاجاتهم الأساسية، فهذا هو أصلًا السبب في قيامها، فمثلًا قد يلاقي المواطن مصاعب في نيل حقوق أساسية له، أو تعترض حياته عراقيل سواء بيروقراطية أو غير ذلك، لا يستطيع هو تذليلها، ونسأل ألا يمكن للأحزاب أن تقوم بالنسبة له بدور المحامي؟ أو أن يكون لها دور توفيقي في حل خلافات اجتماعية أو طائفية أو غيرها.

هذا دور تفاصيله عديدة ومتشعبة، يحتاج دراسات واعية وتفصيلية، لكن الأهم أن تكون لدى الحزب رؤية واضحة متكاملة، تحيط بالواقع الراهن في مصر، وبالمتغيرات المتلاحقة في العالم، والذي نحن جزء منه، ولا بد أن نتأثر بها.

ويبقى أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية قادرة على أن تتنافس من موقع النِّديَّة.

ويبقى أن امتلاك مصر استراتيجية أمن قومي، وقيامها بتشكيل مجلس للأمن القومي، هو الذي يحفظ توازن العلاقة التبادلية مع الولايات المتحدة. فبعد 25 يناير أصبحت تنتاب النظرة الأمريكية لمصر تأثيرات مأزق يجمع مشاعر مختلطة بين البهجة من البداية بالثورة والانبهار الطاغي بها، وبين مخاوف من حدوث تطورات في السياسة الخارجية المصرية، تؤثر على ثوابت أمريكية في العلاقة مع مصر، رسخت طوال ثلاثين عامًا مضت، وتتعلق بجوانب عديدة

في العلاقة الثنائية، وانحسـار الدور الإقليمي لمصر، ومستقبل معاهدة السـلام مـع إسـرائيل، وهو مـأزق كان قد تحـدث عنه موضـوع هنري كيسنجر في أعقاب الثورة مباشرة.

وأمريكـا تعي أن الثـورة المصرية هي صحوة مجتمعية وليسـت مجرد عملية إسقاط نظام، وأن السياسة الخارجية، لابد أن تعكس هذا بالتبعية.

ومن أول يوم كانت أمريكا – الدولة والرأي العام – في لهفة على أن تسـمع عن ثورة 25 يناير، وهذا جزء طبيعي وتقليدي لديهم، عند وقوع حدث تاريخي من هذا النوع.

وهو ما كان يجب ألا يفوت الحكومات الجديدة في مصر، إرسـال وفـود تخاطـب الحكومـة الأمريكية، ويضـم بعضًا من الشـباب الذين خططـوا للثورة، وخرجوا فـي الصفوف الأولى منها، فهـم رموزها في عيون العالم.

وينبغـي لنا أن نـدرك أن أمريكا لا يمكنها أن تتجاهل في مناقشـاتها لخياراتها في السياسـة الخارجية تجاه مصر، تصاعـد قدرة الرأي العام فـي التأثيـر على القرار السياسـي، وهو أمر لم يكن معمـولًا به في عهد النظام السابق، والذي كان يتجاهل تمامًا هذا العنصر ويستخف به.

إن ملامـح المـأزق الأمريكي قد ظهـرت في الأيام الأولـى للثورة، وقـد مر بمرحلتين: الأولـى ظهر رد الفعل المبدئـي المبتهج مما جرى في مصر عقب نجاح الثورة وإسـقاط النظام والمناداة بدولة ديمقراطية

تحترم حقوق الإنسان. وهو ما تحدث فيه المسئولون صراحة، ابتداءً من أوباما، ثم هيلاري كلينتون، التي أعلنت في حديث تلفزيوني تغير سياستها لتتعامل مع هذا الواقع الجديد.

وجاءت المرحلة الثانية بعد أن هدأت فورة البهجة لتبدأ سلسلة من المناقشات على مختلف المستويات في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، ووزارتي الخارجية والدفاع، وأيضًا في مراكز البحوث، لكنها هذه المرة كانت تتمركز في الأبعاد الاستراتيجية بعيدة المدى لحدث الثورة، وتقييم نتائجه، وخاصة احتمالات تأثيره سلبًا على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والمستقرة لعشرات السنين.

كانت هناك نقطة أساسية يكاد يكون هناك اتفاق عليها في المناقشات، وهي أن مصر مركز الحركة والسكون في المنطقة. بمعنى أنه لو استكملت باقي الثورات العربية بالنجاح، استلهامًا من الدور المحوري لدولة المركز، وأحدثت تغييرًا شاملًا يعيد رسم السياسة الخارجية، بشكل يعبر عن إرادة الشعوب، هنا سوف يكون البعد الاستراتيجي لثورة مصر، قد تواجد وسيؤدي إلى قيام استراتيجية أمن قومي عربي، تستوعب كافة أوضاع العرب، ومصالح شعوبهم، والنهوض ببلادهم، والتصدي للتحديات الخارجية، وهو ما سيترتب عليه تعديل ميزان القوى مع إسرائيل لصالح العرب، فضلًا عن مكانة العرب إقليميًّا ودوليًّا. وربما كان هذا هو الهم الأكبر والشغل الشاغل لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية الآن.



الفصل الثالث

غفلة النظام عن تحولات الداخل والخارج





كان العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة، قبل حوالي عشرين عامًا، بدأ الفكر السياسي في أثنائها يتأثر بانتهاء الصراع الأمريكي السوفيتي، وعصر العولمة وثورة المعلومات. وهو ما أدخل تغييرًا جوهريًا على كثير من الأفكار السياسية التقليدية والمستقرة ومنها فكرة الديمقراطية، ووسّع من محتواها، لتناسب عالمًا جديدًا تداخلت فيه في بعضها الرؤية الاستراتيجية لقضايا الداخل والخارج.

وهو تطور استوعبته دول كانت صغيرة ومهمشة أغلبها في آسيا. وكان من أبرز مظاهر هذا التغيير:

1- حدوث تداخل بين الديمقراطية، وبين التقدم الاقتصادي، والأمن القومي.

ففي السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين كان قد استقر في الفكر السياسي في العالم، أن القدرة الاقتصادية التنافسية، قد صعدت إلى قمة مكونات الأمن القومي للدولة. وأن المدخل إلى هذه القدرة الاقتصادية، يبدأ بالأخذ بالديمقراطية. فهي التي تفرض الأخذ بالسياسات والمشاريع التي تخدم المصلحة العامة، وليس مصالح المجموعة الحاكمة في اختيار وتنفيذ المشروعات المنتجة صناعيًا وزراعيًا وهي التي تضمن وضع الشخص الأقدر على قمة المسئولية في القطاعات المنوط بها المشاركة في النهوض والتقدم، ومتابعة خطة التنمية كمشروع قومي، من خلال آليات الديمقراطية، ودولة القانون.

فضلًا عما يقتضيه بلـوغ هـدف التنافسيـة، من قفـزة خلاقـة فـي التعليم، وهـو أمر يحتاج إلـى أصحاب فكـر ورؤية، وليس قدرات تنفيذية.

2- **انتقـال خط المواجهة من وراء الحدود إلـى داخل الدولة، نتيجة تغير مفهوم الأمن القومي، للقوى الكبرى، ونظرتها المتغيرة إلى أمنهـا القومـي.** لترى اتسـاع مسـاحته وتمددها إلـى داخل دول أخـرى، وهـو ما يجعلـه يتأثر بأوضـاع داخل دول ذات سـيادة. وهو تطور لا يخلو من أطماع داخل هذه الدول الأخرى، تراعي فيهـا مصالحهـا أولًا. وهذا أمر يرجع أساسًـا إلـى الديمقراطية. لأن خـط المواجهـة فـي الداخـل يقـوى ويتحصن بالممارسـة السياسـية، بمـا يعزز نزعة الانتمـاء، وليصبـح كل مواطن بمثابة نقطـة دفـاع على امتـداد الجانـب الوطني مـن خـط المواجهة، وليس مجرد واقف على خط اللامبالاة.

المفاهيـم السياسـية تغيرت..الديمقراطيـة والأمـن القومي، وقدرة الدولـة ومكانتها ونفوذها والحيـاة اليومية للمواطن. وكلها قد انزاحت بينها الفواصل، وتشابكت في بعضها، وصارت كل منها تؤثر في الأخرى وتتأثـر بها. ولـم تعـد الديمقراطية في إطار هـذه التغيرات، مجرد أفكار لنظام سياسـي، لكنها صارت متصلة مباشرة بالكرامة الوطنية، والأمان الداخلي، وفرص التوظف، والقدرة على تكوين أسرة، وجودة التعليم، والارتقاء بالبشـر، بل وأن تكون الأسـعار محتملـة ومنضبطة، والحياة المعيشية ليست مستعصية.

تغير مفهوم قوة الدولة ومكوناتها

وكان من أبرز مظاهر هذا التطور التغيير في مفهوم قوة الدولة، والذي أخذ يستقر في العلوم السياسية، وفي الفكر السياسي للدول، والذي يرى أنه في عصر ثورة المعلومات، لم تعد القوة العسكرية هي المعيار الأول لتحديد من هي الدولة الأقوى، بعد أن دخلت مكونات أخرى في هذا المفهوم، منها: صعود القوة الناعمة، بما تعنيه من حشد القدرات والمهارات الثقافية والإبداعية، والقدرة الاقتصادية التنافسية، التي يتم الوصول إليها بامتزاج سياسات التنمية الاقتصادية، بالبحوث والكشوف العلمية، بالإضافة إلى ما أصبحت تمثله القدرة الاقتصادية التنافسية، باعتبارها على قمة عناصر الأمن القومي للدولة، ثم توافر المعلومات، وامتلاك المعرفة والتي تتجاوز حدود المعلومات، لكونها تعني الإحاطة بما يجري في العالم، من تحولات، واستشراف آفاق المستقبل وتجهيز سياسات تستعد بها للتعامل مع ما هو محتمل وفق استراتيجية متكاملة واضحة المعالم.

وكان القرن الحادي والعشرون قد جاء حاملًا علامات جديدة للنظام الدولي، منها تصاعد دور القوة الناعمة Soft Power ليكون لها الأسبقية على القوة المادية Hard Power تتقدمها القوة العسكرية، وإن عصر المعلومات بكل مكوناته ووسائله، وفي مقدمتها الصورة، ووسائل الاتصال، والفنون بمختلف فروعها، سوف يحكمه مبدأ المنافسة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والأبحاث والكشوف

العلمية، وكذلك في الفنون باعتبارها ستكون قوة إطلاق الهوية وإبراز الكرامة الوطنية وغريزة الانتماء للوطن، أي أن الثقافة تقف عند الخط الأمامي للشئون الدولية في السنوات المقبلة.

وكانت أمريكا وأوروبا قد عرفت قيمة السياسة الثقافية منذ أكثر من أربعين عامًا، لكن الجديد أنها دخلت الآن في الفكر الاستراتيجي للدول، وصارت جزءًا مهمًّا من سياستها الخارجية، باعتبار كل منهما تكمل دور الآخر، وارتبط ذلك بالوعي بأن يكون الإبداع العلمي والأدبي والفني عبارة عن مجتمع مستقل وليس تابعًا، لأن هذا هو سر قوته في النهضة، وفي أداء دوره في دعم السياسة الخارجية، لأن تواصل الدول والشعوب الأخرى معه، لن يتم إلا إذا كانت له هذه الاستقلالية العلمية والفنية والأدبية، كما أن المناقشات التي شهدها الغرب حول هذه المسألة منذ بدأت في سبعينيات القرن العشرين، قد استقر فهمها على ما يسمى ديمقراطية الثقافة، وأنها تقوى بازدهار استقلاليتها، كرافد يصب في مجرى السياسة الخارجية، ويعزز دور الدولة عالميًّا، ويرتقي بمكانتها.

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، اتخذت هذه الرؤية منحى جديدًا، بسبب تأثيرات ثورة المعلومات، حيث صارت الاثنتان السياسة والثقافة، من ضرورات الاستراتيجية العامة للدولة.

وقد فرضت الأوضاع المتغيرة في عالم اليوم على الدول استيعاب قيمة الأخذ بما أصبح يسمى بالقوة الذكية، ضمن ممارسات أساليب

السياسة والحكم، إدراكًا منها أَنَّ القوة الذكية هي الطريق - في عالم متغير - إلى نجاح الحكم في بلوغ الهدف الذي يضع سياساته لبلوغه، فإما أن ينجح، وإما أن يقابل بحائط صَدٍّ.

والقوة الذكية مصطلح في العلاقات الدولية، تعني القدرة على المزج بين القوة المادية Hard Power والقوة الناعمة Soft Power في إطار استراتيجية واحدة. وتتضمن الاستخدام في إطار استراتيجي للدبلوماسية، والإقناع، وممارسة القوة والنفوذ بوسائل تكون لها الشرعية السياسية، والاجتماعية، وقد شاع المصطلح بعد غزو العراق عام 2003، وصار له رواج أكثر عن ذي قبل، كرد فعل على السياسة الخارجية الهجومية لإدارة بوش والمحافظين الجدد، وبصفة عامة أصبح معناها يتلخص في قدرة الحاكم على الفوز باقتناع الناس بالسياسة التي يتخذها.

وأصل هذا التحول يرجع إلى أن دخول العالم عصر ثورة المعلومات الذي نعيشه اليوم - تحت تأثير جميع أدوات ووسائل هذه الثورة - قد جعل «المنافسة»، هي المبدأ الأساسي الذي يحكم علاقات الدولة، سواء بالخارج، أو بالداخل.

ففي الخارج تدور المنافسة على اكتساب النفوذ والمكانة، وفي الداخل فإن الدولة لم تعد تنفرد بالساحة السياسية، لكنها داخل منافسة في مواجهة مجتمع مدني متنوع ونشيط، وفضائيات، وتدفق معلومات بغير حدود.

فالعالـم قـد تداخـل في بعضـه، وصارت العيـون نافـذة عبر حدود وهمية، تطل على بعضها، ترقب وترصد وتقارن وتحلل، ثم تستخلص لنفسها رؤية وموقفًا.

لهـذا لـم تقتصر سياسـات التعامل مع هـذا التحول باعتبـاره مجرد ظاهرة، يلحق بها تطور في السياسـات، وإنما وضعت له اسـتراتيجيات تقوم على تعظيم مصداقية الحكم، وإضعاف مصداقية منافسـيه، وذلك بالتركيـز علـى الوضوح الكلـي لخلفيات صـدور أي قـرار، أي بتوفير المعلومات الحقيقية لأسباب صدور القرار.

إن عصر ثورة المعلومات قد هدم نظام الإعلام الذي يمشي في طريق مـن اتجاه واحد، كان يمكـن فيه للدولة أن تحتكـر المعلومة، وأن تغلف قرارها بمبررات تختارها، وقتها لم يكن متاحًا للرأي العام العلم بالأشياء من خلال قنوات مفتوحة، يطل منها على جميع أبعاد الأحداث.

بينما اليوم تعددت القنوات والنوافذ، وهي مفتوحة على مصاريعها، والعلم لا تحجبه رقابة وحواجز.

نتيجـة لهـذه التحولات أصبـح ما يحكـم العلاقة بين صانـع القرار والـرأي العـام، أنه صار شـريكًا فعليًّا فـي حوار تفاعلـي، وليس مجرد مُتلقٍّ في شيء أشبه بالتلقين في المدارس.

وهـذا التحاور لا يؤدي إلى الاقتناع بالسياسـة المعلنة، بل ينتج عنه بعـد ذلـك حشـد مجتمعـي تلقائـي لمسـاندة السياسـة، التـي اتخذتها الدولة، وتوفير مناخ النجاح لها.

أما إذا كان هناك شح في المعلومات، فسوف تسرع أطراف أخري منافسة لكي تعوضه إما بمعلومات صحيحة، أو باجتهادات قد تتجاوز الحقيقة، أو تفتئت عليها، حسب الجهة التي يهمها أن تملأ هذا الفراغ، بما يخدم سياستها هي.

إن التغيير هو فلسفة العصر وقاعدة عمله، لأن العالم يتحول من حول الجميع، وإذا لم تلاحقه الدول بتغيير ما هو تقليدي ومزمن، فإن عجلة التغيير بإيقاعها السريع سوف تُطَوِّحُ بها بعيدًا عن دورانها. وإن الصراع التنافسي في العالم ـ والذي كانت تحكمه الأيديولوجية أثناء سنوات الحرب الباردة ـ قد أخلي ميدانه، لمبدأ المنافسة الذكية التي صارت تحكم علاقات اليوم.. وهي منافسة لا تقدر عليها أي دولة، إلا بفهم كيفية الارتقاء بعناصرها البشرية، واستخدام أفضل ما في مخزونها من العقول، وبوضع استراتيجية ترتقي بها: علمًا وتعليمًا، وثقافة واقتصادًا وإنتاجًا، وتحقيق أقصى فائدة من التنوع في الرؤى والأفكار.

ولابد لنجاح هذه الاستراتيجية من ضمان إقناع الناس فهم المستهدفون بهذه الاستراتيجية وليس مجرد إعلامهم بالقرار وهو أمر غاب عن العقل المغيب للنظام السابق، الذي لم يُبْد أي اهتمام بالفوز بالرضا العام، معلنًا تصريحات ومتخذًا سياسات تسير في عكس التوجه العام للشعب المصري، وإذا سئل رجاله عن سر هذا السلوك، كانوا يقولون إن المطالب التي ترددها النخبة هي تعبير عن رأي الأقلية في مصر.

تحقيـق الشعـور بالسعـادة وظيفـة أساسيـة للحكـم

وأمام اتسـاع حجم المعاناة والشقاء والفقر، والحرمان من الحقوق الأساسـية للمواطن، كـان يظهر مدى انعدام فهم رجـال النظام لمفهوم الحكـم ومعنـاه والانعـزال تمامًـا عن هدف تحقيق الشـعور بالسـعادة للشعب، والذي يعد جزءًا لا يتجزأ من دور الحاكم.

وعند معنى العلاقة بين السياسة والسعادة، سبق للفيلسوف الفارابي أن حـدد الهدف العام للدولة بأنه عادة تحقيق شـعور يسـمى السـعادة. وهـو نفـس المفهوم الذي أخـذ به بعد ذلـك علماء في الغـرب، بل إنه منصـوص عليـه فـي إعلان الاسـتقلال الأمريكـي، الذي قـرر حق كل مواطن في الحياة، والحرية، وطلب السعادة.

وإذا كانـت مرامـي وأهـداف السياسـات التـي تتبعهـا الحكومـات المسـئولة عـن شـعوبها، تتوجـه نحـو الارتقـاء بحيـاة هـذه الشـعوب ومستوياتها المعيشية، ورفاهيتها، تعليميًا، وصحيًا، وثقافيًا، وسلامتها، واسـتقرارها، وأمانها داخليًـا، وأمنها خارجيًا، فإن هـذه الأهداف كلها تصـب فـي مجرًى واحـدٍ، تتدفق فيه أسـباب توفير السـعادة للمواطن، وإنَّ أيًّـا مـن هذه السياسـات، ينبغـي أن يُوجـدَ لدى المواطن الشـعور بالرضـا، تجـاه الأوضاع التـي تحيط به فـي حياته اليوميـة، وإلا جانب القرار السياسـي الصواب، وانعزل عن الأصل من صدوره، وهو سـعيه لخير المواطن.

- تتحقق السعادة إذا توافر للإنسان شعور بأن إرادته حرة، وفي حالة شعوره بأن إرادته مقيدة، أو أنه مكره على تقبل ما لا يتقبله بإرادته الحرة، ينسحب منه الشعور بالرضا، ويتلاشى الشعور بالسعادة.
- السعادة عند الفرد مثل شعلة يضيئها أمل محسوس في المستقبل، فإذا طمست معالم الأمل، أو اختنق بالإحباط، تنطفئ الشعلة.

وعند بحث ظاهرة انتقال عدوى التعاسة، لتتحول إلى ظاهرة، حسب ما أطلق عليه البعض الاكتئاب القومي، جاء إلى جانب الأسباب الاجتماعية، والمنغصات المعيشية اليومية، التي تصادف المرء في رحلة ذهابه إلى عمله وعودته منه، أو في التعنت من جانب أجهزة التعامل مع الجمهور، والمختصة بالخدمات المكلفة بها، كان هناك ما يتجاوز هذه الأسباب، مما يتعلق بالوطن ذاته، والانتماء إليه، والشعور بما قد يتعرض له من مخاطر وأزمات. وهو الشعور بالانكسار النفسي، نتيجة عجز عن مواجهة تعدي قوة خارجية، على سيادة الدولة، وانتهاك كرامتها الوطنية. عندئذ يصبح ذلك عنصرًا أساسيًا في إيجاد الشعور الجماعي بالإحباط، الذي يظلل المواطن بغمامة قاتمة من فقدان الإحساس بالسعادة.

ولعل الدراسات الحديثة التي بدأت تلقى اهتمامًا كبيرًا في العالم المتقدم، والتي جذبت إلى المشاركة فيها علماء السياسة،

والمختصين بما يسمى علم النفس السياسي، قصدت ليس فقط، إلى طرح نتائج الدراسات، بل أن تجعل منها منارة أمام عيون صانعي القرار السياسي، حتى لا يفلت من بين أيديهم، وهم يرسمون سياساتهم كوزراء أو رؤساء قطاعات، الخيط الرفيع الذي يربط السياسة بالسعادة. وهو الخيط الذي يضمن لهذه السياسة، القبول العام، والقابلية للبقاء.

ولهذا أيضًا صارت استطلاعات الرأي عنصرًا مهمًا وأساسيًا، في قياس توجهات الرأي العام وردود فعله، تجاه سياسة ما، ليس فقط بعد إقرارها، بل من قبل ذلك، وفي فترة التفكير والتخطيط لمثل هذه السياسة.

ذلك أن أي دولة تتحمل مسئولية مواطن، له حالة مزاجية، ليس بالضرورة أن تكون ثابتة على مدى السنين، بل إنها عرضة للتحول والتغيير، نتيجة ما يحدث من تغيرات في الداخل، وفي العالم الخارجي، بعد أن تداخلت المؤثرات الخارجية، في كثير من جوانب الحياة في الداخل، بسبب دخول الشعوب عصر ثورة المعلومات، وتراجع الفواصل على الحدود، ما يؤدي إلى تغييرات هائلة، في الحالة المزاجية للشعوب، والمعايير التي تقيس بها الأشياء، والأوضاع، والأشخاص. وأيضًا نتيجة اتساع دائرة المعرفة لديها، بما يجري في العالم، وبما يخصها هي من شئون، والمقارنة بين الحالتين.

الارتباط قائم وأصيل بين السعادة والقرار السياسي، ومنطق التفكير فيه، وصياغته، والإلمام بجدوى تأثيره، وبنتائجه المنشودة والمحسوبة، وإذا حدث انفصال بين الاثنين فقدت السياسة أساسياتها، وما يترتب على ذلك من تداعيات، تتخذ شكل سلبيات تظهر في المجتمع، وتبدو غريبة عليه، مقتحمة عالمه، متصادمة مع خصائصه المعروفة والمألوفة.

المقدمات الدالة على حدث كبير وشيك

كانت المقدمات الدالة على أَنَّ حدثًا كبيرًا على وشك الوقوع في بلادنا، تدق كأجراس الإنذار. لكن لم يكن فيهم من يسمع، أو لا يريد أصلًا أن يسمع، وأن يصدق رنين الأجراس!!، أو أن البلد ليس ساكنًا كما يوهمون أنفسهم، وبخلاف الظواهر التي تعكس حالة الغضب القومي في كل أنحاء مصر، وبين كافة طبقاتها من أعلى سلم المتعلمين وشاغلي المراكز المهمة، حتى آخر درجات السلم بين رجل الشارع العادي، فإن دراسات علمية محايدة وعديدة كانت تنبه إلى الحدث الوشيك.

وأختار من بينها أحدث دراسة في ديسمبر 2010، في كتاب بعنوان «الشرق الأوسط المتغير» صادر باللغة الإنجليزية عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة تأليف دكتور بهجت قرني الأستاذ بجامعة مونتريال بكندا، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، بمشاركة سبعة من أساتذة العلوم السياسية، في رصد ميداني لموضوع دراستهم، وقد عرضت للكتاب

علـى صفحـة كاملة بالأهـرام يـوم 7 ينايـر 2011، وهو ينبه إلـى تجاهل واضـح لديناميكيـة التغييـر الجارية، وإصـرار على أن المنطقـة العربية بأكملهـا مسـتثناة مـن التغييـر. الـذي صـار قاعـدة عمـل عصـر ثـورة المعلومـات الذي نعيشـه. وأن هنـاك تغييرًا تراكميًّا يحـدث بالفعل في عملية نابضة بالحياة، لها صفة الثبات والاستمرارية.

أزمــة عــدم فهــم للشعــب الـــذي يحكمونـــه

لـم يكن عدم استيعابهم لما يجري من حولهم فـي العالم، يختلف عن طمس نظرتهم لما يدور داخل مصر.

كانـت هناك أزمـة ثقة بين الحكومـة والمواطـن، فالحكومة لها لغة خطاب فاقد للمنطق، وكأن تلك الحكومة لا تعيش في مصر، فتتحدث بمـا لا يسـتقيم مع الواقع المعـاش، والمواطن له لغة خطـاب تعبر عن همـوم ومطالـب، لا يجـد لهـا صدى لـدى الحكومـة، في سياسـات، ومواقف، وسلوكيات.

كانـت فجـوة الثقـة تزداد اتسـاعًا يومًـا بعد يـوم، حتى إنه لـم تظهر عليهم اسـتجابة جدية لحـدث كان من الطبيعي أن يقلب حسـابات أي نظام حاكم رأسًا على عقب، لمسوه بأنفسهم عام 2004.

وكـان إحجـام الـرأي العـام فـي الانتخابات التشـريعية عـام 2004، بامتنـاع 75٪ ممـن لهم حـق التصويت، عـن الإدلاء بأصواتهـم، وكثير منهـم مـن المتعلميـن والمثقفيـن، مؤشـرًا علـى وجـود هـذه الفجوة،

والنخبـة ذاتهـا، وعلـى الأخـص تيـار كبيـر منهـا، مشـارك فـي ظاهرة الاحتجاجـات الراهنـة، يفترض النظـر إلى مطالبهم ليـس فقط المادية والمهنيـة، بل أيضا وبشـكل عام، وجهات نظرهـم فـي الحياة العامة بما فـي ذلك حـال التعليم، والاقتصـاد، والأوضاع الاجتماعيـة، وغيرها، اعترافًـا بمـا يتمتعون به من درجة عالية من الوعـي والمتابعة والإحاطة بالشـأن العام وما يملكونه من أفق واسـع، يدرك حجم المشاكل ومدى تداعياتهـا والخيـارات المتاحة لحلهـا وهم في النهايـة رصيد ليس من المصلحة تبديده أو تجميده.

وهم من ناحية أخرى ليسوا منفصلين عن الحركة المجتمعية للرأي العام، ما كان منها تحت السـطح، وما ظهر فوقه، وليس خافيا ما كشف عنه ظهور آثار جانبية غير مرغوب فيها لمشروعات نفذت، بعد أن كان يمكـن تفاديهـا لـو رجعـت الجهـة التنفيذيـة إلى أهـل العلـم والخبرة والاختصاص منهم.

إن وجود أسـباب عدم الثقة والاحتقـان، قد لا يكفي وحده لخروج حركة الاحتجاج المجتمعية من تحت السـطح، ودفعة واحدة على هذا النحـو، لكـن الشـعور الموجع بها هو الـذي يدفعها إلى السـطح. وهو شـعور أصبح متاحًا وجوده حتى لأقل الناس تعليمًا، عن طريق اتصال بالعالـم ومـا يجري فيـه عبـر الفضائيات في عصـر ثـورة المعلومات، والمشـاهدة والتأمـل، وقوة الإحسـاس بما هـم محرومون منـه مقارنة بأوضاع شعوب أخرى.

ويتفـق علمـاء السياسـة في الغرب في دراسـات معاصـرة، على أن حلقـات الاحتجـاج المحـدودة، حيـن تنتشـر وتتابـع حاملـة نفـس الشـعارات ونفس المطالب في أي مجتمع، فإنها تصل إلى نقطة تتكون فيهـا موجـات كموج البحر، تتدافـع كل موجة وهـي متصلة بالأخرى، لتشـكل معًا تيارًا متصلًا. وهو ما حدث يوم 25 يناير، لكنهم لم يتفهموا أيضًا هذه المؤشرات.

واتصالًا بكل أسـباب الاحتجاج من الخلل بين الأجور والأسـعار، وعدم القدرة على السـيطرة على انفلاتها الجنوني، إلى ما وراء الظاهرة المؤسـفة والمرفوضـة لـدى البعض لمـن ظهر عليهم ضعف الشـعور بالانتمـاء للوطن، إلى إعطـاء الغالبية ظهرها للحياة السياسـية، وهو ما كانـت شـاهدًا عليه النسـب الضعيفـة للمشـاركة في الانتخابـات، فقد أضيف إلى ذلك، غياب الأحزاب عن الوجود الفعلي في الشـارع، فلم يكـن لهـا ـ بما في ذلك الحـزب الحاكم ـ وجود يصل إلى المشـاركين فـي الاعتصامـات والاحتجاجات، يقتـرب منهم، ويقيم معهـم جسـور اتصـال وحـوار، ويكـون حلقـة صلة بينهـم وبيـن الحكومـة. وبالطبع فالوجـود المفاجـئ لا يفيـد، إذا لـم يكـن لـه أسـاس مسـتمر مـن قبل بين الناس.

وإذا انفـرد حـزب واحد بمقومـات الوجـود والقوة والنفـوذ، فهذا يضعف الأحزاب المنافسة، وينقل بالتبعية عوامل الضعف إلى الحزب الحاكـم، لأن قدراتـه لا تكتسـب إلا مـن المنافسـة، ووسـط سـاحة

الجماهير وفي حالة عدم توافر هذه الظروف يصاب النظام الحزبي برمته بالوهن.

إن الظاهرة التي انتشرت في كل أرجاء مصر، حتى في أصغر قراها، ليس لها سبب واحد، أو أنها تنطلق من الاحتياجات المادية وحدها وإن كانت لها أهميتها البالغة ـ لكنها وليدة مزاج اجتماعي عام قد تغير، بفعل أوضاع يلمس الجميع الضرورة الحيوية لتغييرها، لكن التغيير لا يطولها، ولا يقترب منها، وكان أكثر ما يضغط على هذا المزاج، الإدراك بأن مقومات القدرة على بلوغ الأهداف الملحة، للناس والدولة، موجودة ومتوافرة، بينما الأداء قاصر عن شحذ هذه المقومات، وبلوغ الهدف.

ولو أننا التقطنا نموذجًا وحيدًا من قلب خريطة الأوضاع، وهو التعليم، فسنلاحظ أن كل أوجاع العملية التعليمية ظاهرة للعيان، لكل المتصلين بالنظام التعليمي، من بسطاء الناس إلى الخبراء والمختصين، بل من وزراء للتعليم، لم يستطيعوا إنكار شكواهم منها، لكنهم ـ ويا لغرابة الأمر ـ لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا.

وهو ما قد يعني أن عملية تغيير الأوضاع محل الشكوى تبدو كمنظومة منسقة ومتكاملة تتكاتف خطاها، ولا يصلح لها عمليًا أن تتحرك في قطاع وتتباطأ أو تفتقد الحركة في قطاعات أخرى.

ولهـذا بـدأت هـذا الحديـث بأهميـة وجود رؤية أوسـع وأشـمل لظاهـرة الاحتجاجـات والاعتصامـات والإضرابـات، تُلِـمُّ بالشـأن المصري بكامله.

إن النظام السـابق لم تكن لديه حنكة لفـن وعلم الحكم، فكان فاقد الصلاحية لشـغل المكانة التي يحتلها على قمة المسـئولية، وكل صور الأداء، وأسـاليب الإدارة والتفكير، ولغة الخطاب، شاهدة على ذلك.. فهـو فاقـد للرؤية السياسـية، وللفكر الاسـتراتيجي، قاصـر عن تحديد هويـة الدولـة، أو ماذا يريد لها أن تكون، كـان العالم من حوله، وضمنه دول صغيـرة ـ بالمقارنة بمصر ـ تسـتوعب ذلـك كله، وتنهض وتتقدم، إلّا هو، فلم تكن كلمة التغيير تلقى قبولًا لديه.

هـذه الـدول الصغيـرة، تولت مسـئولية الحكـم فيها أنظمـة واعية، منتميـة وطنية لبلدهـا، وتدرك أنها جزء من عالم كبيـر، انتقل إلى عصر ثـورة المعلومـات، بكل القواعـد والمبادئ المتغيرة التـي تحكم عمله وقراءاتـه، وأن القرار السياسـي والاقتصادي والاجتماعـي والثقافـي، فـي هـذا العصـر لم يعـد يبنـى علـى النظريـات القديمـة فـي الحكم، التـي تجاوزها الزمـن، بل يبنى على تغيـر المفاهيم، وإطـلاق الخيال، لابتـداع وإنتـاج أفكـار جديـدة، وأدركـت هـذه الأنظمـة أن الوصول إلى ذلك يقتضي غمر نهر السياسة فيها، بفيض من تنـوع الأفكار، ومن آراء الشـخصيات من أصحـاب الخبرة والمعرفـة، بينمـا كـان النظـام فـي مصر، يتبـع العكس، فهو يجفف نهر السياسـة، مـن كل فكر ورأي

لا يروق له، حتى أحاله إلى بركة ضحلة راكدة، تغوص فيها شبكات المصالح.

وكان من دواعي العجب أن بعض القيادات من النظام السابق، كانت تستمد طريقة التفكير من البركة الضحلة، فمثلًا حين تتحدث إلى الناس بلغة مغلوطة في قراءة مضللة للتاريخ، فكنت تسمع بعضهم يقول إن المصريين لم يكن لديهم اهتمام تراثي أو تاريخي بالسياسة، فهم منشغلون بلقمة العيش والمستوى المعيشي وبعضهم يقول إن الديمقراطية لا تشغل المواطن العادي، فهذا حديث النخبة المشاكسة العالية الصوت، وهو بهذا يتجاهل ما يجري في العالم من تغير في مفهوم الديمقراطية، وكيف أنها لم تعد تعني نظامًا سياسيًّا، بل إن مضمونها اتسع ليشمل كل شيء من مقومات الأمن القومي، وقدرة الدولة ومكانتها، إلى الارتقاء بالبشر، ونجاح التنمية، والتقدم والنهضة، والازدهار الثقافي، والانتماء، والهوية الوطنية.

كان النظام في عوز من المقومات التي يدار بها الحكم، والتي تبرر بقاءه، وتعطيه شرعيته، فعلى يديه حدث التراجع والتدهور والتدني، في كل ما يمس حياة المواطن من التنمية، والتعليم، والصحة، والبحث العلمي، والإنتاج، وتوفير الغذاء ذاتيًّا، في مقابل بناء هيكل دولة المصالح، والوقوف في عداء صريح ضد أي جهود لدعم وجود الدولة المنتجة زراعيًّا وصناعيًّا، من أجل التوسع في الاستيراد، وفوضى الأجور، وترك الأسعار تتقافز بشكل جنوني، دون أي مبرر

اقتصادي أو أخلاقي، وفي تقديم مبررات بالية عن أن الأسعار يحكمها قانون العرض والطلب، وليس للحكومة أن تتدخل في السوق، بينما دول العالم وفي مقدمتها أكبر الدول الرأسمالية، ألقت بهذه النظريات على الرف، وسارت على سياسات تحتم تدخل الدولة للسيطرة على الأسعار، والالتزام بالتوزيع العادل لنتائج التنمية على مواطنيها.

لقد كرس النظام نمط الفردية في القرار، وإقصاء الرأي المخالف، وحرمان البلد من أصحاب الخبرة والمعرفة، ليس لسبب سوى أن لهم رأيًا مستقلًّا، يراعي صالح الوطن قبل أي شيء آخر، وأطلق العنان لتكاثر المنافقين، والذين كَوَّنوا من حول أنفسهم حلقات أخرى من صغار المنافقين، حتى علا صوتهم جميعًا في معزوفة نشاز من الصراخ للتشويش على أي صوت صادق.

ولم تكن للنظام رؤية علمية لمعنى الأمن القومي، حتى إن الرئيس السابق قد جرد الحكم من وجود مجلس أمن قومي، في وقت تتصاعد فيه التهديدات للدولة من كل ناحية، بحيث تراجعت الدولة، عن مواقع لها، تصد عنها مثل هذه التهديدات، فحدث التراجع عن تواجد كان لها في إفريقيا، وبدا الموقف ضبابيًّا ناحية عمق مصر الاستراتيجي في قضايا مثل السودان وأحداثه ـ وعدم وجود إدارة لعملية السلام في مواجهة امتلاك إسرائيل إدارة استراتيجية لعملية السلام ـ وخفوت الرؤية السياسية للتحول الدولي ناحية آسيا والتي تنبئ بأن مركز التأثير

العالمي سينتقل من الغرب إلى آسيا - وكانت إدارة العلاقة مع إسرائيل تخلو من رؤية علمية تتعامل بندية مع التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه العالم العربي كله، ومصر على وجه الخصوص، وفوق ذلك كله كان تراجع الدور الإقليمي لمصر خاصة في العالم العربي.



الفصـــل الرابـــع

مـــا بعـــد الثـــورة





الذين أرادوا دفع ثورة 25 يناير إلى مأزق سياسي

منذ البداية - ومن الأيام الأولى لثورة 25 يناير، ووجود حكومة أحمد شفيق المختارة من الرئيس السابق، والمراوغة الرئاسية، ما بين مطالب التنحي، والرغبة المزمنة في الامساك بقبضة السلطة، وحتى مجيء يوم الخضوع لحتمية الرحيل في 11 فبراير - فإن ثورة 25 يناير كانت تواجه حصارًا يدفع بها إلى مأزق سياسي، بينما قواها تحمل إصرارًا على الخروج إلى فضاء الحرية، والخلاص من كل سوءات الماضي.

هذا المأزق السياسي، صنعه وجود تناقض حاد بين منطق تفكير الذين قاموا بالثورة، وبين من ظلت في أيديهم مقاليد إدارة شئون البلاد، والذين كان لديهم إنكار لكون ما جرى ثورة، والسعي لفرض معايير تعاملهم معها، وكأنها حركة تصحيحية وكفى.

وكأن التصرف بمنطق ومعايير الثورة هو الطريق، إلى حل التناقض، وإنهاء هذا المأزق السياسي. فالتصحيح له مفاهيم وأهداف، والثورة لها مفاهيمها وأهدافها.

التصحيح يبقي أركان الوضع القائم على ما هي عليه، باستثناء التخلص من رءوس النظام، والتخلي عن بعض المبادئ والسياسات، مع المحافظة على البعض الآخر.

في حين أن الثورة - وفي حالة مصر على وجه الخصوص - قامت من أجل بناء دولة ديمقراطية حديثة. دولة قانون، تطبق مبادئ العدالة الاجتماعية، في مناخ جديد ومختلف.

لكـن ذلـك لا يمكـن أن يتم، قبـل أن تمهد لـه إجراءات نـزع جذور الفسـاد السياسـي، الذي كانـت الدولة تدار به، والـذي برهنت تصرفات النظام السـابق وقراراته، على أنه تأسـس على مبدأ «هدم الدولة»، وإقامة منظومـة مصالـح، انفصلـت تمامًـا عـن الشـعب وهمومـه المتصاعدة، ومطالبـه واحتياجاتـه، وانغلقت عقلًا وسـلوكًا، علـى خدمة هدف رأس النظـام، وابنه، وأسـرته، والمجموعة المسـتفيدة المقربة إليـه، والتي تم انتقاؤها بمقاييس تخصه هو، ولا علاقة لها بعلم وفن الحكم والسياسة.

إن وضـع الأمور في نصابها، بالتصرف وفقًا لمفهوم أن ما جرى في مصـر، ثـورة وليـس مجـرد حركـة تصحيحيـة، يقتضي وضـع جدول أولويـات للمرحلـة التي تمر بها مصر الآن، وجـدول أعمال لا يغمض العيـن عـن الجـذور السـامة التـي غرسـت فـي تربة الحيـاة السياسـية والاجتماعية، وتطهير الأرض، قبل البناء عليها، وإلا كنا كمن كان يبني على أرض رخوة لا تتحمل بناءً.

ومـن المهم أن يوجـد دليل ليكـون هاديًا، للقرارات والسياسـات، وهـو «الرضـا العـام»، فليـس هنـاك فـي الـدول الديمقراطيـة العريقـة أو الحديثـة، نظـام يتجاهل الرضا العام الذي هو سـند بقائه وشـرعيته، وقدرته على أن يحكم ويقود وطنًا وشعبًا.

والأمر المتفق عليه أن المجلس الأعلى للقوات المسـلحة قد انحاز للثـورة وحماهـا منذ البداية. والأمر المتفق عليـه كذلك أن مجموعات

الشـباب – طليعة الثورة– التي أطلقت في 25 يناير، هم صناع هذا اليوم العظيـم، والـذي سـتظل سيرته العظيمة في سـجل التاريـخ المصري بكاملـه. ولو لـم يكونوا قـد خرجوا في هـذا التوقيت، لكنا قـد انتظرنا إلى موعد قادم، فكل الأسباب لإشعال ثورة كانت متواجدة، وفي حالة تفاعل يومي.

لكن الذي لا خلاف عليه أيضًا أن الثورة ليسـت وليدة يوم فحسب، لكنهـا حصيلـة تراكمات متصلة، شـارك فيـه قطاع معظمه مـن النخبة، الذيـن أسـهموا في تهيئـة المنـاخ الاجتماعـي، والمزاج النفسـي، بين المصرييـن، وتوفير التعبئة الجماهيرية الجمعية للملايين الذين خرجوا فـي 25 ينايـر، وهـذا القطاع مـن النخبة له دوره المشـهود فـي التصدي لحكـم مبـارك ونظامـه، بـآراء معلنة فـي نـدوات، وكتـب، ومقالات، ومسـيرات، ووقفـات احتجاجيـة، ترفـض النظـام، وتدبيـره التآمـري للتوريث.

وقياسًـا علـى ما جـرى من قبل فـي عـام 1952، فإن خـروج ملايين المصريين إلى الشـوارع، تسـاند الضبـاط الأحرار، الذيـن كانوا طليعة بـادرت بالتحـرك يـوم 23 يوليـو، قـد سـبقته جهـود متصلـة طـوال الأربعينيات، هيأت لها مناخ النجاح والحشد الجماهيرى، وهى جهود قامت بها أحزاب، وصحافة، وكتابات لأدباء ومفكرين ورجال سياسة، بحيـث كانت فترة الأربعينيات – التي سـبقت الخمسـينيات مباشـرة– هي فترة تعبئة اجتماعية، وسياسـية، ونفسـية للشعب الذي كان له دوره

فـي الانتقال بها من حركـة الجيش، إلى ثورة 52، وكانت هذه الجماهير «هي» روح الثورة.

وكانـت المنتديات الوطنية فـي مصر - خاصة منذ تكثيف نشـاطها ابتداءً من عام 2000 - تشـهد تصعيدًا في الندوات واللقاءات التي تعقد بشكل منتظم، ويطرح فيها المتحدثون آراءهم بصراحة كاملة في النظام القائم، وهى كثيرة ومتعددة، ومنها على سـبيل المثال لا الحصر؛ الدور الوطني النشـط لجمعية النداء الجديد التي كان يديرها الراحل المحترم الدكتـور سـعيد النجـار، وأذكر في جلسـة حـوار قصير بيننا فـي مكتبه بالجمعيـة، قبل بـدء كلمتي التي دعانـي لها في الجمعيـة، حول قصور الوضـع السياسـي فـي مصـر، أن قـال لـي: «إننـي ومجموعـة مـن الشـخصيات المهتمـة بإنقـاذ مصر، قد قررنـا رفع دعوى أمـام القضاء نتهـم فيها مبارك، بالتعـدي على النظام الجمهوري، لأن بقاءه لأكثر من ثـلاث دورات، هو خروج صـارخ على خصائص النظـام الجمهوري. بعدها بقليل توفي إلى رحمة الله الدكتور النجار.

واتصـالًا بمـا أشـرت إليه عن مراحـل التعبئـة الجماهيريـة للثورة، فالمؤكد أنه لا يوجد انقطاع بين المراحل المختلفة للأحداث التاريخية فـي مصـر، ومهمـا تباعـدت أو تقاربـت هـذه الأحـداث زمنيًـا، فهـي فـي حقيقتهـا حلقـات متصلـة فـي سلسـلة واحـدة، ولـم يكـن انطلاق المصرييـن يـوم 25 ينايـر، على النحو الـذي بهر العالـم، مقطوع الصلة بالأسـس التـي قامـت عليهـا حضـارة المصرييـن قبـل آلاف السـنين،

ولا المقومات الثابتة للشخصية القومية للمصريين، حتى ولو كان قد شاع ظلمًا خلال حكم مبارك، أن المصريين مستسلمون لقدرهم.

إن من بين ما يقال عن أسباب التشوش الظاهر في الحالة التي أعقبت ثورة 25 يناير، أن شباب الثورة لم تكن لهم قيادة، أو برنامج للتنفيذ، وهذا صحيح، فإن وضعًا كهذا كان يقتضي من البداية، أن يكون للشركاء الفعليين في صناعة الثورة، دور أصيل في تحديد اتجاهات المستقبل، بمعنى أنه كان يفضل مع وجود المجلس الأعلى للقوات المسلحة - مسئولًا عن إدارة شئون البلاد في المرحلة الانتقالية - أن يتم تشكيل هيئة أو مجلس يضم بعضًا من أعضاء المجلس العسكري، وممثلين عن شباب الثورة، وعناصر منتقاة من النخبة - ليس عشوائيًّا- وإنما ممن كانت لهم مواقف دافعة ومحفزة للثورة. والمسألة ليست مستعصية، فالأسماء معروفة، والمواقف مسجلة، وكثيرون منهم من المشهود لهم بأنهم من أهل الخبرة والتخصصات والعلم، والحنكة السياسية. وأن يكون فيما بينهم تبادل للرأي، وتفاعل صحي لمصلحة مصر وينقل إلى المجلس العسكري الذي يحكم صورة حقيقية للحاضر والمستقبل.

كان إنشاء مجلس على هذا النحو، متوافقًا ومنسجمًا - حسب منطق الأمور - مع طبيعة ما جرى يوم 25 يناير، حتى يكون هناك ضبط لإيقاع الثورة، ووصولٌ آمنٌ وسلسٌ نحو تحقيق أهدافها، وتفادي حالة التشوش التي رأيناها والتي ازدحمت بصخب عشرات بل مئات

الأصـوات، وكل منهم له مطالب، وأكثرهم يدعي أنه من صناع الثورة. وأغلبهـم كـان بعيدًا، أو مترددًا بل ربما كان رافضًا لها، لكن ما يمنع من أن يقفز ويأخذ له نصيبًا.

صحيـح أن المجلـس العسـكري قد أوضـح - من أول يـوم لتوليه مسئولية إدارة الدولـة - أن وجـوده ينتهي بانتخاب مجلسـي الشـعب والشـورى، وانتخـاب رئيس الجمهوريـة، لكن المعضلة أنـه يدير فترة انتقاليـة، وهذه فترة بالغة الأهمية والخطورة؛ لأن ما يتقرر خلالها مؤثر جـدًّا فـي تحديـد مسـارات المسـتقبل وشـكله وطبيعتـه. ولأن الفترة الانتقاليـة المسـتقرة، هـي الأرضيـة التـي سـتنقلنا إلـى مرحلـة الأمل في دولة ديموقراطية حديثة ناهضة.

والمفتـرض أن ما يتم في الفتـرة الانتقالية، يكون التجسـيد العملي للأهـداف التي قامت من أجلها الثورة، وهذا لا يتم في غياب الشـركاء الفعليـين فـي صنـع هـذه الثـورة، ولا يغيب عن بـال أحـد، أن مطالب الثورة ليسـت وليدة ظرف زمني قصير أو محـدود، لكنها خلاصة تعبئة وحشـد نفسـي، لدى الشـعب المصري، قد لا يكون مرئيًا أو محسـوبًا بوعـي، لكـن القراءة الحقيقية لما جرى فـي 25 يناير، يفترض أن تجعل كل مـن لـه عقـل، لا يتصـرف مـن زاويـة الاكتفـاء بالنظر إلـى ظواهر الأمـور، وأيًا كان ما جرى فالحقيقة أن المجلس العسـكري كان يحكم لكن الآخرين كانوا يجسدون روح الثورة.

أعراض ما بعد الثورة

وكان ذلك من أسباب ما ظهر من أعراض ما بعد قوة الدفع الأولى لثورة 25 يناير، وهي أعراض تظهر حين تكون ظروف انطلاق الثورات، تجعل من اكتمالها مسألة تتم على أكثر من مرحلة.

ولقد برهنت تجارب التاريخ على أن الأمم التي تحدث فيها ثورات تنقلها من حال إلى حال، أو التي تمر بتحولات تاريخية كبرى، فإنها تدخل فيما يعرف بفترة سيولة أوضاع ما بعد التحولات، أو فوضى ما بعد الثورة.

لكن هذا ليس أمرًا قدريًّا في كل الحالات، وبشكل عام فإن أعراض ما بعد الثورة، أو التحولات التاريخية، قد تقع نتيجة أوضاع معينة نابعة من ظروف هذه الدولة أو تلك، ويكون من ضمنها على سبيل المثال:

1- انشغال شركاء صنع الثورة في صراعات على حساب بقية الشركاء، خاصة إذا لم يكونوا أصلًا فريقًا واحدًا متجانسًا.

2- تربص كوادر احتياطية مدربة من النظام السابق، وأجهزته الأمنية، لتوجيه ضربات مضادة، من داخل جيوب غير مرئية، تنفيذًا لخطط أعدت مسبقًا، للتعامل مع مثل هذا الموقف الجديد، وتتركز أولى ضرباتهم على إثارة فوضى أمنية.

3- عدم وجود قيادة واحدة متفق عليها، ومسلم لها بالقيادة، تمسك بزمام توجيه حركة الثورة نحو أهدافها.

وبالقيـاس علـى مـا جـرى في أعقـاب ثـورة25 يناير ومـا ظهر على السـطح من خلافـات بين الذين قـادوا الحركة المجتمعيـة إلى الثورة، وبيـن من لحقوا بهم لاحقًا مؤيدين، وتبادل التصريحات والتصريحات المضادة فإن ذلك كان يستمد طاقته من بعض أو كل هذه الأسباب.

لكن يضاف إلى ذلك سـبب آخـر فيما يتعلق بالحالة المصرية، وهو تأثيـر الصدمة الثقافيـة - لو صح هذا التعبير - لمفاجـأة حدوث الثورة فـي توقيـت لم يكن هـو المتوقـع، رغم وجـود اقتناع عام بأنها سـوف تحـدث يومًا مـا، وكان وقع هذه الصدمة شـديدًا بين من لـم تكن له يد مباشرة في إطلاق الثورة في 25 يناير.

وكـان مـن نتائـج هـذه الصدمـة الثقافيـة أمـران:

أولهما إحساس مجموعات من خارج دائرة صنع الثورة، أنها كانت مكبلـة بقيود الخـوف من النظـام، أو باختيار قطاع منها ممـالأة النظام، إما طلبًا للسلامة، وإما للحصول على مزايا.

وكانت النتيجة عقب ثبوت نجاح الثورة، حدوث اندفاع إلى مطالب وسـلوكيات، تصـب فـي بركـة فوضى ما بعـد الثـورة، وكـان رد الفعل لسنوات الحجر على حركتها، هو الذي يجرفها إلى هذا السلوك.

الأمـر الثاني، أن الصدمـة أدت إلى تناثر معتقدات، كانت من طول زمن تثبيتهـا في الأذهان، قـد تحكمت في التفكير والسـلوك لدى البعض، ممن استقر في ذهنهم أن عليهم طاعة ما يأمر به النظام، وكأنه قدر مقدر عليهم.

هذه العناصر كانت تتفاعل مع بعضها، وتحول الساحة السياسية إلى معترك لصراعات بين أطراف، كانت مواقفها تتسم بالقوة.

وكان يفترض منطقًا وعقلًا، أن تظل حريصة على وحدة مواقفها، وأن تنحي جانبًا الحسابات الذاتية؛ لأن الثورة ما زالت تسير بقوة الدفع الأولى، وهي مرحلة سياسية انتقالية، تسبق مرحلة تحقيق مجمل أهداف الثورة.

هذا الصراع يديره البعض من منطلقات لا علاقة لها بالعملية السياسية، في وضعها المرحلي، ولا بما هو مأمول لاستقرار مصر ومستقبلها ومصلحتها العليا.

لأن السياسة هي فن إدارة الأهداف المتعارضة، والتوفيق والتنسيق السلس بينها، فإن على من يمارسها أن يكون أداؤه حسب قوانينها، وألا يكرر خطايا طريقة إدارة النظام السابق للعملية السياسية. ومن الخطأ أن يتصور طرف أن زمام الحياة السياسية قد صار ملك يديه.

ولا تزال هناك أشياء يعتبر إنجازها حجر الأساس لبناء الدولة، التي خرجت الملايين في كافة أرجاء مصر، من أجل أن تراها، وقد صارت حقيقة دامغة وملموسة، والمثير للدهشة أن المختلفين قد جرفتهم الخلافات إلى مسارات بعيدة عن القضية الأهم، وهي أن يخرج منهم مشروع قومي للتقدم الاقتصادي، يرتقي بالمستوى المعيشي للمواطنين، ويبسط قبضة الأمن على الشارع المصري.

ويفترض أن تكون كافة الأطراف النشطة في الساحة المفتوحة للنشاط السياسي مدركة عن وعي أنها مجرد قوى تتحرك وسط بحر واسع وممتد إلى ما لا نهاية، يجمع الشعب المصري، وهو الأصل، وأنها تمثله ولا تمثل نفسها، وأن هذا الشعب كان قد فقد - في ظل النظام السابق - الثقة في العملية السياسية وأطرافها جميعًا، فأعطاها ظهره وتركها لهم يعبثون بها، بعد أن أدرك أن الغالبية العظمى من اللاعبين في الحلبة السياسية يباشرون عملهم لمصالحهم الخاصة، ودون أن يجد لنفسه مصلحة فيما يجري، إلى أن جاء اليوم الذي أطاح فيه بالنظام السابق.

ومن الطبيعي أن تكون هناك تنظيمات وأحزاب وتوجهات، تختلف عن بعضها لكن ما يجري هو تشتت صنعته كثرة ملحوظة لأعداد اللاعبين، من أحزاب، وجماعات، وأطراف بعضها بلا هوية، وبعضهم ممن ينتمون للنظام السابق، ويتسترون تحت لافتة الثورة، وهو ما كان يدعو للتساؤل:

أليس مما يفيد العملية السياسية، تلاقي مجموعات من الأحزاب التي تقترب برامجها من بعضها فوق أرضية مشتركة، تجمعها معًا في تكتل أو ائتلاف حزبي؟

ثم حين يلفت النظر تعدد المجموعات التي أطلقت شرارة ثورة 25 يناير، أليس من الأكثر إفادة لهم وللوطن انخراطهم في تكتل حزبي

مع أصحاب الخبرة، والمواقف الوطنية الصريحة في رفض النظام السابق وفضحه؟

تساؤلات كان يدفع بها إلى العقل، تأمل المشهد السياسي الراهن في مصر.

نظرية اختطاف الثمرة قبل نضجها

لست من أنصار مقولة ترددت بأن ثورة 25 يناير اختطفت.. وإن كنت قد استخدمت تعبيرًا قريبًا من ذلك، للتنبيه والتحذير، وليس أخذًا بهذه المقولة.

فالوضع في مصر له خصوصياته، تاريخيًا، من ناحية طبيعة وخصائص الشخصية القومية للمصريين، ومن ناحية ثانية للدوافع التي أطلقت ثورة 25 يناير، وكانت تراكمًا مكثفًا متواصلًا في السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص، يصنع أسبابًا بلا حصر، يكفي كل سبب منها على حِدَةٍ لقيام ثورة، ولأن مصر مرت بوضع انتقالي، لم تكتمل فيه أهداف الثورة، فإن شعلتها لاتزال متقدة ومتوهجة، وأسبابها في تفاعل وليست في سكون.

كانت مناسبة استخدامي تعبير الاختطاف، ندوة دعيت للتحدث فيها، والحضور من أصحاب المواقف الصريحة والمعلنة ضد النظام السابق في سنوات حكمه. تحدثت ضمن قضايا تتعلق بالوضع السياسي الراهن عن النظرية التي صاغها علماء السياسة في الغرب باسم نظرية اختطاف الثمرة قبل نضجها.

وتعنـي أنـه عقب الثـورات والتحـولات التاريخية الكبـرى تحدث حالـة مـن فوضى ما بعـد الثورة، أو السـيولة فـي الدولة، تدفـع طرفين بالذات لمحاولة التسـلل والقفز على الوضـع القائم، واختطافه قبل أن تكـون الثـورة قد اسـتكملت تحقيـق أهدافهـا وفرضـت أجندتها، أول الطرفين هو المنتمون للنظام الذي سـقط، والذيـن يتظاهرون بالقطيعة معـه، والثاني مجموعات طفيليـة محترفة لانتهاز الفـرص ليس لها أي دور فـي قيـام الثـورة لكنها تتمسـح بها، وتجـد في جو فوضـى ما بعد الثورات فرصتها لاختطاف الثمـرة. وبالقطع فإن ظروف مصر تختلف عـن تجارب مـرت بهـا دول كثيـرة، ومنهـا رد الفعل العاجل لسـقوط الأنظمـة الشـمولية فـي أوروبـا الشـرقية عـام 1989، وهـو مـا تداركت سـلبياته الأنظمة التي تولت الحكم نتيجة انتخابات ديمقراطية حقيقية، وضمانات دسـتورية تحول دون الاختطاف. إلا أن محاولات اختطاف الثمرة ظلت تسـعى في المشـهد السياسـي، حيث بقايا الحزب الوطني المنحـل، التـي تعطي نفسـها مسـميات جديـدة، لا تزال تنشـط ويظهر رجالهـا يؤكـدون نيتهم دخـول الانتخابـات البرلمانية. ولـم يغب عن الذاكـرة بعد، ما كانوا ينفقونه من أموال بلا حسـاب، ومن تشـغيل فرق البلطجيـة من أصحاب السـجلات الإجرامية، الذيـن ارتبطوا بهم مهنيًّا فـي مواسـم الانتخابـات. كذلك لا تـزال هناك مجموعـات تطفو على السـطح تطلـق أفكـارًا مناهضـة للديمقراطيـة، والسـلامة الاجتماعية، وتشـكل تكتلات طامعة هي الأخرى في اختطاف الثمرة. هذا المشـهد

يضع أمام مصر تحديات ستواجهها في الفترة القريبة المقبلة، منها ما هو نتاج سيولة الوضع أو ما يسميه البعض فوضى ما بعد الثورة، ومنها ما هو من العناصر المضادة للثورة، من بقايا النظام السابق، الذين ارتبط تضخم مصالحهم بالنظام السابق، بصورة لا يبررها أي منطق اقتصادي، أو عدالة اجتماعية.

إن تحديات الفترة الانتقالية كانت كثيرة ومن بينها:

1- الأهمية القصوى لوحدة القوى السياسية التي شاركت فعلًا - وليس ادعاء - في الثورة. وتضم الطليعة التي أطلقت شرارتها في25 يناير، وبعضًا من النخبة المشهود لهم بالمواقف الوطنية الصريحة والمعلنة في مواجهة النظام السابق، وجدوى اندماج هذه القوى معًا في تكتل حزبي، أو ائتلاف موسع، بحيث تكتمل أركانه بسرعة وقبل وقت معقول من موعد الانتخابات. فإن بقاء هذه المجموعات على فراق بينها إنما يتيح أفضل فرصة لإمكان استفادة حزب منظم وحده من حالة السيولة السياسية، وانفراده بالسلطة، مما يعيدنا إلى عهود التنظيم السياسي الواحد، ووريثه الحزب الوطني، حتى ولو امتلأت الساحة بشراذم من عشرات الأحزاب. وهذا أمر يجعل الديمقراطية بلا معنى، لأنه لا ديمقراطية بدون أحزاب قوية، تتنافس مع بعضها من موقع النِّدِّيَّة.

2- إن النظام الانتخابي يقوم بطبعه على انتشار مواقع التصويت في مختلف المدن والقرى، ووسط جماهير كانت محرومة من الاختيار الحر، وتعرضت لحملات تزييف وعيها بالمعاني والشعارات التي لا صلة لها بالحقيقة. وهذا شيء يضع القوى التي صنعت الثورة في تحد مع نفسها كان يفترض منها أن تنظم قوافل تتحرك إلى المدن والقرى والأحياء الشعبية في القاهرة وغيرها في حملات توعية تزيل أي لبس نتيجة تشويه معاني الكلمات والمصطلحات التي تتردد في العمل السياسي.

3- العمل بمختلف الوسائل والضمانات للمحافظة على الهوية الثقافية، والخصائص القومية للمصريين، التي لا تزال كامنة في عمق ووجدان المصريين من آلاف السنين حتى الآن، وهي تراكم طبيعي لعوامل شارك فيها التاريخ، والجغرافيا، وتحديات الزمن، والصدمات والانتصارات، وكل ذلك أفرز مميزات للشخصية القومية، اتفق علماء الاجتماع وعلم الإنسان داخل مصر وخارجها على أنها تتكون من مظاهر منها: الصبر، والتسامح، والتدين، وطول البال، والروح المرحة، ونبذ العنف وكراهية التطرف. هذه بعض التحديات وليست جميعها، ومنها كذلك إنجاز تنمية اقتصادية وبشرية وبناء الدولة الحديثة وغيرها. إن ثورة 25 يناير التي اعترف لها العالم

بأنها ثورة فريدة ليست لها سابقة في التاريخ، قد انطلقت مدفوعة بعديد من الأسباب، بعضها من تراكمات سياسات نظام الحاكم السابق، وبعضها من خصائص الشخصية القومية للمصريين، التي لو حاول أي فريق أن يطمس خصائصها الراسخة منذ آلاف السنين فلن يكون مآله سوى اكتساحها له، فمازالت القوة الجارفة للثورة تتفاعل، حتى ولو كانت قد مرت بمرحلة هدوء ما بعد قوة الدفع الأولى للثورة في25 يناير.

ومن تداعيات الاختطاف تلك الصورة الناطقة، لهجمات الغزو العشوائي على ميدان التحرير، تظهر فيه نوعيات تتمسح اسمًا بالثورة.. فالميدان كان مفتوحًا من جميع مداخله، في أيام جمع التظاهر.

كانت تلك لقطة منقولة للتليفزيون المصري على الهواء من ميدان التحرير، قبل وقت الغروب، وعدد من الشباب يصرخون في إصرار على الاعتصام في الميدان، وأنهم لن يغادروه حتى تستجيب الحكومة لمطالب الثوار(هكذا قالوا).. كانوا مجموعة يبرز وسطهم صاحب الصوت العالي، الذي يعلن اعتراضه على سياسة رئيس الوزراء الذي لم يكن يعرف اسمه، وحين سألته المذيعة: ما هي مطالبكم؟ لم يستطع أن يجيبها، إلا بعد أن مد يده إلى ورقة ليقرأ منها، ويبدأ كلامه بالقول: البيان رقم واحد.

كانـت الصـورة ناطقـة بأشـخاص لا علم لهـم، بما هي السياسـة.. أشـخاص مجهولون للذين قاموا بثورة 25 يناير، ليسـوا وجوهًا سبق أن شـوهدت في الميدان أيام الثورة، فهم من قفـزوا فجأة إلى الميدان بعد نجاح الثورة.

ولقد شـهدنا منذ هذا اليـوم أحداثًا تحريضية وتخريبيـة، قام بها من أصبحوا يعرفون بفلول النظام السابق، وشركاؤهم بالوكالة من محترفي البلطجـة الذين قنـن لهـم النظام السـابق وجـودًا تحت حمايتـه، عندما توسـع جهاز أمن الدولة في اسـتخدام البلطجية، وفي تحركاته للتعدي على المحتجين، والمعترضين على سـلوكيات النظام السـابق، وعندما فتحـت للبلطجية أبواب احتراف مهنة موسـمية، هيأها لهم كثيرون من مرشـحي الحـزب المنحل للانتخابـات، لفرض بلطجتهـم بالعنف في لجـان الانتخابـات، وأدت هـذه المسـاندة الرسـمية لهـم إلـى تعارف وتقـارب فيمـا بينهـم، حتـى صـار لهـم نـوع مـن الهيكـل السياسـي، والتخصـص في الأداء من إثارة الفوضـى إلى الاعتداء على الصحفيين والناشطين السياسيين.

لكـن لم يكن هؤلاء وحدهم يمثلـون العناصر المضادة للثورة، فقد أضيفت لهم فئة أخرى، اسـتغلت الساحة المفتوحة مداخلها في ميدان التحريـر لتقـوم بغـزو تتـري للميـدان، وهـي فئـة تضـم باعـة جائلين، ومدعيـن ينسـبون أنفسـهم زورًا لشـرف المكـان، وعناصـر متسـكعة تمـارس البلطجـة الموسـمية، حيـن تلوح لها فرصة انتشـال أي شـيء

تطوله يدها في أجواء الفوضى، وهناك من استهواهم بريق الميدان وشهرته، وتحوله إلى رمز، تبدي له الحكومة تقديرًا خاصًا، فاندفعوا إلى الميدان، يحاولون أن يلصقوا أنفسهم بالثورة، فقد تكون لمن في الميدان غنائم ينالون منها نصيبًا.

ولقد شهدنا أحداثًا مفزعة في الميدان الذي صار رمزًا للشرف، والنقاء، والوطنية، والانتماء، وتجسدت فيه منظومة قيم، أعادت للمصريين شعورًا بقيمتهم وكرامتهم وجعلت دول العالم تقر بأن الصورة التي رأوها في الميدان أيام الثورة، أصبحت مصدر إلهام لهم.

لكن هؤلاء الغزاة ـ بلا انتماء أو حس وطني ـ انهالوا على الميدان في هجمة تشويه رديئة، ولم ننس بعد كيف تجسدت في الميدان، وفي ظروف الغياب الأمني، أعلى مظاهر الانضباط، والتكاتف المجتمعي، من سلوكيات ظهرت في إقدام الكثيرين تطوعًا إلى تقديم كل ما يستطيعون من خدمات لهذا المجتمع المصغر الذي افترش الأرض في التحرير، معيشة ومبيتًا، حتى تتحقق أهداف الثورة، فتوافد على الميدان أطباء تطوعوا بالجهد والمال ليقيموا مستشفيات ميدانية، وصيدليات، وتبارى آخرون في جلب الإمدادات المساعدة، مثل البطاطين والخيام الصغيرة، طوال أيام انتظار إرغام الرئيس السابق على الرحيل. كانت ليالي الميدان الطويلة تشهد سلوكيات تمارس الحياة في تفاؤل ممزوج بالإرادة والإصرار، ثقة في أن الهدف الذي تركوا حياتهم وبيوتهم من أجله سوف يتحقق، فكانوا يقضون الليالي

في الميدان، في الأحاديث، والحوارات، والقفشات، والغناء، والعزف على الآلات الموسيقية، في تناغم إنساني نادر.

وظل هناك سـؤال مُلحٌّ هو: كيف نعيـد الميدان إلى أصله.. ونحفظ لـه صورته النقية ورمزيته؟ إن أعضـاء المجموعات التي أطلقت الثورة فـي 25 ينايـر، يعرفـون بعضهم بالاسـم، وكانت لهم لقـاءات بعيدًا عن أعيـن الأمن، في مقاهٍ وفي أحياء بعيدة عن قلب القاهرة، قبل هذا اليوم بأسـبوعين تقريبًا، وهم يرتبون وينسـقون في هدوء لليـوم الذي تخرج فيـه المظاهرات من أحياء متعددة لتلتقـي في النهاية في ميدان التحرير، بالإضافة إلى أن من انضم إليهم في الميدان من البداية وافترشـوا معهم الأرض في ليالي المبيت، أصبحوا معروفين لهم تمامًا.

هـؤلاء كانت عليهم الآن مسـئولية إعـلان قائمة بأسـمائهم جميعًا، خاصة بعد أن بدأنا نشـهد تكاثرًا لمجموعات كل منها يطلق على نفسـه أسـماء ائتلافات الثورة، والغالبية العظمى منهم لم يشـاركوا فيها، وهم قـد ظهروا فجأة بعد أن تأكد نجاحهـا، حتى وصل عددهم إلى أكثر من 150 ائتلافًا.

وفـي ظل وجـود دعـوات لمليونيـات متتالية فـي التحريـر، وحتى يمكن حماية سـمعة الميدان من فوضى مقصودة، ومن تربص بالثورة، كان ضروريًّا تشكيل الثوار ـ الذين أشرت إليهم ـ للجان تطوعية تتوزع علـى جميع مداخـل الميدان في أيام التظاهـر، وتطلب من كل من يريد

الدخول بطاقة الهوية، والتأكد من أنه لا يحمل سلاحًا، ومن تشتبه فيه تطلب فورًا من الشرطة والجيش التأكد من شخصيته والتصرف معه، وفرض القانون على الجميع بكل قوة وحزم، يضاف إلى كل ذلك ما أعلنه مدير الأمن العام من وجود 110 آلاف مسجل خطر في مصر بالإضافة إلى ما تقدره مصادر أخرى من أن عدد البلطجية المحترفين يقترب من نصف مليون فرد. وظهور البنادق الآلية جهارًا نهارًا في أيدي بلطجية في مشاجرات، أو ترويع للآخرين، وهؤلاء كان ينبغي أن تمسك بهم الدولة وتعزلهم بعيدًا.

إن أفكارًا جيدة كانت قد كثرت عقب الثورة، في الكيفية التي يتم بها تطوير الميدان، ليظل شاهدًا تاريخيًّا على ثورة 25 يناير، وتحول الميدان إلى مركز جذب للشخصيات العالمية، التي حرصت على التجوال فيه، والالتقاء بأشخاص في الميدان والتحاور معهم، فكيف يمكن ترك الميدان لأسراب الغزو التخريبي، يشكلون صورته على شاكلتهم؟!

إن التحرير لم يعد مجرد ميدان، بل هو رمز لأهم حدث في تاريخ مصر الحديث..

وعادة ما يحدث مع كل ثورة تقود إلى تغييرات كبرى، وتحولات تاريخية، أن تظهر لها آثار جانبية، فالثورة أشبه بالجراحة في جسد كان عليلًا، وكلما أخذ الجسد يستعيد عافيته، راح يتخلص من هذه الآثار الجانبية.

أتصـور أن تلـك هـي الحالـة التـي جـرت في مصـر، وهو مـا أدى إلى امتزاج مشاعر التفاؤل والوثوق من اكتمال عافية الجسد، بهواجس القلـق والمخـاوف، وبدا الاثنـان مصاحبيـن لبعضهما، فالثـورة ظلت معبـأة بكامـل طاقتهـا وديناميكيتهـا، رافضـة النظـام القديـم، مصممة علـى قيـام دولـة مدنية حديثـة، مقطوعـة الصلة تمامًـا بما كـان.. لكن دواعـي القلق والمخاوف بقيت تخيم مثل سـحابة سـوداء ثقيلة قاتمة، لم تنقشع بعد.

المشهد كان يظهر صياحًا زاعقًا من جماعات وأفراد، نتيجة ازدحام السـاحة السياسـية، مـن تدافـع يبـدو وكأنـه رد فعـل، أو تعويـض عن سـنوات طويلة مـن مصادرة حريـة التعبيـر بمعناها الفاعل، وممارسـة الحقـوق السياسـية، والشـعور بالكرامـة الوطنيـة، حتـى بـدت بعـض الأصـوات الزاعقة كأنها قد دخلت فـي تناطح بالأكتاف، أكثر منه تعبير بالأفكـار، والتوافـق مـع الأكثريـة فـي غمـرة فرحتهـا بالثـورة منـذ لحظة قيامها.

وحيـن قامـت ثـورة 25 ينايـر، كانـت قـوة دفعهـا مكونة مـن مئات الأسـباب المتراكمـة، التـي يكفي كل سـبب منها في حد ذاته لإشـعال ثورة، فمابالنا بمئات الأسـباب، وهو ما جعلها ثورة شـعبية جماهيرية، جذبت إلى صفوفها مختلف طبقات الشعب، على اختلاف مستوياتهم التعليمية، ومراحلهم العمرية، ومن البسـطاء إلى أبناء الطبقة الوسطى، ومن متوسـطي التعليم إلى شـاغلي مناصب رفيعة المستوى، انصهرت

مطالبهم معًا في بوتقة الثورة في ميدان التحرير.. وهذا هو ما أكسب الثورة طاقة يستحيل أن تخمد جذوتها، وديناميكية تضمن لها أن تتجدد ذاتيًا، وهوية يصعب أن يتم طمسها.

لكن ذلك لم يمنع من المخاوف، خاصة مع أحداث تشهد بقوة على وجود ثورة مضادة، تستخرج كل ما في جعبتها، من ألاعيب إثارة فتنة طائفية، إلى إطلاق إشاعات، لإحداث وقيعة بين الشعب والقوات المسلحة، أو بث الرعب في النفوس للإيحاء بأن الفوضى هي البديل لما كان، أو تخفي المتلونين المتحولين خلف أقنعة تبعد عنهم الأنظار، واستمرار أصحاب مصالح من شركاء النظام السابق في احتلال مواقع حساسة.

فضلًا عن استمرار نشاط التنظيم السري العلني، للبلطجية والمسجلين خطر، وهو سري لأنه كان - ومازال - أداة، ينتمي وظيفيًا ومهنيًا لمن يستخدمونه، وهو علني لأن كثيرين من أفراده معروفون بالاسم والعنوان، هؤلاء كانوا قد تحولوا إلى فئة مهنية، مكلفة بأعمال مقابل أرباح مبالغ فيها، من جهتين: إحداهما المرشحون في الانتخابات، وغالبيتهم من الحزب الوطني، الذين ينفقون الملايين مقابل شغل مقعد في مجلس الشعب، والذين يبطشون بفتوتهم الإجرامية، وأسلحتهم البيضاء، بالمرشح المنافس وأعوانه.

والجهة الثانية، هي أمن الدولة الذي كان يدفعهم ليندسوا وسط المظاهرات الاحتجاجية، لإيجاد حالة من الفوضى تبرر للأمن التدخل بقوة، وأيضًا للاعتداء على المتظاهرين والمتظاهرات.

إن أسباب القلق والمخاوف تجعل الكثيرين يخشون من اختطاف الثورة، أو إجهاضها، لتكون مقطوعة النفس، وتخفت شعلتها، مثلما حدث في تجارب سابقة في تاريخ مصر الحديث، وإن اختلفت أسباب التربص بكل منها.

فثورة عرابي أجهضت نتيجة تآمر من أطراف في الداخل مع بريطانيا.. وثورة 1919 التي انطلقت من أجل الاستقلال والديمقراطية حققت نتائج جزئية، وانفرط عقد التوافق الوطني بين رموزها بعد رحيل سعد زغلول، واختلافهم وتوزعهم على عدد من الأحزاب.

وثورة 1952 التي احتضنها الشعب في نفس لحظة قيامها، انغرز في جسدها ميكروب الضعف، منذ تخلت عن أحد أهم مبادئها الأساسية، وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ثم تأسيس أركان الحكم المطلق بعد أحداث مارس 1954، ولم تحتمل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، أن تدعم النظام، في غياب الركن المهم، وهو الديمقراطية والمشاركة السياسية.

مع ذلك، فإن القلق والمخاوف في حد ذاتهما كانا لابد أن يدفعا الغيورين على الثورة إلى مضاعفة الحذر والتأهب، في مواجهة خروج العناصر المضادة للثورة من كهوفها الوقتية إلى الشارع.

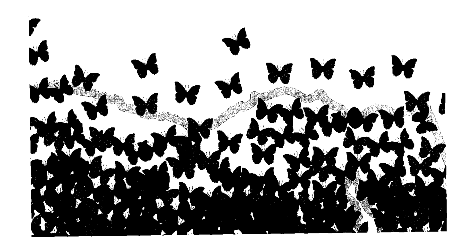
وكان طبيعيًّا ومنطقيًّا أن تتساقط الأوراق الجافة الصفراء، المعلقة على ساق الشجرة، التي سقطت، لكن فروعها بقيت تتحرك وتتربص وتتآمر، بنفس أساليب السرية ـ العلنية، التي نشأت بها، وكان لابد أن تتعامل معها سلطات الدولة، بالقانون، وبواجب حماية شرعية الثورة.



الفصل الخامس

مجلس الأمن القومي

تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية





كان غياب فلسفة الأمن القومي عن تفكير النظام السابق، وانفراده بالقرار دون وجود مجلس أمن قومي يلهمه ويرشده وينير بصيرته، سببًا رئيسيًّا وراء خلق مشاكل استراتيجية كبرى في مواجهة مصر وشعبها، منها على سبيل المثال لا الحصر - قضية مياه النيل، وزحف قوى خارجية إلى عمق مصر الاستراتيجي، واقتحام قوى إقليمية لمساحة الفراغ الاستراتيجي في مجالنا الحيوي، فضلًا عن الضرورات للتنبه إلى قضايا داخلية لكنها تمس الأمن القومي للدولة بشكل مباشر.

ولذلك قفزت مسألة إيجاد مجلس أمن قومي، إلى قمة أكثر الأولويات الوطنية إلحاحًا بعد 25 يناير، حتى يعوض مصر عن الحلقة المفقودة في إدارة شئون البلاد. فنحن نحتاج إلى صياغة استراتيجية أمن قومي متطورة، تتعامل مع كل ما تغير في العالم، في مفهوم الأمن القومي للدول، ومفهوم الأمن العالمي، فيما يخص المجتمع الدولي، ومع ما تكالب على مصر في سنوات الفراغ الاستراتيجي، من زحف مهددات الأمن القومي التي كانت تتوالى وراء بعضها، كأنها تشكل حزام حصار على قدرة مصر على الحركة والمبادرة.

وحين لا تكون مالكًا لاستراتيجية أمن قومي، ترقى إلى مستوى عصر ثورة المعلومات، وتحولات النظام العالمي، وأيضًا السياسات الخارجية لدول العالم، فإنك تكون مثل ملاكم هاو، وقف في حلبة الملاكمة، يتلقى الضربات من محترفين يجيدون أصول اللعبة.

ومبدئيًا فإن استراتيجية الأمن القومي هي فن وعلم التطوير، والتطبيق والتنسيق، بين أدوات القدرات الوطنية للدولة، من دبلوماسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ومعلوماتية، متضمنة وسائل الحشد الغريزي للرأي العام، لتحقيق أهداف الأمن القومي.

وعلى ضوء الوضع الراهن في مصر، وما كان يجري من حولها وفي العالم سيكون السؤال: ما الذي تحتاجه مصر في المرحلة المقبلة؟

1- تحديد رؤية مصر لمعنى الأمن القومي بناء على الكثير من المفاهيم المتغيرة، مثل التغيير الحادث في معنى قوة الدولة، بعد صعود أهمية ودور مكونات أخرى، بخلاف القوة العسكرية، وصارت تعطي الدولة قيمة ووزنًا ومكانة.

2- فرز وتحديد المصادر المستجدة المهددة للأمن القومي، في عصر ثورة المعلومات، وتنوع هذه المصادر، وحركتها المنسابة بين ما هو خارج الحدود وما هو داخل الدولة.

3- وضع قواعد للتعامل مع التحولات في مفاهيم الأمن القومي للدول الأخرى، حتى لا يتوقف التفاعل معها عند حد ردود الأفعال، دون المبادرة بالفعل أو على الأقل بالحوار المتكافئ.

ويلاحظ منذ إعلان الولايات المتحدة استراتيجية الأمن القومي الجديد عام2002، فقد بدأت سياستها الخارجية تتخذ مواقف لا تنظر إلى الشأن الداخلي لدول أخرى، على أنه شأن داخلي،

معتبرة أنه يؤثر بشكل غير مباشر على أمنها القومي ما دام هناك غياب للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقد اتفقت مع هذا التوجه سياسات دول أوروبا، وهو ما أدى إلى إعادة صيانة مفهوم الأمن العالمي.

ولم يتغير هذا الاتجاه بل لقي تمسكًا به من جانب الرأي العام والبرلمانات في الولايات المتحدة وأوروبا حتى الآن.

4- منذ انتقال خط المواجهة إلى الداخل، متزحزحًا من مكانه التقليدي على الحدود، بفعل عاملين، أولهما تنشيط وسائل ثورة المعلومات من الإنترنت والفضائيات وغيرها، وثانيهما التغيير المشار إليه في مفاهيم الأمن القومي للقوى الكبرى، فقد أصبح خط المواجهة في الداخل عبارة عن سور فيه من الفراغات أكثر مما فيه من الحصون نتيجة غياب الديمقراطية، لأن من الطبيعي أن يكون البشر في الداخل هم القلاع الحصينة على هذا الخط.

ولعلنا عايشنا ما أنتجه الجفاف الديمقراطي عندنا من انتشار ظواهر السلبية وعدم الانتماء واللامبالاة والانكفاء على الذات، ابتعادًا عن التكاتف الجماعي وهو ما اختفى في لحظات عند انطلاق ثورة 25 يناير حين شعر الجميع بأنهم قادرون على انتزاع حقهم في وطنهم.

5- والبشر أيضًا يقع على عاتقهم نجاح أي مجتمع. وهو ما يعني أن هناك ضـرورة وطنية لبدء ثـورة في التعليم، تنهـي نظامًا تعليميًا راكـدًا ومتخلفًا، حـرص دائمًا على قتل إعمـال العقل، والقدرة على التفكير واستقلالية الرأي، في المدارس، وأيضًا في التعليم الجامعـي الـذي يحتاج تطويـرًا عاجلًا يرتقي بالبشـر وملكاتهم ومهاراتهـم ليكونوا قادريـن بعد التخرج علـى الإبداع وإطلاق الخيال، وابتكار رؤى وأساليب تناسب العصر.

6- في زمن الندرة في المواد الاقتصادية، وصعود القدرة الاقتصادية التنافسـية، إلى قمة مكونات الأمن القومـي، والمكانة المتزايدة للأمـن الاقتصـادي، لابد أن توضـع اسـتراتيجية مشـروع قومي للتنميـة الاقتصاديـة، بمقاييسـها المعاصـرة وأن يعـاد النظـر فـي إحيـاء مشـاريع قُتِلَتْ فـي عهدهـا لصالح سياسـات تعظيم الاسـتيراد ومـا يجلبـه مـن عمـولات علـى حسـاب الإنتـاج. والنموذج الشـاهد على ذلك هو المشروع القومي لتنمية سيناء، إلى جذب مشروعات أخرى عديدة تحتاج إطلاقها.

والأهـم هو أن ينشـأ مجلس الأمن القومي، ويضم أعلى مسـتويات الخبـرة والمعرفـة والرؤيـة السياسـية والاسـتراتيجية والتنـوع الوطني والتعدديـة الفكرية، لتجهيز خيارات اسـتراتيجية ليس فقط للتعامل مع مـا هـو قائـم مـن تحديـات بـل أيضًـا لمـا قـد يسـتجد مـن تحديـات أخرى مستقبلًا.

العالم يغيّر من استراتيجيات الأمن القومي

كان العالم قد شهد في لحظة تاريخية فاصلة عقب إنهاء الصراع الدولي عام 1991 تحولات في النظام العالمي، وطوال السنوات الماضية منذ هذا التاريخ شهدت دول العالم الكبرى منها والصاعدة إعادة تقييم لمنظومة أمنها القومي، بما يتفق مع المستجدات المتتالية في العالم. ولا يزال هذا الموضوع محل متابعة من مختلف الدول، ولعل من أبرز هذه المتابعات التقرير الذي أعدته لجنة بريطانية حول الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، تولى رئاستها لورد أشدون الزعيم الأسبق لحزب الأحرار البريطاني، وهو من أبرز المفكرين السياسيين في الغرب، وجورج روبرتسون وزير الدفاع السابق، وقد صاغا التقرير النهائي لأعمال اللجنة والذي دعا لتغيير أساسي في استراتيجية الأمن القومي، بالصورة التي سبق أن استقر عليها المفكرون السياسيون في العالم، ولكن بشكل يضعها في إطار موحد، والرؤية التي قدماها لموضوعهما تأتي بعد أن مر العالم خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، بأحداث بلورت أمامهما واقع الأمن القومي، والذي حدث فيه تداخل بين مصادر التهديد، والتي صارت عابرة للحدود، وضرورة الأخذ بفكر متغير، لايخص دولة بذاتها، بل تشترك دول العالم على اختلافها في التأثر به.

والمشكلة كما تراها هذه الورقة هي في عدم تغيير السلوك وطريقة التفكير، بالسرعة الكافية، التي تتمشى مع إيقاع التغيير المتسارع، وتطرح تصورها لهذه القضية في العناصر التالية :

1- لـم يعد أمـن الدولـة مسئولية وزارة الدفاع ، والأجهـزة الأمنية وحدهـا، فهو أمر ينفذ إلـى جميع أجهزة الدولـة، ويتطلب منها العمـل بطريقة تحتـاج نمطًا متغيـرًا في التصـرف ، وإلى هياكل وثقافـات مختلفة ووضع أولويات جديدة للعمل، وليس الثبات علـى الأنماط القديمة للتفكير والسـلوك؛ لأنـه إذا بقيت الدولة مقيدة بالطرق التقليدية ، فإن أمن البلاد سوف يعاني.

2- من المحتمل أن يؤدي الكسـاد الاقتصادي الذي اجتاح العالم ، إلى زيادة المناخ الأمني سـوءًا ، وأن يزيـد من ضعف الكثير من الـدول الضعيفـة والفقيـرة وأن القلاقـل المنبعثـة مـن الـدول الضعيفة ، والهشة ، تمثل تهديدًا للأمن القومي للدول الأخرى، أكبر من تهديد التنافس بين الدول الأقوى.

3- أن زيادة أعداد الأشخاص المعرضين للإصابة بالأمراض سريعة الانتشـار ، مثل إنفلونـزا الطيور والخنازيـر ، تدخل في تصنيف التهديدات الجديـدة. وهو تطور لابد أن يضعها ضمن مكونات الأمن القومي للدول .

4- تحتـاج الحكومـات إلى العمـــل بطـرق أكثـر ذكــاء، بمعنـى إدخال تغيير واسـع الأبعـاد على فهمها لاسـتراتيجية الأمن، بما يتجاوز حدود القـدرة العسـكرية وحدها، كدرع للأمن القومي، بـل أن تحتـوي النظـرة علـى إطار سيسـمح لمختلـف الأجهزة

المختصة بالدبلوماسية والدفاع، والمعونة، وغيرها من الجهات المكلفة بالسياسات الأمنية، بالعمل معًا بشكل منسق، وموحد، وليس بانفراد كل منها بالسير في طريق، وكأنها في تنافس مع بعضها.

5- الاعتماد على الخبرات الدبلوماسية في الخارج، في تزويد الدولة بالمعرفة، وبالتفصيل، والتي تمكنها من تحديد ما الذي تحتاج أن تفعله، قبل أن تتطور الأوضاع السيئة في بلاد أخرى، إلى ما هو أسوأ، وهو ما ينعكس أثره على الأمن القومي.

6- لا يكفي لمواجهة التحديات للأمن القومي، أن تعمل الدولة منفردة، بل إن التغييرات الجارية في العالم، تجعل العمل بالمشاركة مع دول أخرى، من أجل الأمن المشترك، أكثر أهمية عن ذي قبل.

ويكون هذا بالتعامل مع الجيران والحلفاء، وأيضًا مع دول في قارات أخرى، خارج دائرة حلف الأطلنطي، والغرب عمومًا.

7- إن التعامل مع التحديات الأمنية داخل البلد، يفرض على الحكومة، الحرص على وجود مجتمعات أكثر اعتمادًا على نفسها، وهذا يعني مشاركة فعلية بين الحكومة والمجتمع، والمواطنين كأفراد.

وتتأكد شـرعية أي حكومة من الالتزام بأحكام القانون في الداخل، وقواعد القانون الدولي في الخارج .

إن هـذه الرؤيـة للأمـن القومـي والتـي صاغتهـا لجنـة مـن الخبراء والسياسـيين المرموقيـن، تعيـد من جديـد التركيز على معنـى التغيير ، والتغييـر المتسـارع علـى وجـه الخصـوص، باعتبـاره فلسـفة العصر، وقاعـدة عملـه، وبناء على مـا يحقق جميع أشـكال التهديـدات للأمن القومـي، مـن تغييـرات وتحـولات ممـا جعـل الفكـر المتـوارث، والسياسـات التقليديـة، والتـي تتعامل مـع قضية الأمن القومي، أشـياء راح زمانهـا، وضعفت فاعليتها، وكأنها مفاتيـح لا تفتح بابًا، لأن الباب ليس هو ما كان.

والملاحـظ أنه إلى جانـب الأبعاد الدولية التي أشـارت إليهـا الورقة، لتعزيز الأمن القومي، فإنها تركز على الداخل، وهي تتناول نقطة المجتمع القـادر على الاعتماد على ذاته، وهو ما يتحقق عن طريق الديمقراطية لأن المواطن المشـارك للدولة ـ إذا كان فـي كامل عافيته كمواطن ـ فهو خط الدفاع الأول للدولة، في مواجهة التحديات والتهديدات للأمن القومي.

المجلـس.. تكوينـــه ومهامـــه

كانت الدعوة لإنشـاء مجلس مصري للأمن القومي قد سبقت ثورة 25 ينايـر، وحظيـت بمناقشـات وتوصيـات مهمة في أعمـال المجلس المصري للشـئون الخارجية، ونشرت الدعوة في صحف، وفي فصول

مـن كتـب صدرت منـذ عـام 2005، ومن بين مـن تصدوا لهـذه الدعوة السـفير عبـد الرءوف الريـدي، والدكتور السـيد أمين شـلبي، وعاطف الغمري، وأعادوا التأكيد على مطلبهم في أوراق عمل مكتوبـة قدموها ضمن مشـاركتهم في جلسـات محور السياسـة الخارجيـة، في أعمال مؤتمـر الحـوار الوطني الـذي أداره الدكتـور عبد العزيـز حجـازي. وقبـل أن يترك الدكتـور نبيـل العربي منصبه كوزيـر للخارجية، لينتقـل إلـى مهمتـه كأميـن عـام للجامعـة العربيـة، حيث قـدم إلـى المجلس الأعلـى للقوات المسـلحة مشـروعًا تفصيليًا ومتعمقًا لإنشـاء مجلس أمن قومي.

ويأتـي الاتجاه لإنشـاء مجلـس أمن قومـي لمصر، خطـوة مكملة، لإعـلان عودة الدولة من بعد ثـورة 25 يناير، بعد أن كان النظام السـابق قد أصاب البنيان السياسـي للدولة بالخلل، وهدم أركانه، متسـترًا وراء شكليات لمؤسسات، لكنها في واقع الأمر ليست بمؤسسات.

والحافـز للتعجيل بهـذه الخطوة، أن الشـرط الأول لكفاءة الحكم، ولـلإدارة التنفيذيـة الناجحة، في عصر ثورة المعلومـات، هو المعرفة، وهـو مـا لا يعني الحصـول على المعلومـة وكفى، بـل تحليلها وتبصر أبعادهـا الحاضـرة والمسـتقبلة، بما يسـاعد على صياغة رؤيـة تتجاوز التفكيـر التقليدي في التعامل مع المشـكلات، وإطلاق الخيال لابتداع أفكـار وسياسـات تسـاعد الدولـة علـى النهـوض، وتجهيـز خيـارات للتعامـل مع مشـكلات وأزمـات، قد لا يكـون لها وجود مرئـي حاليًا،

لكن لها مؤشـرات توحـي باحتمال حدوثها لاحقًا، حتـى ولو كان هذا الاحتمال مستبعدًا الآن.

ولأننـا فـي مصر حديثو عهد بنظـام مجلس الأمـن القومي، فإن من المهم أن نسترشد بتجارب من سبقونا إليه، وإن كانت مصر قد شهدت حالـة مسـتثناة حيـن كـان للرئيس السـادات مستشـار للأمـن القومي، ثـم الأخـذ بنظام مجلـس الأمـن القومي لفتـرة قصيـرة، أثنـاء الإعداد لحرب 73، والذي جرت فيه مناقشـات لتقويم وضع الدولة، في جميع قطاعاتها، ومدى الاستعداد لاتخاذ قرار الحرب.

لقـد سـبقتنا بلاد عديدة إلـى هذا النظـام، منها دول آسـيوية حققت صعودًا، لكن أقدم هذه التجارب، كان مجلس الأمن القومي الأمريكي الـذي أنشـئ عام 1947 في عهــد ترومـان، والذي تطور في السـتينيات فـي عهـد نيكسـون، وتولـى هنـري كيسـنجر منصـب مستشـار الأمن القومـي، الذي حوله إلى مؤسسـة حديثة متطورة، حتى إنه كان يوصف باللجنـة التـي تدير شـئون العالـم. هـذا المجلس حسـب تكوينه، يضم رسميًّا: الرئيس، ونائبه، ومستشـاره للأمن القومي، ووزيري الخارجية والدفـاع، وعـددًا محـدودًا مـن الـوزراء المختصيـن الذيـن يحددهـم الرئيـس، حسـب اتصـال هـذا الوزيـر بموضـوع النقـاش، لكـن القوة المحورية داخل المجلس، تتكون من مجموعـة صغيـرة من مستشاري الرئيس للشئون الخارجية، المشهود لهم بأنهم من أهل المعرفة والفكر الخـلاق، يعززهـم مائتان (200) من الخبـراء المعاونين يكلفون بتحليل الوضع الدولي، والأحداث المهمة، وتقديم المقترحات.

ونتيجـة للتطورات التي لحقـت بالعالم في مفاهيـم الأمن القومي، والتغيير الذي بدأت تظهر بوادره في موازين القوى الدولية والإقليمية، وصعـود الصين، والدول الناهضة، المرشـحة لتكون شـريكًا في إدارة النظـام الدولي، فقـد أقدم أوباما فـور توليه، على تطويـر منظومة عمل المجلس، وضم إليه مستشارين في شئون الاقتصاد الوطني، والاقتصاد العالمـي، والأمن الداخلـي، ومكافحة الإرهاب، وكذلـك في العلوم، والتكنولوجيـا، كأعضاء منتظمين، لكن فقط عندما تكون الموضوعات محـل تخصصهم على أجنـدة الاجتماع، وأضاف إليهم لجانًا سياسـية مهمتهـا، تحليـل مؤشـرات ظاهرة قـد تكون بسـيطة، لكنهـا يمكن أن توحي بأنها مقدمات، سوف تترتب عليها نتائج.

ومـن ثـم يجـب أن توضــع لهـا مبكـرًا سياسـات نشـطـة، تحـول دون تحولهـا لاحقًـــا إلى مشـكلات أو أزمـات خطيـــرة، بالإضافـــة إلى إعادة رسـم الخريطة التقليديـة التي اعتـادت أن تنظـر من خلالهـا إلـى العالم، بحيث يتم تعديلها، بما يتوافق مـع التغييـرات في المناطق الإقليميـة، وفـي أوضـاع وأوزان الـدول، وفـي طبيعـة المشـكلات والتحديات.

وإلـى جانب هذا النموذج فـإن هناك بلادًا أخـرى منها قوى كبرى، أو دول صاعـدة، ظهـرت فـي سـياق تجاربهـا، مكونـات مشـتركة مع غيرهـا، مع مراعـاة ظـروف وخصوصية كل دولـة سياسـيًّا، وتاريخيًّا، وجغرافيًّا، وثقافيًّا.

كانـت مصـر في ضـوء ذلـك كله، قـد عدمت في عشـرات السـنين الماضية، وجود مجلس أمن قومي، فضلًا عن انعدام وجود اسـتراتيجية أمن قومي، بمهامها الأوسع، والأشمل من مهمـة المجلس ذاته ككيان، فلقـد أديرت مصر بمبدأ أمن النظام، وهو شـيء مخالـف تمامًا لمفهوم الأمن القومي، لأنه يؤسـس لدولة بوليسـية، ويقـوم تمامًا على مصلحة الرئيس الفرد، ولا علاقة له بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين.

إن التحديـات للأمن القومي، قد تنوعت، وتداخلت، ولـم يعد هناك خـط فاصل بين مـا هو متربص في الخـارج، وما هو قابـع في الداخل، وصـارت التحديات تتغذى مـن بعضها، وتبدو وكأنهـا حلقات متصلة في سلسـلة واحـدة، ولـم يعد يصلح التعامل مع كل مشـكلة على حدة، بل يلزم التعامل معها جميعًا من زاوية استراتيجية أمن قومي واحدة.

وهذا ينقلنا من موضوع إنشـاء مجلس أمـن قومي، كضرورة عاجلة وملحـة، إلى مسـألة أوسـع مـدى وهي وضع اسـتراتيجية أمـن قومي، أو اسـتراتيجية مشـروع قومي لمصر، فكل منهما له إطار عمله، لأنه إذا كـان عمل المجلـس، أن يكـون معاونًا للرئيـس، فـإن المجموعة التي يعهـد إليهـا بوضـع اسـتراتيجية مشـروع أمن قومـي، تكـون مجموعة مسـتقلة يتم اختيارها، من أصحاب الخبرة والمعرفة والرؤية السياسـية والاسـتراتيجية، والتعدديـة الفكريـة، والتنوع الوطنـي، ومهمتها وضع مشـروع قومي يحـدث صحوة في جميع شـرايين المجتمـع، تنطلق به نحـو نهضة شـاملة فـي كل ركن: مـن التعليـم، والصحـة، والاقتصاد،

والبحث العلمي، والثقافة، والزراعة، والصناعة، والعدل الاجتماعي، والارتقاء بالبشر، وغير ذلك.

كل هذا يبني الأساس الذي يعظم في الوقت نفسه، قيمة الدولة ومكانتها إقليميًّا ودوليًّا، ويكون سندًا للدور الذي يقوم به مجلس الأمن القومي.

دائرة الأمن القومي العربي

ولما كان الأمن القومي لمصر، يرتبط موضوعيًّا بالأمن القومي العربي بشكل عام، حتى إنه لوحظ أن استراتيجيات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، بالرغم مما يربطها من علاقات ثنائية تختلف في تفاصيلها ومكوناتها من دولة لأخرى، فإنها تضع الدول العربية جميعها في إطار استراتيجي واحد باعتبارها في حساباتها كلها عربًا.

ولهذا فإن غياب استراتيجية أمن قومي عربي يعمل بشكل عام على تغييب العرب عن العصر، الذي يتشكل في صورة مختلفة، وهم مثابرون على التعامل معه، بمقاييس عصر سابق، راح أوانه، بينما مسوغات الالتحاق بالعصر الحالي ومفاتيح دخوله، هي امتلاك استراتيجية أمن قومي، بعد أن تغيرت في حسابات وسياسات الدول، وقواعد علاقاتها الدولية، مفاهيم قوة الدولة ومكانتها ونفوذها.

وحيث لم تعد القدرة العسكرية هي المقياس الوحيد لهذه القوة، بل صعدت إلى نفس مستواها، وتجاوزتها أحيانًا في حسابات عديد

مـن الدول، القـدرة الاقتصادية التنافسـية، والتي لـم تعـد دولة بمفردها مهمـا كانـت إمكاناتهـا، تملـك أسـباب الوصـول إليهـا فهـي قـدرة تصنعهـا التكتـلات الإقليمية، بما توفـره من تنوع المـوارد والخبرات، والتي ستكون سمة العصر.

ولهذا تظل أي اجتماعات عربية ـ على أي مستوى ـ مجرد لقاءات للمناسبة في وقتها. ولن تكون لها أي فاعلية حقيقية، بدون نقطة البداية التي أشـرت إليها، والتي تسلح وتجهز القوى الإقليمية، بأسباب القوة، والمكانة، والنفوذ، والوجود.

والمثير للحيرة أن العالم العربي يبدو عادة وكأنه بالفعل حالة مستثناة من الاسـتفادة من التحولات التاريخية فـي العالم، والصدمات الإقليمية في منطقته، والتي يفترض أن يستخلص منها دروسًا وعبرًا تكسبه قوة.

ويلاحظ حـدوث هذا في الفترة المعاصرة فـي أحداث كبرى، منها مثـلًا لحظـة التحـول الدولـي الكبير، إثر انتهاء الحرب الباردة عام 89، وزوال الاتحاد السوفيتي عام 91، وبداية ظهور بوادر للمبادئ والقواعد المتغيـرة التي سـيقوم عليها النظام الدولي القـادم، ومنها كذلك صدمة غـزو الكويـت عـام 1990، ومن بعدهـا غزو العـراق عـام2003، وتتابع سلوكيات الصلف الإسرائيلي واستهانته بالعرب.

والآن، فـإن المجـال الجغرافـي والإقليمـي حـول العالـم العربي، يتفاعـل بالحركـة والتقلبات، ونـزوح أطراف غير عربيـة للتمدد خارج

حدودها، مقتحمة المجال الحيوي للدول العربية، بينما يبقى العالم العربي ملتزمًا بخصلة السكون المزمن، مستثنى من اكتساب طاقة الحركة الفاعلة للآخرين.

هذا العالم المتغير، تعدل فيه ترتيب مكونات ميزان القوى، لتصعد فيه القدرة الاقتصادية التنافسية، إلى نفس مستوى القوة العسكرية، التي كانت هي الفيصل والحكم.

إن النظام الدولي تحت التشكيل، يبيح لدول كانت صغيرة وفقيرة، وغير مؤثرة، بأن تكون شريكًا في إدارة النظام الدولي، بعد أن أكدت لنفسها مكانة ونفوذًا، مستندة إلى مشروع قومي ينجز تنمية اقتصادية ناجحة، وبعد أن استوعبت طبيعة النظام العالمي المتغير، ومسوغات دخوله التي تبدأ بامتلاك استراتيجية أمن قومي، ودور إقليمي مؤثر.

ولنا أن نلاحظ أن هناك دراسات لأفكار أمريكية عديدة لكبار الخبراء وصناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ترى أن العداء المستحكم بين أمريكا وإيران، لا يمنع من احتمال وصولهما في لحظة ما إلى وفاق، تفرضه احتياجات متبادلة لدى كل منهما للآخر، ويدفع إليه قدرة السياسة الخارجية لإيران على أن تفرض لنفسها دورًا إقليميًّا، امتد إلى داخل دول عربية.

إن السكون العربي هو عنصر محرض على اقتحام آخرين ساحة المنطقة، في إطار صراع يجور على حسابات العرب لمصالحهم.

ومـن قلـب هـذا الصـراع وطموحاتـه، كانـت جامعـة الـدول العربية مسـتهدفة، لإزاحتها ككيان ورمز، وإفسـاح المجال لظهور منظمة إقليمية أمنيـة، اقتصاديـة، سياسـية، تدخلها إسـرائيل عضـوًا، وتنزع عنهـا الهوية العربيـة، وهـو مشـروع مـا زال يلـح على أفكـار كثير مـن صناع السياسـة الخارجية في الولايات المتحدة، الذين سيطر عليهم اقتناع بإمكان تحقيق فكرتهـم عنـد التوصـل إلى تسـوية سـلمية للنـزاع العربي ـ الإسـرائيلي، وبذلك يحل هذا النظام محل جامعة الدول العربية أو يهمشها.

إن الفـرص الضائعة عربيًّا نتيجة غياب الإرادة السياسـية الجماعية، التي جعلـت العالم العربي اسـتثناء من الاسـتجابة لدواعي التحولات الدولية، لا تزال حالة قائمة ومستمرة.

فالدول التي نهضت اقتصاديًّا، وصارت المؤسسات الدولية، والقوى الكبرى، تعترف لها بأنها سـيكون لها مكان في إطار النظام الذي سـيقوم علـى تعدديـة القـوى الدوليـة، تعـرف أن هذا النظـام سـوف يرتكن إلى التكتـلات الإقليميـة، وحيـث لا محل للنفـوذ، والقدرة على المنافسـة، لأي دولة منفردة، بينما العالم العربي أكثر من كونه مجرد تكتل إقليمي.

وهذا ما ظهر واضحًا في آسيا، بعد القفزة الكبرى للصين، ثم الهند، وجذبهـا دول الجـوار الآسـيوية، ودخولها شـريكًا للصين، فـي نوعية مـن أنظمـة التكامل الإنتاجي، الـذي تنتج فيه كل دولة جزءًا من سـلعة أساسـية، ويتم تجميع هذه الأجزاء كلها في الصيـن، ليخرج في النهاية

منتج واحد، يصدر إلى أوروبا وأمريكا بأسعار تغري على أن تفتح أمامها الأسواق، في قدرة تنافسية على الآخرين.

وهذا مجرد نموذج لنتائج عمل التكتلات الإقليمية وتكاملها اقتصاديًّا، وهو بخلاف التراكم الجمعي للقدرات والخبرات المادية والبشرية اقتصاديًّا، وعلميًّا، وسياسيًّا، وثقافيًّا.

فما الذي يجعل العرب حالة مستثناة من التواؤم مع العصر، والتنمية والنهضة مع أنهم يملكون كل مقومات تحقيق ذلك؟

وأحيانًا ما يتكرر في الندوات السياسية، سؤال من بعض الحضور، عما يملكه العرب من أوراق الضغط في مواجهة ضغوط الآخرين، دفاعًا عن مصالحهم وتقوية مواقفهم؟

وببساطة يمكن تقديم إجابة، تتعدد فيها إمكانات العرب من مشتريات للسلاح، وتعاقدات مع شركات مقاولات عالمية، إلى التجارة وواردات أسواق الاستهلاك، وغير ذلك من العناصر.

لكن - ليس هكذا تفعل الدول الأخرى، التي عززت نفوذها، واكتسبت في سنوات قليلة وضعًا تنافسيًّا في المجتمع الدولي، جعل الكبار يحسبون حسابها كدول مؤثرة في نظام يتشكل حاليًّا على مبدأ تعددية القوى الدولية.

والطريق إلى امتلاك إمكانات القوة، ومكونات الضغط، وصد التجاوزات على المصالح الوطنية، له نقطة بداية.. أو له خطة شاملة،

تنظـم في إطارهـا مجموعات عمل مـن الخبـراء والمتخصصين وأهل المعرفـة، تناقش، وتدرس، وتضع اسـتراتيجية أمن قومي، وتكلف كل مجموعـة عمـل بموضوع، أو قضيـة، أو منطقة، وتحدد مـا يعتريها من ضعـف أو قصـور، وتضع لإصلاح حالها شـروطًا وتوصيـات، بعد أن تكـون هـذه المجموعـات قد درسـت مواطـن القـوة لديهـا، ومصادر الضعف، وكيفية تفاديها، والمخاطر الآنية والمحتملة.

ووضـع الخيـارات التي تتحـول إلى سياسـات يتم وضعهـا موضع التنفيذ للتعامل مع كل مشكلة محتملة أو حتى مستبعدة، حال وقوعها.

ويرتبط بذلك مد النظرة إلى الإطار الإقليمي والدولي، لتقدير فائدة إقامة تحالفات، أو علاقات ثقافية، أو تنسيق مع دول أخرى، يكون من شأنها دعم الهدف الرئيسي للاستراتيجية المنشودة.

وفـي النهايـة تعـرض النتائج التي تتوصـل إليها مجموعـات العمل إلى القادة العرب، بعد أن تم صياغتها في خطة أو استراتيجية واحدة.

إن مخاصمـة التصرف على هـذا النحو، يبقي الفراغ الاسـتراتيجي العربـي الموجـود بالفعل، والـذي يعد عامـل إغراء لقوى غيـر عربية، لكـي تمـلأ هي هـذا الفراغ، وتتحـرك فيه بما يخـدم أهدافهـا الحيوية، ومصالح أمنها القومي.

وهو أمر حادث الآن بالفعل، وسـوف يعزز استمراره من أدوار هذه القـوى، أكثر مما هي عليه، خاصة إسـرائيل وتركيا وإيـران ـ كما يدعم النزعة لتهميش الوجود العربي الحقيقي.

إن كـون العالـم العربـي جـزءًا مـن عالـم يتغير مـن حولهـم، يعني بالضـرورة أن هنـاك تطـورات ومتغيرات فـي العلاقـات الدولية، وفي سياسـات مختلـف الـدول، بشـكل سـيؤدي إلـى خلق جبهـات خطر جديـدة سـتحيط بالعالـم العربـي وتحاصـره، مـا دام اختـار السـكون والامتناع عن ملاحقة التغيير في العالم، والذي صار ضرورة وجود.

وتبقى سياسـات إسـرائيل هي القضية العاجلـة والمزمنة، بما تظهره يوميًّـا لكـل ذي عينين، مـن رفض للسـلام، ولحل القضية الفلسـطينية، وهي سياسة تنبني أساسًا على حسابات المؤسسة السياسية في إسرائيل، التي تعرف غيـاب المبادرة عربيًّا، وترك العـرب مجالهم الحيوي فراغًا استراتيجيًّا، وهـو مـا يغريها على الاسـتهانة بهم، بل وبـأي مطالب من دول العالـم مـن أجـل السـلام، وتصـر علـى ممارسـة تصرفـات تضر بالاسـتقرار والأمـن الإقليمي في المنطقة. ولنا أن نقارن ذلك بما سـبق أن حدث في آسـيا، عندما فكرت حكومة بوش في توجيه ضربة لكوريا الشـمالية، لكنهـا وجـدت أمامهـا قـوة ردع لهـا، تمثلت فـي رفض هذا الاتجاه، مـن الصين، واليابـان، وكوريا الجنوبيـة، والأخيرتان حليفتان لها، بحجة حرصها على الاسـتقرار الإقليمي في منطقتها، والتي ملأتها باستراتيجيات أمن قومي فاعلة ونشطة، ولم تتركها فراغًا.

إن غياب الفكر الاسـتراتيجي العربي هو سـبب أساسـي، وراء عدم القـدرة علـى إدارة عملية السـلام مع إسـرائيل، والتي سـبق أن وصفها الزعماء الإسرائيليون، بأنها صراع من أجل السلام.

فكانـت النتيجة انفراد إسـرائيل بامتلاك إدارة هـذه العملية، وهو ما أفرغها من مضمونها، وأصابها بالخلل المزمن.

تحـولات في طبيعـة الصـراع القومـي فـي المنطقـة

واللافـت للنظـر أن حالة الثبـات في الأداء السياسـي للعالم العربي لعلاقاتـه الدوليـة، كانت خـارج دائرة تفـور بالحركة والتطـور أدركت طبيعتها القوى الملامسـة لمجالنا العربـي، وراحت تطور من أدائها بما يحقق مصالحها الاستراتيجية.

وقد شـهدت منطقة الشـرق الأوسط في السـنوات القليلة الماضية، زيادة سـخونة الصراع بين قـوى عالمية وإقليميـة، تتنافس على تحقيق مصالحها، أو ما تحسبه مصالح استراتيجية لها في المنطقة.

ويبـدو أن الصـراع ينتقـل مـن مرحلة إلى أخـرى، حسـب تغيرات النظـام الدولـي، والأوضـاع الإقليميـة، وهـو الآن مهيـأ للانتقـال إلى مرحلة جديدة من المراحل التي تتطور لهذا الصراع.

المرحلـة الأولـى ـ في الحقبـة المعاصرة ـ بدأت قبل نحو عشـرين عامًا، وحيث لم تكن معظم أطراف الصراع الذي نشـهده الآن، تستطيع تجاوز حدود معلومة لحركتها في الشرق الأوسط.

في فترة الحرب الباردة، كان العالم منقسـمًا إلى كتلتين يدور بينهما صـراع علـى مسـتوى العالـم بأكمله، ويشـمل بالطبـع العالـم الثالث،

وكانت بعض دوله تدور في فلك الكتلة الغربية، والبعض الآخر كان جزءًا من الكتلة الشرقية المنافسة، بينما اختارت دول أخرى ألا تنحاز إلى أيهما.

وحين انتهى الصراع وأنزلت رايات الحرب الباردة عام 1989، وكان الاتحاد السوفيتي لا يزال موجودًا، حدث تحول للعلاقة بين القوتين العظميين - أمريكا والاتحاد السوفيتي - استبدل فيه بالصراع الأيديولوجي، مفهوم علاقة المنفعة.

دول كثيرة بدأت تستوعب مفاتيح النظام الدولي القادم، وبالأخص محتوى مفهوم المنفعة، خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي عام 1991، وأدركت أن النمو الاقتصادي هو المدخل إلى عالم القوة والمكانة والنفوذ، وبالتحديد امتلاك القدرة الاقتصادية التنافسية، التي اعترف لها المفكرون السياسيون، بأنها صارت تحتل صدارة مكونات الأمن القومي للدولة. كما أدركت هذه الدول أن النظام الدولي الجديد سوف يسمح للقوى الصاعدة اقتصاديًّا بأن تحتل مكانًا كمراكز قوة جديدة.

كانت المرحلة الثانية للصراع قد بدأت بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الصراع العالمي، وبروز القوى المتفوقة اقتصاديًّا، وانعكس ذلك على الشرق الأوسط، حيث رأت القوى الإقليمية أنه أصبح ساحة تستطيع التحرك فيها، بعد انتهاء ما كان يدور فيها من صراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

صحيح أن الولايات المتحدة ـ حسـب استراتيجية بـوش المعلنة عـام 2002 ـ اعتبرت مهمتها منذ حرب العراق عام 2003، تغيير المنطقة مـن الداخل، وإعادة رسـم خريطتها الإقليمية، إلا أن التعثر العسـكري الأمريكي في العراق، وتوالي المشـاكل والكوارث عليها، بسبب خلل فـي استراتيجية بـوش اعتـرف بـه كبـار المفكريـن وصنـاع السياسـة الخارجيـة، كـان بمثابـة ضـوء أخضـر، لأصحـاب الطمـوح النشـيط، والاسـتراتيجيات المجهـزة، للتحرك متجاوزين حدودهم، إلى سـاحة المصالح العربية.

وحسـب تعريـف علماء السياسـة لمفهـوم الاسـتراتيجية العالمية ، التـي تتجاوز الحـدود المحلية للدولة، فإنها عمليـة لها ثلاث خطوات هي: تحديد مصالح الأمـن الحيوية للدولة ـ وتحديد هوية التهديدات لهـذه المصالـح ـ وتقرير أفضل السـبل لاسـتخدام الموارد السياسـية والعسكرية، والاقتصادية للدولة لحماية هذه المصالح.

وكان لكل من الدول الثلاث الإقليمية المتحركة في الساحة المباشرة للأمـن القومي العربي، وهي تركيا، وإيران، وإسـرائيل، اسـتراتيجية أمن قومي، تتبع هذه الخطوات.. كل حسب ظروفه، وطموحاته.

مثلًا إيران يتوافر لديها ثراء مواردها البترولية ، التي تتيح لها إكساب نفسها قوة ونفوذًا، في إطار استراتيجية طموح نحو دور إقليمي يتجاوز حدودها كدولة.

.. وتركيا جعلت من نفسها نموذجًا براقًا للقدرة على تحقيق التقدم الاقتصادي، مصحوبًا بديمقراطية حيوية ناجحة. وأمام عينيها هدف العودة إلى دور في الشرق صار الآن مجرد تاريخ، واستخدامه في ذات الوقت لدعم وضعها داخل العالم الغربي، الذي تنتمي إليه، بحكم عضويتها في الأطلنطي، وسعيها الدءوب لعضوية الاتحاد الأوروبي.

أما إسرائيل فلها استراتيجية ثابتة تقوم على المشروع الصهيوني بأهدافه بعيدة المدى، والمعروفة، إلا أن إسرائيل أدركت مبكرًا هي الأخرى أن القدرة الاقتصادية صارت تعادل قوة الردع العسكري، وهو ما نصت عليه الاستراتيجية التي أقرتها حكومة إسرائيل في يوليو 2008.

كانت قوة الدفع الرئيسية لأصحاب هذه الاستراتيجيات، لاقتحام الساحة الحيوية للعرب، بأدوات القوة والقدرة المكتسبة ، تتمثل في غياب استراتيجية للأمن القومي العربي، فدخلت هذه القوى إلى ساحة الفراغ الإقليمي الاستراتيجي العربي تتنافس فيها.

.. ثم جاءت المرحلة الثالثة، المحفزة لاندفاع أكبر ومحتمل لاستراتيجيات هذه الدول، يسمح لها به، تحول جذري في الاستراتيجية الأمريكية، اعترف به تقرير المجلس القومي للمخابرات، وعدد كبير من التقارير والدراسات لمؤسسات أمريكية متخصصة، واعترف بها أوباما نفسه.. وهو أن أمريكا لم تعد تستطيع وحدها،

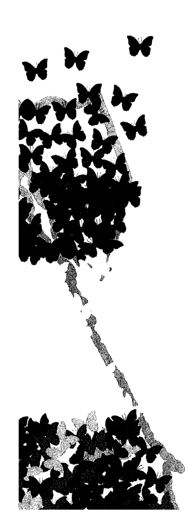
التصـدي للتحديات لأمنها القومي، وحل المشـاكل في العالم منفردة، وأنها تريد شركاء.

والشـريك حسـب هذا التصور هو من يملك الاسـتراتيجية ، ولديه رؤية واضحة للمشـاكل الإقليمية في منطقتـه، ولديه خيارات للتصرف إزاءها، وآليات لتنفيذ رؤيته.

وهـذه الأدوات تتيـح لهـا فرصة أكبـر لإدارة الصراع بقـدرات أكثر فعالية، في دائرة التنافس على المصالح في المنطقة. وإذا اشـتعلت بناء على ذلك دورة قادمة من الصراع في الشـرق الأوسـط، فسـتكون على حسـاب المصالـح العربية، في حالـة ما إذا ظل الجانـب العربي تنقصه اسـتراتيجية أمـن قومـي، تؤهلـه لاكتسـاب صفـة الشـريك، في عالم يتغير، وسيسـمح لقوى صغيرة ومتوسـطـة، بأن يكـون لها مكان ودور في صياغة النظام الدولي والإقليمي، وأن تكون شـريكًا وفاعلًا إقليميًّا، على الأقـل في مجاله الحيوي.

الفصــل الســادس

إعــادة بنــاء الدولــة المصريــة





الطريق إلى التقدم الاقتصادي والمكانة السياسية

كان يحلو لبعض كبار المسئولين في النظام السابق أن يرددوا كلمات تقول إن مصر دولة فقيرة ومواردها محدودة. وكأنهم لا علم لهم بدول فقيرة في كل شيء، ولا يمكن قياس مواردها بما لدى مصر، لكنها تقدمت وصارت دولًا غنية في مدى زمني لا يتجاوز عشر سنوات. في حين لم يكن غائبًا عن علمهم وسلوكهم ما كان يجري من إهدار لمواردنا، وتجريف لثروة مصر.

وإن النظرة الأشمل لواقع الحال في مصر، تكون مفيدة، ونحن نحدد منطلقاتنا نحو تنمية حقيقية تنهض ببلادنا. كانت مقولاتهم انعكاسًا للسياسات المتبعة، والتي تبدو أحيانًا وكأنها ناتجة عن عشوائية في التفكير، لكن ما كان حادثًا يبدو مخالفًا لذلك فنحن نرى قرارات بعينها، تتخذ لإعاقة كل فرص الإنتاج، والتطور، والتنمية الحقيقية، وتقدم الدولة، وحل مشاكلها وأزماتها، تطبيقًا لفكر الطبقة الجديدة من رجال أعمال الحزب الوطني، ولجنة السياسات، وهم أصلًا الذين كان يحكم تفكيرهم حسابات التاجر، وليس رجل السياسة، فلم يكونوا أصلًا ممن تمرسوا في السياسة من قريب أو من بعيد.

وحين عهدوا إليهم بالمناصب الوزارية، فقد ظهر على سلوكياتهم وقراراتهم أمران: الأول عدم الرجوع إلى أصحاب الخبرة والمعرفة

وأهل الاختصاص، بل وتجاهل مشورتهم تمامًا، بحيث ينتهي بهم هذا السلوك إلى قرارات خاطئة.

والأمر الثاني هو عدم استيعابهم لتغييرات تلحق بالنظريات السياسية والاقتصاديـة القديمـة، والتـي كانت مرجعًـا لسياسـات دول عديدة، ثم هجرتهـا دول عريقة في التقدم، ودول أخرى صاعدة، مع إصرار وزرائنا على التمسك بحرفية النظريات التي وضعها العالم على الرف.

وكان يلاحظ على الرئيس السـابق في خطبه الرئيسـية التي يسـتعرض فيهـا إنجازات حكوماته على طول سـنوات حكمه، تكراره جملة صارت كلماتها أكليشيه ثابتًا وهو قوله «لقد قلت لهم وطلبت منهم أن يفعلوا كذا وكـذا»، وذلك ضمـن حديثه عن المشـاكل المزمنة فـي التعليم والصحة والبطالة والإسكان وغيره، وتمر السنون وهو مازال يكرر نفس العبارات، ولا شيء يتحقق، وكأنه ناصح عابر سبيل وليس رئيس دولة مسئولًا.

كان ذلك يحدث لأنه لم تكن لديه رؤية استراتيجية أو نظرة مستقبلية للحكم، والسياسـة، والاقتصاد، والأمن القومـي، ولـم تكن لدى النظام خطـط للبنـاء بـل خطـط للهـدم. والدليل علـى ذلـك أن الدولـة كانت صريحة في عدائها لأي مشروعات تنقل مصر إلى مرتبة الدول المتقدمة المنتجـة، مـا دامـت الطبقة الحاكمـة الباحثة عـن المكسـب أولًا وبأي طريقة قد وجدت أن العمولات التي تتراكم لديها من الاستيراد ستضيع لو أن مصر صارت دولة منتجة ومصدرة، والأمثلة لا تعد ولا تحصى.

وحتى لا نعيد تكرار ما سبق ذكره في فصول هذا الكتاب فإنني أشير إلى بعضها باختصار وهي إيقاف كل من: مشروع المدينة الصناعية التكنولوجية شمال غرب خليج السويس، منحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبناء مصنع المبيدات، المشروع القومي لتنمية سيناء، وغيرها الكثير من المشروعات والأفكار التي كانت تهدف إلى تقدم مصر ونهضتها.

والآن ما العمل لاستخلاص الدروس مما فات والتحرك إلى المستقبل؟

الأفكار عديدة، ولدى المختصين رؤى وأفكار بلا حصر، وأطرح بعض الخطوط العريضة في هذا المجال:

أولًا: إن الرؤية المستقبلية لا تتحقق بدون وضع خطط متكاملة ومحددة الهدف والملامح، خاصة أن الوضع في مصر وصل إلى حالة بطالة بنسبة 9٪ من قوة العمل وترتفع إلى 22٪ بين الشباب، وأي خطط ناجحة لابد أن تربط التنمية بالبحث العلمي، والتعليم باحتياجات سوق العمل، وبالتدريب للارتقاء بإنتاجية العامل.

ثانيًا: نحتاج سياسة اقتصادية تقوم على استراتيجية شاملة ومتكاملة، ونستطيع الاستفادة من تجارب دول قفزت من تحت مستويات الفقر إلى مراتب الثراء والتقدم ووازنت بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ثالثًا: تحتاج مصر إلى مجلس للأمن القومي الاقتصادي، وهو ليس بدعـة، بعد أن حدث تداخل بين الأمن القومي بمفهومه الاسـتراتيجي، وبيـن الأمن الاقتصادي، فأمريكا أنشـأت مثل هـذا المجلس عام 1993 وتبعتهـا بريطانيا عقب الأزمة الماليـة العالمية عام 2008، بإقامة مجلس الاقتصاد القومي.

نحـن في عصر صارت فيـه التنمية الاقتصادية بمعناها الشـامل هي الأسـاس للتقـدم والاسـتقرار فـي الداخـل ومكانـة الدولـة ونفوذهـا في الخارج.

خطـة للتنميــة والنهضـــة

على رأس أولويات المصريين الآن، إطلاق مشـروع قومي للتنمية، والتقـدم، والنهضـة، وذلك لمجموعة من الأسـباب الملحة منها - من ناحية - أن المشـروع القومي لمصر سيكون بمثابة القاطرة التي تجذبها بعيـدًا عـن حافة الهاويـة التي دفـع بها النظام السـابق إليها، بسياسـات منهجيـة، كـان من نتائجهـا تفتيت القـدرات الذاتية للوطـن، عن طريق سياسـات، وممارسـات، وأشـخاص، اختيروا بمواصفات من يشـارك في الهدم ولا يبني.

ومـن ناحيـة أخـرى، لأن دولًا كثيـرة غيرنـا تطبـق الآن سياسـات، أساسـها اعتبار أن العقـد الأول من القرن الحادي والعشـرين، هو عقد التنمية الاقتصادية واسـعة النطاق، من أجل الارتقاء بالدولة والمستوى

المعيشي لشعبها، وكذلك لأن الدول التي نجحت في تنمية اقتصادها، هي التي ستشارك في إدارة النظام الدولي الجديد.

وحتى لا يحدث لبس، أو يختلط الأمر، فيما يتعلق بالمشروع القومي المطلوب، فإن كلا من مشروع ممر التنمية للدكتور فاروق الباز، ومشروع الصحوة العلمية للدكتور أحمد زويل، يعتبر ركنًا عظيمًا وبالغ الأهمية، لدفع النهضة والتقدم، لكن كليهما ليس المشروع القومي، الذي هو أعم وأشمل، لكننا لا ننكر أن كلًّا منهما سيكون من الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها بناء الحلم القومي لمصر.

وحتى تتضح الرؤية، فإن المشروع القومي - حسب التعريف العلمي - هو صحوة وطنية للأمة في ظرف زمني معين، لتحقيق أهداف تنهض بها، في إطار ظروف بعينها، وهي أهداف تتضمن الانتقال من وضع الاحتلال إلى التحرر والاستقلال، أو من الظلم للعدل، أو من التخلف والجمود إلى الازدهار، أو من الحكم الشمولي والدكتاتوري إلى حرية المواطن واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من الأهداف، أو هي كلها مجتمعة، حسب إلحاح الظرف الزمني، وإلحاح الأولويات القومية.

أي إن المشروع القومي باختصار هو نهضة قومية شاملة، تنطلق داخل حدود دولة، وتتحدد مواصفاته بحساب الظروف، وتطورات العصر، وقواعد عمله.

إن المشـروع القومي الذي تحتاجه مصـر الآن، لابد أن يخرج بها أولًا من ممارسـات سياسـية، واقتصاديـة وإدارية، واجتماعيـة، وأمنية، عملت علـى تجريفها، من كل قدراتها الذاتيـة المؤكدة للهوية، والكرامة الوطنية، ومن كل طاقة منتجة ومبدعة، من الموارد والبشر. وأن ينزع هذا المشروع جذور سياسـات كان همها نهب الموارد، وقطـع الطريق على أي محاولة لخلـق كيانـات منتجـة، والتوسـع النهـم، فـي اسـتيراد كل شـيء، ضمانًا للعمـولات التـي تجلـب لهـم الثروات، فـي عـداء صريح لفكـرة الإنتاج وتعظيم الموارد الذاتية، وهو ما كان سـيحل المشـاكل المزمنة، كالبطالة، وعدم قدرة الشباب على تكوين أسرة، وجنون الأسعار، وغيرها.

ثانيا: إن المشـروع القومـي للتنمية، هو أكبر من كونـه خطة اقتصادية، لكنـه عمل وطني واسـع المـدى، يطلق طاقـات الدولة، ويسـتنهض كافة القطاعـات غيـر الاقتصادية، والتي تعد في الحقيقة، عناصر أساسـية لدفع التقدم وهي: التعليم، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، والصحة، والثقافة، والفنـون، والأمـن، أي أن المشـروع القومي مـن أول أساسـياته، إحداث طفرة في كافة شرايين المجتمع، وتعزيز غريزة الهوية، والكرامة الوطنية.

ولمـا كنا في عصر ثـورة المعلومات بكافـة متطلباتها، فـإن التعليم والتدريـب والارتقـاء بالمهارات، تحتـل مكانة متقدمة، لأن التنافسـية صارت من سمات القرن الحادي والعشرين، وهذه التنافسية بين الدول في كل شـيء، لا تتأتى إلا من قدرة الدولـة على خلق مجتمع المعرفة، حيـث لـم تعـد السياسـات تخضـع للنظريـات السياسـية والاقتصادية

القديمة، بل تقوم على إنتاج أفكار متطورة، وإطلاق الخيال لابتداع أساليب تتعامل مع المشاكل بطرق غير تقليدية.

كما أن التنمية لا تنجح إلا إذا اعتمدت على العمل المؤسسي، الذي يتيح الفرصة لأصحاب الآراء المتنوعة، للتعمق في سير عملية التنمية، وفي الاعتماد على أصحاب الخبرة، من ذوي الاستقلالية الذين لا يتبعون وظيفيًّا المسئول التنفيذي عن الخطة، ومنعًا لانفراد الوزير أو المسئول، بالقرار.

لقد لوحظ من خلال تجارب الدول التي سلكت هذا السبيل، أن نجاحها في تحقيق القدرة الاقتصادية التنافسية، قد حقق لها في الوقت نفسه، مجموعة من الأهداف في وقت واحد، مثل تعزيز الأمن القومي، بعد أن أصبح الأمن الاقتصادي يتساوى مع بقية المكونات التقليدية للأمن القومي، ومضاعفة القدرات الذاتية للمجتمع، وتعظيم الشعور بالكرامة الوطنية، واتخاذ مواقف مجتمعية في مواجهة أي سلبيات، فضلا عن أن بلوغ القدرة الاقتصادية التنافسية عن طريق تنمية ناجحة، كان هو صك الاعتراف من العالم، للدولة، بمكانتها ووزنها في محيطها الإقليمي، وعلى المستوى الدولي.

وذلك كله له نقطة بداية، وهي تشكيل رؤية استراتيجية واضحة ومحددة الملامح، لمشروع قومي، يستوعب قوى الدولة ومواردها مادية وبشرية، ووضع توقيت زمني للتنفيذ، ومحاسبة ومساءلة مستمرة

لكـل مـن يعهد إليه بجانب أو بقطاع من المشـروع، وكل ذلك في إطار دولة القانون، بالمعنى السليم للكلمة.

إن مصـر دولة غنية وليسـت فقيرة. أقول هـذا وأمامي تجارب دول فـي آسـيا وأمريكا اللاتينية، كانـت فقيرة بكل ما تعنيه هـذه الكلمة، في حين أن مصر تتفوق عليها عشرات المرات بما لديها.

وهـذه الـدول انتقلت في خـلال فترات تتراوح بين15 و20 سـنة إلى مرتبة الدول الغنية.. لماذا؟

بخـلاف هـذه التجـارب الناجحـة، فـإن الدارسـين في الغـرب قد وضعـوا أمامهم خلال السـنوات القليلة الماضية هذا السـؤال: ما الذي يسـمح لـدول محـدودة الإمكانـات بـأن تحقـق التقـدم؟.. وعقـدت مؤتمـرات وندوات وصدرت عشـرات الكتب والدراسـات في أمريكا وأوروبا تدرس تفاصيل خطى هذه التجارب الناجحة..

وتوصلـت إلـى أنهـا جميعًـا، انطلقت من فكـر اسـتراتيجي محدد الملامح، يبلور هوية الدولة، وما هو الهدف الذي تريد بلوغه، وضمان تحـرك كل قـوى الدولة فـي اتجـاه الهدف، وما الـذي تريـد الدولة أن تكونـه، وحصر ما لديهـا من موارد، ما هو مسـتغل منها وما هو معطل، ومـا ينقصهـا منها، ثم اسـتيعاب ذلك كله في إطار خطـة وآليات تنفيذ، وتحديد معايير اختيار العناصر البشـرية التي سـتقود التنفيذ، وأن يرتبط ذلك كله بالمتابعة والمحاسبة في إطار دولة القانون.

ولابد من ضمان اقتناع الناس بالخطة، لأنه دون رضاهم وإحساسهم بأنهم مشاركون في القرار، فالخطة عرضة لأن تتعطل.

إن التقدم لا تصنعه خطط مجزأة إلى عملية هنا وعملية هناك، لكن الذي يصنعه هو مشروع قومي يبنى على أساس من استراتيجية شاملة كاملة، وتحديد للهدف، ومدى زمني معروف للتنفيذ، ومحاسبة ومساءلة في إطار من الديمقراطية ودولة القانون.

الذين سألوا: كيف تتقدم الأمم

ولقد شغل المهتمون في الغرب من الخبراء والدارسين، بما وصفوه بجوانب غير مألوفة في السياسات الدولية، وتحديد اتجاهاتها في السنوات المقبلة. ويحتل جانبًا أساسيًّا في اهتماماتهم إيجاد إجابة عن السؤال: ما هي الأسباب وراء تحقيق الدول تقدمها؟. لكن الأهم عندهم هو العوامل غير الظاهرة، الضامنة لاستمرارية خطط صنع التقدم، دون أن تتعثر أو تتراجع.

لكن ما بقي يشغل هؤلاء المهتمين والدارسين هو هذه العوامل غير المرئية، والتي وضعوها في مجال مقارنة مع استراتيجيات السياسة الخارجية، التي تبنى على فكر سياسي، وخطط، وأنظمة ومؤسسات معاونة سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وإعلامية وغيرها. ولكن الشرط لبقاء واستمرارية هذه الاستراتيجيات، أن تكون موصولة بالداخل.. تستمد أسباب البقاء من شحنة متأججة من مشاعر رأي

عـام، احتشـد وراء هــذه الاسـتراتيجيـة، يشـد مـن عزمهـا، ويتقبـل إيثارها على نفسـه، في مطالبه الاجتماعية، ولهذا دامت اسـتراتيجيات لعشـرات السـنين، حيـن توافـر لهـا هـذا الشـرط، مثـل الاسـتراتيجية الأمريكيـة التـي جـرى العمل بهـا لأكثر من خمسـين عامًـا متصلة منذ بدأت عام 1947.

بالمثـل فـإن اسـتراتيجيات التنميـة الاقتصادية، التـي حققت قفزات هائلـة في دول معظمها في آسـيا، وبعضها في إفريقيـا وأمريكا اللاتينية، في السـنوات الخمس عشرة الأخيرة، اسـتند كل منها إلى فكر سياسي ـ اسـتراتيجي، يبلـور هويـة الدولة، ومـا الذي تريـد أن تكونـه، ومواردها ومصادر قوتها، ومواطن ضعفها، ثم تستوعب ذلك كله، في نطاق خطة، وهدف، وآليات تنفيذ، ومتابعة، ومحاسبة، في إطار دولة القانون.

وخـلال متابعـة المهتميـن والدارسـين لهـذه التجـارب، والـرد علـى السـؤال: كيـف حققت هذه الـدول تقدمهـا؟، برز لهـم من واقع التجربـة ذلك العامل الضامن لبقاء النجاح واسـتمراريته، وبلوغه نقطة النهايـة، وهي الهدف المنشـود منـذ البداية لخطة التقـدم الاقتصادي.. هذا العامل جمع بين الهوية والأمل.

أحـد الذين تناولوا هذا الموضوع بتعمق، الكاتب مويسـي دومينيك، في كتابه «المشـاعر في السياسة، وكيف تشكل العالـم»، ووضع على قمة هذه العوامل، ما أسماه تحديدًا الأمل Hope، أو شيوع ثقافة «الأمل».

والأمل يعني الثقة فيما سيأتي به الغد وهو قوة الحشد المجتمعي، المتأجج بشحنة المشاركة والانتماء، وقد أرجع قفزات التقدم الاقتصادي في آسيا، إلى الأمل الذي بعثه في النفوس، نجاح خطط التنمية ونتائجها.

والأمل.. هو أيضًا نتاج لتأكيد الهوية لدى الوطن والمواطنين، والتي زاد الانتماء لها والاستمساك والالتصاق بها، بعد تصاعد قيمة الدولة في الخارج، إثر ارتفاع قيمة مواطنيها في الداخل.

والهوية تعتبر حلقة معبرة عن العصر الحالي المتغير، في سلسلة من الحلقات قدر لكل منها الاستمرار لسنوات طويلة، وكل منها تعبر عن زمانها.

كانت الأولى هي حلقة الاستعمار والسيطرة على شعوب المستعمرات، واستنزاف ثرواتها، والتي انتهت بتصفية الاستعمار، والثانية، حلقة الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حين اعتبرت كل منهما، أن فلسفتها، وفكرها، وقيمها، هي رسالة من أجل الإنسانية في كل الدنيا، وليست مجرد نظام للحكم داخل حدودها، وأن المبدأ المركزي لهذه الرسالة، هو القضاء على النظام الآخر المنافس، وتخليص العالم منه.

ومع تراجع الأيديولوجية كمحرك للسياسة الخارجية، وهموم الداخل، وبدء تكون ملامح متغيرة للنظام الدولي المقبل، أبرزها أن قوة الدولة أساسها أولًا وأخيرًا قدرتها الاقتصادية التنافسية، وفي إطار

التجارب الناجحة للذين أدركوا هذه الحقيقة، وأمسكوا بمفاتيحها، برزت الهويـة، ممزوجـة بالانتمـاء، كمحور للقـوة الدافعـة للتجربـة، مصحوبة بالأمل الذي يوفره هذا النجاح، وما أعقبه من نتائج داخلية وخارجية.

لكـن هذا لم يجعل أعين المهتميـن، تغفل عن رصد بعض الظواهر التي دخلت ضمن قواعد تثبيت النجاح، وضمان استمراريته، منها:

أن التقـدم الاقتصـادي الـذي تحقق وعمـت ثماره قطاعـات كبيرة فـي الدولة، قد صعـدت به ومعه، طبقة وسـطى اتسـعت قاعدتها. وأن هـذه الطبقـة أساسـية لضمـان الاسـتمرارية، ولأنها تشـيع الاسـتقرار في المجتمع، وتنعشه ثقافيًا وحضاريًا.

ومـا لوحـظ من أن الـدول التـي تقدمـت اقتصاديًا، لم تترك نفسـها تنـزوي فـي ركـن انغلـق عليهـا بما حققتـه، بـل دخلت مـع بعضها في جوارهـا الإقليمي، في علاقات تكامل إنتاجي تبادلية، تعود بالنفع على الجميـع. وحتـى لـو كانت بينهـا خلافات سياسـية، فإنهـا عملت على تحييدها، وإبعادها عن دائرة العمل للمصلحة المشتركة وتنميتها.. بعد أن عرفـت أن النظـام الدولـي سـيقوم علـى التكامليـة، وليـس انفـراد كل بحاله.

ويكـاد يكون هناك اتفاق بين المهتمين في الغرب بدراسـة أسـباب صعـود دول وتراجع أخرى في هذا العصر، على مجموعة أساسـية من العناصر هي:

1- تحديد الهدف، الذي يوضح لنا إلى أين نحن ذاهبون.
2- استراتيجية تأخذ بنا نحو الهدف.
3- إقناع الشعب بما نحن فاعلون.

وبالمقارنة مع الدراسات عن صعود دول وتراجع أخرى، نجد فيها نفس السمات المشتركة. فهي تبدأ بوجود:

أ - هدف محـدد تضعه الدولة نصب عينيهـا، وتتحرك بكل قواها في اتجاهه.

ب- استراتيجية تقـود خطاهـا، تسـبقها دراسـات لمواطـن القوة ومواقـع الضعف فيها، والموارد المتاحة، ما هو مسـتغل منها، ومـا هو خـارج نطـاق الاسـتخدام الكامـل والأمثـل، ووضع خطـط التنفيذ وآلياتـه، ومقاييس اختيار العناصر البشـرية التي سـتقود وتنفـذ، ثـم وضـع كل عنصر بشـري في مكانـه عندما تنطبق عليه هذه المقاييس.

جـ- وتتسـاوى مقولة إقناع الناس بمـا تفعله الدولة، ورضاهم عنه، بمفهـوم الديمقراطيـة، عندمـا يكونون مشـاركين فـي القرار، فاعليـن فـي التأثير عليـه، ليس مجرد إفسـاح المجـال لحرية التعبير، وإنما بأن تتحول حرية التعبير إلى إرادة يسـتجاب لها، وتوضع في حساب صانع القرار.

وأن يـدور ذلـك كلـه في إطـار دولـة القانـون، الذي يمثـل في نظر الكثير من هذه الدراسات ما يشبه(معنويًّا) الكرباج بالمفهوم السياسي،

الـذي يلهـب ظهـر التقاعـس والتكاسـل والتهـاون، في تنفيـذ الخطط وبلوغ الهدف.. وبأن يظل القانون وسيلة المتابعة والمراقبة والمساءلة والمحاسبة، وضمان شعور الناس بأن الدولة لا تميز بين مواطن وآخر لأي سبب كان.

ومن خلال رصد أسباب التقدم والتراجع لاحظ الدارسون أن العالم العربـي لديه مـن إمكانات الصعود، أكثـر مما لدى كثير مـن الدول التي نهضت اقتصاديًّا، واكتسبت مكانة ونفوذًا في السنوات الأخيرة كالهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وماليزيا، وسنغافورة، وإندونيسيا.

وبالتالـي فلابد أن العالـم العربي يعاني خللًا يبقي على استمرارية تلـك الحالة، وأن هناك عاملين يقفـان حجر عثرة في طريق بلوغ العالم العربي هذه المكانة، هما:

1- ضعف البنية الاقتصادية، التي لا تقاس بحجم الثراء الاستهلاكي، والمشـروعات التـي لا يجمعها مشـروع قومي متكامـل، وإنما تقـاس بالقـدرة التنافسـية مـع اقتصاديـات الدول الأخـرى، في ميادين الإنتـاج، والتصديـر، والتجديـد الخـلاق للمؤسسـات الإنتاجيـة، مـن خـلال الكشـوف العلمية، والإسـهام فـي إثراء المجتمع العالمي.

2- تقليـص القدرة الذاتية للقوى الوطنيـة التعددية، وإبقاء قطاعات منهـا خـارج دائـرة التأثير، وحرمـان الوطـن من الاسـتفادة من

ملكاتها، واستبعاد عناصر متفوقة ومتنورة سياسيًّا ومهنيًّا، وهو ما يعد خصمًا من رصيد الدولة، وقدرتها على أن تتقدم وتنهض، وتحل مشاكلها اليومية، والبعيدة المدى على السواء.

بينما النظام الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، أصبح قائمًا على التنافس، بناء على قاعدة القدرة الذاتية التي تستند إلى تحقيق قدر مطلوب من الاكتفاء الذاتي في الزراعة والصناعة، يوفر للدولة الأمان من ضغوط قوى خارجية، ومن أخطار حدوث ندرة في المواد الغذائية.

إن مختلف الدول التي حققت الصعود كانت نماذج للدراسات التي تعرضت لهذه القضية، ونالت الهند في السنوات الأخيرة، نصيبًا كبيرًا منها، بصدور عشرات الكتب في الغرب استوقفتها القفزة الاقتصادية بمعدل تنمية تجاوز نسبة 9٪، وسياسات تحاول توسيع نطاق عائد وثمار التنمية على الدولة ككل، وليس على طبقة بعينها، وبحيث تحولت الهند إلى دولة منتجة مصدرة.

أحدث هذه الدراسات كتاب الهند: العملاق البازغ، لمؤلفه البروفيسور أرفيند باناجاريا أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا الأمريكية، متناولًا قفزتها الاقتصادية.

.. الطريق إلى الصعود واضح المعالم، وهو ليس سباحة في بحور الظلمات، ولا هو مغامرة في المجهول، وقد سلكته دول أخرى،

واجتـازت دروبه حتى النهاية. مع التذكير بأن الغالبية منها دول صغيرة، والبعـض منها بلا موارد، بـل إن من هذا البعض من كـان غارقًا في قاع الفقـر والتخلـف. لكنها خلال15 سـنة فقط وإن زادت فهـي لا تتجاوز العشـرين سنة، انتقلـت مـن هـذا القـاع إلـى قمـة التفـوق والنجـاح الاقتصـادي، والمكانة السياسـية إقليميًّا ودوليًّا، وحيـن ننظر إلى مصر فـي إطـار ما سـبق، فإن مصر ليسـت دولة فقيـرة المـوارد، ففيها موارد كبـرى لـم تسـتغل، وكانت قد ولـدت فيهـا مشـروعات إنتاجية خطت خطـوات إلـى الأمـام، وفجـأة تقطعـت أنفاسـها، وسـحبت طاقتهـا، وتوقفـت وهـي علـى عتبات الإنجاز، وسـبق لنـا الكتابة عنهـا، ومصر لديها أكثر مما لدى دول آسـيوية قفزت باقتصادها إلى القمة، وصعدت بمسـتوى معيشة شعبها إلى أرفع المستويات، وحلت مشاكلها، وكانت نقطـة البداية عندهـا، بتحديـد الهدف، والاسـتراتيجية، وإقنـاع الناس ورضاهـم، في إطـار مـن الديمقراطية ودولـة القانون، وبخطـة تراعي عدالة توزيع عائد التنمية.

.. إن احتـواء مـوارد مصـر والمشـروعات الإنتاجيـة، في مشـروع للنهضـة، لابـد له مـن فتح ملفـات الدراسـات التي أعـدت، وآراء كل أصحـاب الخبـرة والمعرفـة والرؤية، للاسـتفادة منها فـي صنع نهضة حقيقية، لا تعدم مصر أسبابها.

إن النمـاذج كثيـرة، علـى الانفصـال عـن الواقـع داخليًّـا وخارجيًّـا، ولـو أننـي توقفت أمام بعضها على عجل سـنجد ـ ظاهـرة الانفصال بين

ما يقال وما يحدث مثلًا في التعليم، بعد انتقال مسئولية التعليم من المدرسة إلى مراكز الدروس الخصوصية، بما يستنزفه من ميزانية الأسرة المرهقة بالأعباء وسنجده في احتكار التحدث والتصرف في أمور تؤثر على المستقبل، مثل الدفاع عن المادة 76 من الدستور، بمبررات لا تقف على قدمين، ولا تنال الرضا العام والمجتمعي. أو القول بأننا لن نأخذ بالقائمة النسبية في الانتخابات، لأن الشعب لا يريدها!!.

.. كان الانفصال عن الواقع، وانعزال التفكير وراء أسوار تخيلية، يدفع نحو تغييب مفهوم الدولة، ويحدث الخلخلة في بنيان النظام السياسي، حتى تراكم منذ وقت طويل الشعور بأن الدولة غير موجودة في الشارع بين الناس.

الديمقراطية والإصلاح السياسي المدخل إلى الإصلاح الاقتصادي

وليس هناك انفصال بين التنمية والبناء والتقدم الاقتصادي، وبين الإصلاح السياسي فالتداخل بينهما قائم، وإذا كنا نسأل من أين يبدأ الإصلاح الاقتصادي؟، فإن الإجابة هي أنه لابد أن يسبقه الإصلاح السياسي.

ولما كان الإصلاح السياسي هو نقطة الانطلاق لأي إصلاح اقتصادي ناجح، فإن الديمقراطية تكون هي حجر الأساس لأي بنيان، فهي المنطلق للحكم الصالح، والسلام الاجتماعي،

والعدالـة الاجتماعيـة، والأمـن القومي، والانتمـاء والهويـة، والتنمية الاقتصادية الناجحة.

ومنذ شـيوع مصطلح الدولة الفاشـلة Failed State وقد ارتبط الاسم بحكومـات دفعت بالـدول التي تحكمهـا إلى حالة من خـراب الديار، حتى ولو كانت ترفع على نظامها أنبل الشعارات والمسميات.

كـان هـذا يحـدث حيـن يتولـى الحكـم فـي دولة مـا حـزب ينفرد بالسـلطة، ويزيح عنه أي أحزاب منافسـة، أو حفنة من الأفراد تجمعهم المصلحة، وتعادي الديمقراطية فكرًا وممارسة، وتتصرف كأنها تعيش وحدها في هذا العالم، وهذا شيء يمكن أن يصلح في مؤسسة تجارية، أو حتـى جمعيـة خيرية، لكنه لا يصلح لحكم دولـة، فإن تقدم الدول له مواصفـات وشـروط، وكذلـك الحـال بالنسـبة للسياسـة فلهـا أيضًـا مواصفـات وشـروط. وحين تتشـكل هيـاكل ومؤسسـات الدولة على هـوى فـرد أو مجموعـة بعينهـا، تنعـدم فيهـا العلاقـة الإنسـانية بين الحاكـم والمحكومين، وحيـث إن مفهـوم السياسـة، أنها العمل على تحقيـق إنسـانية الحاكم والمحكوميـن، وليس جور أحدهما إنسـانيًّا علـى حسـاب الآخر ووجـوده، عندئـذ لا يكـون مـا يمـارس سياسـة، ولا مـا يدور في إطاره دولة. ويشـترط فيمن يمارس السياسـة أن يكون لديـه حـس الوعـي القومـي، والـذي يُترجـم إلـى الشـعور بالانتماء للوطـن، وهـو يعني الوعـي باكتمـال وترابـط سـلامـة ووجود الكل معًـا، فـي سـعيهم لتحقيـق التقـدم، والتغلـب علـى المشـكلات

والأزمات والمحن سواء في الداخل، أو في مواجهة عدو خارجي متربص بالجميع. صحيح أن الانتماء شعور غريزي طبيعي، لكن الغريزة وحدها لا تنفرد بتحريك المجتمع الإنساني، بل يدعمها الوعي، الذي هو إدراك عقلي بمعنى هذا الترابط، ثم إن هذا الإدراك العقلي هو الذي يجمع بين الشعور الواعي والغريزة. وإذا افتقدت الجماعة الحاكمة، أو الساعية إلى الحكم، هذا الوعي القومي، فهي تقود المجتمع إلى التمزق، وتفتيت الوطن الواحد، إلى كيانات، وإلى أنصار وخصوم. وتلك نوعية موجودة في كثير من الأمم، وعلى مدى التاريخ، لكنها نوعية هامشية قد خفت في عقولها نور البصيرة بالوطن وضعفت لديها روح الانتماء الشعوري واللاشعوري.. كانت الصورة واضحة أمام النظام السابق من تنامي الاختلاف والتفاوت الذي أخذت شقته تتسع بين لغة خطاب الرأي العام ولغة خطاب الحكم، وإن من شأن هذا أن يضع النظام ورجاله المستفيدين منه في جانب وملايين المصريين كلهم معًا في الجانب الآخر، كانت الصورة واضحة ومنذرة لكن النظام وقد عميت بصيرته، بعد أن انغلق على ذاته، وجعل كل سياساته وقراراته تدور حول مصالحه، كان يمضي في طريق ينعزل به تمامًا عن طريق المصريين، إلى أن يعجل الشعب بنهاية نظام الحكم، وهو ما حدث فعلًا مع نظام كان مشغولًا بذاته المتضخمة، واستعلائه على النصح والتحذير. إن أمن الدول وسلامتها وتقدمها ونهضتها،

صارت له في عصر ثورة المعلومات شروط ومعايير تختلف عما كان عليه الحال في عصور سابقة، وفي عصرنا هذا، فإن الديمقراطية التي كانت صورتها قد تبلورت في القرن الثامن عشر، قد لحقت بها تطورات مستحدثة وهائلة في السنوات العشرين الأخيرة، ولم تعد مجرد تشخيص لشكل نظام سياسي، لكنها صارت أشمل وأوسع مدى من البعد السياسي وحده، وذلك وفق تجارب دولية عديدة، منها دول انهارت وسقطت أنظمتها الشمولية في أوروبا الشرقية منذ أول التسعينيات، ثم لحقت بها شبيهاتها في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا ـ ومنها على الناحية الأخرى تجارب دول كانت صغيرة وفقيرة، واستطاعت خلال عدد محدود من السنين، أن تنهض وترتقي بالمستويات المعيشية والمهارات لشعوبها.

صحيح أن للديمقراطية مجموعة من المواصفات العامة مثل: حرية التعبير والتفكير وحرية تكوين الأحزاب السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة، ووجود دولة القانون، وكرامة المواطن، وحقوق الإنسان، لكن كانت الدروس المستخلصة من الدول التي لم تعرف الديمقراطية أنها تصل إلى الانهيار، بخلاف الدول التي استوعبت القيمة والمعاني المستحدثة للديمقراطية، فاستطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي والمكانة السياسية، وذلك حين استخلص صانع القرار السياسي من هذه التجارب ـ على الجانبين ـ أن الديمقراطية هي المدخل إلى تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة تنهض بالفرد والمجتمع،

وأن الديمقراطية هي الضمان الحقيقي لحماية الأمن القومي، فضلا عن نتائج أخرى ليس هذا مجالها. إن الديمقراطية على هذا النحو وحتى نكون في عداد الدول التي استوعبت معناها ومحتواها ومضمونها، تدعونا للتفكير جديًّا في أن تتوافر في صلب الدستور الضمانات والآليات التي تحول دون خروج أي حكومة مستقبليًّا في مصر على الديمقراطية حماية لمصر، من أفكار قادت من قبل دولًا إلى سياسات خراب الديار، ومسميات الدولة الفاشلة.

من أجل برلمان حقيقي

ولن تكتمل سلامة العملية السياسية إلا بتوفير كافة الضمانات لوجود برلمان يعبر تعبيرًا حقيقيًّا عن مصالح الشعب في مصر، ويجسد روح ثورة 25 يناير، والتي كان من أول إنجازاتها إسقاط البرلمان السابق.

هذا البرلمان يذكرني بحالة كانت تطالعنا ونحن نتعامل مهنيًّا مع الأحداث في دول العالم الثالث، بعد استقلالها وقيام حكومات وطنية، أننا نلاحظ استخدام وسائل الإعلام العالمية كلمة Rubber stamp، كأكليشيه ثابت، تصف به برلمانات دول حديثة الاستقلال. والمعنى الحرفي للكلمة هو ختم مطاطي، أو بصمة الموافقة، وهو تعبير مجازي يعني جريان كلمة «موافقون» على ألسنة أعضاء البرلمان على أي سياسة أو برنامج للحكم، دون مناقشة، أو تفكير، أو إعمال

للعقل، وكان الموافقون بصورة أوتوماتيكية، من أول أسباب الحجر على تقدم الدول المستقلة حديثًا.

ولقد أصابنا في مصر نصيب كبير من هذا في كل برلماناتنا، منذ ما بعد 1952 وحتى 2011.

والنتيجة أن السلطة التشريعية الممثلة للشعب، تحولت إلى ممثلة للحكم، وخاضعة له وأداة طيعة بين أصابعه، ولم يعد الكيان الذي يحمل اسم البرلمان، يملك الصفة التمثيلية للناخبين. فالعبرة ليست بالاسم، بل بالدور الذي تؤديه السلطة التشريعية، ولأن الصفة التشريعية لا تكتمل سوى بالعلم والمعرفة، وبالإحاطة بأمور السياسة والثقافة، وبما يجري في العالم من تحولات. ولأن الأصل في البرلمان أنه الركن المهم في العملية السياسية، وأنه المكلف بمراقبة السلطة التنفيذية، والتزامها بنص وروح العقد الاجتماعي الذي التزم به رأس السلطة التنفيذية وحكومته، بأداء أهداف بعينها، ارتضاها الشعب. ولذلك فإن انتخاب برلمان جديد، وبعد ثورة 25 يناير، هو جزء لايتجزأ من ديناميكية الثورة التي قامت لإسقاط النظام، وبنيته التحتية، وإصلاح الحياة السياسية، وضرورة وضع معايير تحدد مواصفات من يشغل مقعده في البرلمان، والذي يتمتع بالكفاءة، واستقلالية الموقف، وبالمعرفة التي تسمح له بأداء عمله في مؤسسة تشريعية، وبعد أن كان النظام السابق قد غرس، في أرض بور قام بتجريفها، بذورًا أنبتت زرعًا هو من نفس جنس الأرض البور.

والمعروف أن مصر جزء من عالم يعيش الآن متطلبات القرن الحادي والعشرين، وعصر ثورة المعلومات، وبالقرب منا، خاصة في آسيا دول تتقدم وتنهض، وكانت مصر بالنسبة لها حتى وقت قريب، الدولة النموذج. لكن الذي حدث أن هذه الدول تقدمت سياسيًّا، واقتصاديًّا، وثقافيًّا، واتسع دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، وظلت مصر تراوح مكانها.

لقد وصل الحال، بمفكرين في العالم، وفي الغرب خاصة، لأن تتفق آراؤهم، ودراساتهم المتصلة على أن للشعوب العربية طبيعة استثنائية، تجعلها غير مهيأة للديمقراطية، لأن العرب يقدسون الحاكم المتسلط والمستبد. وهو وضع كانت أي قراءة لأحداث التاريخ في مصر تثبت عدم صحته، منذ ثورات المصريين، في عصور المماليك، والعثمانيين، وثورة عرابي، وثورة 19، وانتفاضة 1935، وعنفوان الحركة الوطنية في أربعينيات القرن الماضي حتى عام 1952، وإلى أن اكتملت حلقات السلسلة بثورة 25 يناير 2011.

وأخذ أصحاب هذه الآراء في الغرب يراجعون أنفسهم، ويعترفون بأنهم أقاموا رؤيتهم على الشكل الظاهر لهم والمتمثل في طول زمن حكم مستبد، يقهر الديمقراطية، بالخوف وبأجهزته القمعية الأمنية.

إننا اليوم ونحن نريد بناء دولة ناهضة نحتاج إلى وضع مقاييس جديدة، لمن تنطبق عليه مواصفات المرشح للبرلمان. وليس هذا بدعًا في مصر، فهو ما سبق أن عرفته برلمانات ما قبل ثورة 25، حتى ولو كانت هناك ملاحظات على عدم اكتمال العملية السياسية.

وعلى سبيل المثال وبشكل مختصر، نجد في آخر برلمان قبل الثورة أسفرت عنه انتخابات يناير 1952، مناقشات برلمانية تقوم بها شخصيات جديرة بأحقيتها في أن تحمل الصفة التشريعية. وكانوا أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب، ولديهم معرفة واعية بالشئون الداخلية والدولية على السواء وتعبر مناقشاتهم عن توجهات وطنية تتجاوز الانتماءات الحزبية، بدليل مشاركة كثير من الأعضاء الوفديين في انتقاد سياسة حكومتهم الوفدية. ونفس الحال عند مناقشة ممثلي الأحزاب، خطاب العرش.

وشهدت جلسات البرلمان جولات شهيرة لنواب وشيوخ أمثال: نور الدين طراف، ومصطفى مرعي، ومحمد بلال، ود. محمد حسين هيكل، وأمين عز العرب، فمثلا كان هناك سؤال للنائب السعدي راغب إسكندر لوزير الداخلية عن الاعتداءات على صحف المعارضة وكان الوزير يرد وهو يدرك قامة ممثل الشعب الذي يستجوبه.

وعرف البرلمان مطالب بإصلاح الأحوال الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، منها مطالبة الشيخ السعدي محمد خطاب بتأمين المواطنين على صحتهم وحياتهم وتعليمهم. ومطالبة النائب علي الشيشيني (وفدي عن المحلة الكبرى) بإزالة الفوارق بين الطبقات، وتوجيه اهتمام أكبر لإصلاح الأوضاع المعيشية.

ولم تكن مناقشات القضايا الدولية تقل في أدائها عن نفس المستوى الراقي، نذكر منها المناقشة المتعمقة للنائب محمد توفيق خشبة للبيان الثلاثي الصادر في مايو 1952، من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، بشأن الرقابة على التسلح في الشرق الأوسط، لمصلحة إسرائيل.

إن المعايير التي حرص النظام السابق على وضعها لاختيار المرشحين (ومنها نسبة الـ 50٪ للعمال والفلاحين)، قد جردت البرلمان من صفته التمثيلية والتشريعية، بالإضافة إلى تمكين الحزب الوطني من التسلط على البرلمان بأغلبية جاءت بالتزوير، وبتدخلات من الأجهزة الرسمية، التي تعاملت مع الحزب باعتباره إحدى الإدارات الرسمية للدولة، وأولها جهاز أمن الدولة في حين كانت ترتع في جسد الحزب جميع جراثيم وسلبيات التنظيم السياسي الواحد، منذ هيئة التحرير، وحتى الحزب الوطني، وهو الذي لم يكن حزبًا بالمعنى الصحيح، بل كان شبكة مصالح، مع استثناءات قليلة لشخصيات كان الحزب يجمل بها صورته.

والآن تدخل مصر مرحلة جديدة في تاريخها، تحتاج أن تكتب صفحاتها، بلغة ومفاهيم أخرى، تتجنب كل ما فات من عوامل الهدم، والتخلف، وتتيح لمصر برلمانًا يراقب ويحاسب، ويشرع، ويضم أعضاء يتمتعون بالعلم والمعرفة، والحس الوطني الصادق، واستقلالية الموقف، والتجرد من التلون وانقلاب المواقف.

الرئيس ليس حضرة صاحب الدولة

ولا يقل أهمية في ضمانات حياة ديموقراطية وضع الرئيس ودوره ومسئولياته، ومازالت في ذاكرتي عبارة قرأتها في فترة عملي في واشنطن تقول: «حين نولي شخصًا ما، رئيسًا للدولة، فنحن نستأجره ليؤدي مهمة، اخترناه لها، في ظل دولة يحكمها قانون، فإذا أخل بما كلفناه به، فنحن ننهي تعاقدنا معه».

كانت هذه الكلمات في مقال افتتاحي لصحيفة نيويورك تايمز، في أثناء فترة رئاسة كلينتون، في أواخر التسعينيات، وكان سببه ما لوحظ على تصريح لكلينتون، جاء ما فيه مخالفًا للقانون الأمريكي.

.. هذه هي قاعدة عمل الديمقراطية، في أي نظام ديمقراطي، ولا ينفصل عنها ما يسمى في بعض دول الغرب الكرباج، وهو وصف تعبيري لعنصر الخوف، بمعنى الخوف الملازم للرئيس، وهو أنه يمكن إزاحته من منصبه، بإرادة الشعب، وباستخدام آليات الديمقراطية.

والآن.. ونحن قد واجهنا اختيار رئيس للجمهورية، من بين عدد كبير جدًّا من الذين أعلنوا ترشيح أنفسهم للمنصب، تبرز لنا مجموعة من المواصفات التي تراعي من جانب الدولة التي اختارت الديمقراطية طريقًا لها، كمعايير لاختيار الرئيس حاليًّا وفي المستقبل، وهي مواصفات عامة يمكن أن تطبق في أي نظام، بالإضافة إلى المعايير التي لها خصوصية تتعلق بالحالة المصرية، وتحكمها الآن ظروف تخص مصر والمصريين، ومن بينها:

1- أن النظر إلى الرئيس يكون من زاويتين، أنه قائد رمزي يشغل موقعه على قمة الدولة، لما يتمتع به من قدرات ورؤية أساسها العمل من أجل المصلحة العامة، وأن لديه إلمامًا بخفايا السياسات، مما لا يتاح للمواطن العادي.

.. والزاوية الثانية.. النظر إليه على أنه آدمي مثله مثل غيره، فهو شخص مكلف بأداء دور قد يكون صعبًا، لكن تمتعه بملكات تؤهله لهذا الدور، هي التي دفعت لاختياره.

2- أن الرئاسة هي شيء أوسع في معناها، من مجرد كونها مؤسسة سياسية تدير شئون الحكم. فهي ليست مكانًا للإقامة، انتقل إليه من صار رئيسًا، حاملًا معه مشاعره الشخصية كفرد كان منشغلًا بأموره الذاتية.

فالرئاسة هي كيان يستوعب في داخله المشاعر العامة للمواطنين الذين أوصلوا الرئيس إلى هذا المكان، وهو يعتمد في ذلك على استطلاعات الرأي، وعلى آراء مستشاريه من أصحاب الخبرة، وأمانة عرض الآراء، فضلا عن الالتقاء بمن يقدمون له المشورة من خارج الدائرة الرسمية.

وأن نجاح الرئيس أو فشله يتوقف على قدرته في أن يحقق للشعب أمانيه، وأن يزيح عنه مخاوفه.

3- الرئيس يساعد الناس على الوعي بأمور الدولة، وبهذا يجعلهم شركاء في القرار، ولو بطريق غير مباشر. فلا يفاجئهم بقرار يلفه

الغمـوض، ممـا يعمـل علـى انتشـار التكهنـات حـول أسـبابه ومراميـه، فيحدث التشـوش العام، وإذا حـرص على ذلك، فهو لا يخسر الرضا العام عنه.

4- معرفة الرئيس بالعالم الخارجي وما يجري فيه من تغيير وتحولات، بعـد أن صارت هـذه المعرفة ضـرورة حيوية لمـن يتولى الحكم، نتيجـة دخولنا عصر ثورة المعلومات، وتداخـل العالم في بعضه، ومـن هـذه المعرفة يكـون لديه الأسـاس السـليم لاتخـاذ القرار، كفعل ومبادرة وليس كرد فعل، وامتلاك الرؤية المستقبلية.

5- توافر شرط كفاءة الحكومة، برئيسها وبوزرائها، ومعاونيهم على مختلـف المسـتويات، وهـذا عنصر اسـتراتيجي لتقـدم الدول، وحل مشكلاتها أولًا بأول.

.. أمـا عـن خصائص الحالـة المصرية، فـلا يمكن أن يكون رئيسًـا ناجحًـا، إذا لـم يكن قارئًـا جيدًا للتاريـخ، وملمًّا بأحداثـه، وحتى تقوم صياغة المستقبل على أساس.

والرئيـس - أيًّـا كـان - تلزمـه حصانـة نفسـية، تحميـه ممـا يفعلـه الكرسـي الذي يجلس عليه، ويوجد لديه عقيدة بأنه كرسـي السـلطان، وأنـه من طول الجلوس عليه، يصبح هو حضرة صاحب الدولة.. الذي يحق له أن يخلفه وريثه.

كثير من دراسات علم النفس السياسي، تناولت ظاهرة هـذه العقيدة التـي تتسـلط علـى الرئيس، مـن طـول البقاء فـي الحكم، وكـان منها

دراسات نشرت في المطبوعة الفصلية الأمريكية المتخصصة Political Psychology.

فعندما يصبح الرئيس الذي هو محور الحركة والفكر والنشاط، وهو المواطن والوطن، فليست هناك من نتيجة لهذا الوضع، سوى إصابته بأشد درجات التخلف، الذي يصيب عقله، حين يباعد بين نفسه وبين أي صوت صادق، وأي تصورات تجدد فكره، وتوسع آفاق الرؤية أمام عينيه، حتى ولو جاءت من منتقدين له، ومختلفين معه، مكتفيًا بما يصل إلى أذنيه من مساعديه المفضلين، وخطورة هذا الوضع عليه، أن هؤلاء يستنبطون كلامهم مما سبق أن نطق هو به، أو لاحظوه وقد عشش في تفكيره، فيكون ما يصل منهم إلى سمعه هو نفسه ما جرى على لسانه، عندئذ لا يتجدد تفكيره، ولا يتعلم من دروس، أو يستفيد من تجربة، فيصاب عقله بالضمور.

ومن هذا العقل الضامر تصدر قراراته وتتشكل مواقفه وتتحدد أفعاله وردود أفعاله.

إن رئيسًا يتربع على قمة مثل هذا النظام، يكون قد سُجن مبكرًا داخل حلقة محكمة من الزيف، لا يسمع فيها إلا أصوات النفاق، وحيث تتبارى مؤسسات الدولة التي صنعها هو من برلمان جاء بالتزوير، إلى صحافة مكبلة بالقيود، وإعلام مضلل بينما هو وأدواته ورجاله قد عملوا على إقصاء الكفاءات، وأصحاب الرؤى التي كان يمكن أن تطلق شرارة تنوير لعينيه المغمضتين، مع حرمان الوطن من

طاقـات إبداعهم، ومـن أمانة المشـورة التي كان يمكـن أن تكون حبل النجاة له قبل أن تقع الواقعة.. وهو ما حدث.

وصنـع كهذا، لابـد أن يكون فاقدًا للرؤية السياسـية التـي تلم بواقع حـال الأمـة، حتى لو قفزت أمامه من حين لآخر المؤشـرات عن سـوء حـال الشـعب، وتدنـي أوضاعه، فلا تظهر في عينيه سـوى نظـرة إنكار للواقـع، لأن نظرتـه صادرة مـن العقل الضامـر. ومحكومـة بعقيدة أنه والدولة كيان واحد.

ومن مثل هذا الواقع ينشـأ وضـع يحمـــل خطرًا على الأمن القومي للدولة، وسلامة شعبها. فنحـن نتعامـل في علاقاتنا الدوليـــة، مع دول نعـرف أنها تدير سياسـتهـــا الخارجية معنا، حسـب القواعد المسـتقرة في إدارة السياسات الخارجية بشكل عام، أو حسب خصوصية العلاقة الثنائية بين دولة وأخرى، لَكِنْ هناك باب خلفي للسياسة الخارجية عند بعض الدول، خاصة القوى الكبرى، قد لا يكون مرئيًّا للآخرين.

وبرغـم أهميـة معرفة ما يـدار من هذا البـاب، فإن لـه أهمية مضافة بالنسـبة لنـا، يعكسـها مـا هو متفـق عليه بيـن جميـع القوى السياسـية فـي مصـر، بعد ثـورة 25 يناير، من الضـرورة القصوى، لتقييد سـلطات الرئيـس، بعـد أن أصبح الحاكـم الديكتاتـور، لمن يديرون هـذا الباب الخلفـي، هو طريقهـم إلى وضعه رهينة في أيديهـم، والتأثير من خلاله علـى توجهـات السياسـة الخارجية لبلده، وهـذا الباب فيـه أدوار لعدة قوى أبرزها أجهزة المخابرات.

والمعروف أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، كانت تعتمد طوال عشرات السنين الماضية، على المختصين في علم النفس السياسي، في دراسة شخصيات الحكام الديكتاتوريين الذين يسيطر الواحد منهم على إدارة شئون بلده، ويتصرف بلا أي قيود على قراراته.

وتجمعت لدى وكالة المخابرات المركزية، ووزارة الدفاع أيضًا، ملفات كاملة للتشخيص النفسي، لمثل هؤلاء الحكام، ومن يحتمل أن يخلفهم من شخصيات سياسية، أو من يورثونهم من أولادهم، بالإضافة إلى كبار المسئولين الذين يتصدرون المشهد السياسي، وهذا النهج لا يقتصر العمل به على الولايات المتحدة، فهناك دول أخرى كثيرة تتبع نفس الأسلوب.

وصار من المألوف ألا يتخذ أصحاب القرار، قراراتهم، إذا كانت تتعلق بأنظمة الحكم هذه إلا بعد الرجوع إلى هذه الملفات.

وتبدأ الفرق المختصة بعلم النفس السياسي، عملها، برصد تاريخ الشخص المقصود منذ طفولته، وتطور مسيرة حياته، ومكوناته النفسية، ومدى تحكم غرائزه في سلوكياته، ووجدوا أن طول بقاء مثل هذا الرئيس في الحكم، دون شرعية حقيقية، توجد لديه صفات معروفة أبرزها النرجسية، والعناد والتوهم بكمال صفاته، والشهوة المرضية للسلطة وإدمانها، وهو ما يجعل سلوكه عدائيًّا إذا شعر أن هذه السلطة يمكن أن تنزع منه، وحين يتعرض لضغوط شديدة، فإنه يصبح عدائيًّا تجاه شعبه، بعد

انفصـال تفكيـره عـن الواقـع الفعلـي لمجتمعـه، ودوران تفكيـره حول ذاته.

ومـع مثل هذا الرئيس، يسـهل لسياسـة الباب الخلفـي أن تضعه في قفص بلا قضبان، تتحكم فيه، ولو بشـكل غير مباشـر، والسيطرة عليه، عـن طريـق معرفـة دوافـع سـلوكياته، والتأكـد مـن ردود أفعالـه، لأي سياسات تتخذ معه.

إن ملفـات الحاكـم الديكتاتـور تحاط بالسـرية الكاملة فـي خزائن ليسـت متاحـة إلا للمختصيـن، لكـن وجودها، أمر معـروف في مجال صناعة القرار.

وكـان يحـدث حين يلتقـي رئيس أمريكـي لأول مرة، بـأي من مثل هؤلاء الحكام، أن يعكف قبلها، على قراءة التشـخيص النفسي للرئيس الـذي سـيقابله، ويتفـاوض معه، وهـو ما حدث مـع مبـارك، والإلمام الكامـل بتاريخه، وأبعاد شـخصيته، وحدث أيضًا مع كثير من الرؤسـاء من قبله ومن بعده.

إن هـذا الأسـلوب لا يتبـع مـع الـدول التـي تحكمهـا حكومـات ديمقراطيـة منتخبـة، عـن طريـق انتخابـات حـرة، وتجـري فـي دولـة مؤسسات يحكمها رئيس سلطاته مقيدة، ويخضع للمحاسبة، ففي هذه الحالة، تدار السياسـة الخارجية على أساس قواعد مستقرة، تكون فيها الدولـة الأخرى في موقف أقـوى، لأن حاكمها يعبر عن إرادة ومصالح شعبه، وليس عن ذاته.

وربما كان مما زاد من الاعتماد على هذا الأسلوب، شيوع ظاهرة الرؤساء الذين يتمسكون بالبقاء في الحكم إلى ما لا نهاية، ثم توريثه لأبنائهم من بعدهم، وإدارة الدولة على أيديهم بطرق تقود إلى التخلف والتدهور المجتمعي الشامل في كل قطاع، من الاقتصاد والتعليم، إلى الثقافة والفنون وجميع عناصر القوة الناعمة.

أي إن الحاكم الديكتاتور، سواء كان واعيًا أو دون وعي منه ـ يتحول إلى ألعوبة في يد دول تعرف كيف تستغل نقائصه، وتحركه في أي اتجاه تريده.

وهو واهم، يتصور ـ في خداع للنفس ـ أنه صاحب القرار، بينما مكونات شخصيته، تدفعه لأن يصبح بتأثير كل الظروف المحيطة به، أسير تفكيره التوهمي، الذي لا يقف على أرضية حقيقية.

بناء الدولة يبدأ بتشخيص الحالة المصرية

إن بناء الدولة رهن بتشخيص الحالة المصرية، فبالتوازي مع الإصلاح السياسي والاقتصادي لابد من تحرير العقل الإنساني من عملية سطو منظمة ظل مستهدفًا لها سنوات طويلة، استكمالًا لعملية السطو على الدولة، فإن بناء الدولة، وفق استراتيجية حقيقية، يبدأ بتشخيص حالة البلد.

وكان ذلك يجري بتفشي موجات من ترديد مزمن لمسميات، لأوضاع وكيانات، وسلوكيات، وممارسات، لا علاقة حقيقية لها

بمضمون ومحتوى هذه المسميات، وكان نشر هذا الزيف لمعاني الكلمات، هو ترويج لثقافة يراد لها أن تصير مستساغة ومقنعة، هذه الازدواجية للمعنى اللفظي وللحقيقة الفعلية هي بث مباشر للتشويش على حرية إعمال العقل، ودفعه، قسرًا، إلى صياغة أفكاره وعلاقاته وفق الزيف الموجه وتعطيل التوافق العام حول هدف مجتمعي، يتقدم بالدولة ويحمي المجتمع من التشرذم الفردي والفئوي والطائفي. كان ما يجري شيئًا أشبه بالدراما الإغريقية، التي لا تقدم الواقع للناس، لكنها تقوم بمحاكاة الواقع، في قالب يضفي عليه المؤلف من خياله.

وظلت اللغة اليومية لخطاب النظام السابق إلى المصريين، تلتزم باللفظ، دون المضمون الذي بقي مجرد لافتة، لكن ما وراءها شيء آخر.

النماذج لا تعد ولا تحصى، منها على سبيل المثال:

1- الحزب الحاكم يرفق باسمه صفة الديمقراطية، والنظام يصف أداءه بالديمقراطية ويتباهى أحيانًا بالقول إنها في أزهى عصورها(!)، بينما الدولة تدار بحكم استبدادي مطلق، قبضت فيه يد الرئيس على جميع السلطات.

ومؤسسات يتصدرها مجلس الشعب، الذي يأتي بالتزوير، وقهر الإرادة الحرة للناخبين ولا تكفي آلة التشويش على العقل، بتكرار القول إنها الديمقراطية.

2- نظام يكابر في تكرار ممل بأن التعليم مجاني، والعلاج مجاني وحق للجميع، بينما التعليم في تراجع وتخلف، وأهالي التلاميذ الذين استعصى عليهم التعليم في المدارس، يضطرون لدفع فاتورة باهظة ليحصلوا عليه في مراكز الدروس الخصوصية، ثم إن ما يجري في الكثير من المستشفيات الحكومية، أبلغ دليل على زيف لافتة العلاج المجاني.

3- التفاخر الكاذب بمعدل مرتفع شكلًا للتنمية، في حين أنه معدل رقمي أصم؛ لأن الدليل على أن هناك تنمية، تشهد عليه عدالة توزيع ناتجها، بين فئات الشعب، بصورة متوازنة.

4- ويتحدثون عن حماية الدستور الذي ينتهك جهارًا نهارًا على يد من يفترض أنه حاميه، فإلي أي سند دستوري يقول الرئيس السابق: إن ابني يساعدني في تسيير شئون الدولة؟!!

ثم يتواصل التمادي في انتهاك الدستور بعد أن نقل قبل عشر سنوات إلى ابنه إدارة شئون الدولة، وليفعل بها ما فعله، وهو الذي ليست له أي صفة دستورية تخوله تقلد هذا الدور.

ما أشد حاجتنا إلى رد الاعتبار للكلمة المنطوقة والمعلنة، لتكون اسمًا على مسمى وليس تزييفًا للمعاني، وتلاعبًا بالعقول، وهي أمور تحتاج إلى أن تكون في صلب الدستور، وهل يكون مفيدًا أكثر أن يتحقق ذلك عن طريق بيان يكون هاديًا ومرشدًا لواضعي الدستور؟ في حالة ما إذا كان من الأوفق أن يقتصر الدستور على عدد محدود من القضايا

المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، وعلاقـة الحاكم بالمحكومين، وضمانات تقييد سلطته، وترك الكثير من القضايا للقوانين العادية.

إن التخلـص من بقايـا عملية السـطو على العقل الإنسـاني، يحتاج إلى الكثير من خطوات تحصين الحياة السياسية في مصر، وهي متعددة ويمكن أن يكون من بينها:

أولًا: الحاجـة الماسـة إلى تعزيز اسـتقلالية التفكيـر، فالمجتمعات تتقدم بإطلاق سـراح عقول أبنائهـا، ليبدعوا ويبتكـروا، ويصنعوا تقدم وعظمة بلادهم.

ثانيًـا: تعريف واضح للثوابت التـي لا خروج عليها في تحديد هوية الدولة، ومرجعياتها.

ثالثًـا: الاهتمـام الواجب بمفهـوم الأمن الإنسـاني والذي جرى في السـنوات الأخيرة تقنينه في مواثيق دوليـة، وفي أفكار المهتمين بالفكر السياسي المعاصر وحقوق الإنسان في العالم، كمبدأ له خصوصيته.

رابعًـا: ضمانـات مقـررة بقـوة تحـول دون انفـراد المسـئول التنفيذي بالقـرار، فـي عصـر صـارت فيه المشـكلات أشـد تعقيـدًا، ومثقلـة بندرة متزايـدة في المـوارد، وزيـادة وتعدد مصـادر التهديد للوطـن، منها ما هو قـادم من الخارج، ومنها مـا هو كامن داخل الوطن، وهو ما يعني أن القرار صـار يحتاج إلى إطلاق الخيال من المسـئول، والرجوع إلـى أهل الخبرة والتخصص، وفي هذا تعزيز لمفهوم دولة المؤسسات عملًا وليس لفظًا.

خامسًا: إنهاء استمرارية العمل وفق أنماط ثابتة من الدفع إلى مجلس الشعب، بمن لا يملك العلم الذي يجعل لديه الإحاطة بالشأن العام أو من يفتقد أهلية التشريع، ويجب أن تتغير مقاييس السماح بمن يحق له أن يترشح. باشتراط حد أدنى من التعليم، أو على الأقل الخبرة العملية للفلاح الحقيقي مثلا ـ صاحب الخبرة الميدانية والتاريخية بالزراعة.

سادسًا: لم تعد الحدود التقليدية تفصل الدول عن بعضها، بل انزاحت هذه الحدود بفعل ثورة المعلومات، ولم تعد السياسات ونظرياتها بمسمياتها القديمة، صالحة لزمن طرأت فيه تغييرات هائلة على النظريات السياسية والاقتصادية التي كان مسلمًا بها لعشرات السنين، وكثير منها سقط، أو صدئت قدراته على الفعل، لتحل محلها أفكار واقعية منتجة حديثًا تستجيب للتحولات الجارية في العالم، وللتطورات في المزاج النفسي للمواطن، وهذه أمور تفرض قيودًا على من يعهد إليهم تنفيذ السياسات، ومراعاة أن تكون لديهم المعرفة بما يجري في العالم، وما يدور داخل بلدهم، ما ظهر وما خفي تحت السطح.

وبصفة عامة من المهم للغاية أن يكون الدستور معبرًا عن عصر لم يعد كسابقه، وعن مجتمع اختلف عما كان، ولا تقل أهمية عن ذلك، خطوة تحرير العقل الإنساني من السطو الذي استهدفه طويلًا، في عملية تشويش على قدرته على التفكير، والاختيار، والتأثير الحر على مصير وطنه.



الفصل السابع.. الختام

التاريخ يُصنع الآن





الآن ـ وقد دخلنا إلى المستقبل، بمختلف مراحله القريبة والبعيدة المدى ـ فماذا نحن فاعلون؟

إن بناء دولة حديثة متقدمة ديموقراطية كان الهدف المحوري لثورة 25 يناير. ولما كان النظام السابق قد ترك لنا مؤسسات الدولة، وقد أعمل فيها كل صنوف التخريب، بحيث أحال الكثير منها إلى هياكل يوحي مظهرها الخارجي وكأننا أمام دولة مؤسسات، فإن الحقيقة كانت على خلاف ذلك، من ثم كان من المهم استخلاص العبر من خطايا ما فات، حتى نتجنب تكراره، وعادة لا تنتهي خطايا الأنظمة الفاسدة وتزول بمجرد سقوطها، فهي تظل تفرز تأثيرات ضارة ومضادة لأهداف بناء الدولة لفترة حتى تستقر الأمور.

ولم تكن مظاهر الفوضى التي أعقبت الثورة، بعيدة عن نهج تفكير النظام السابق وطريقته في الحكم والإدارة، والتي شكلت أوضاعًا وأنماطًا سلوكية مقصودة على مدى 30 عامًا.

وإن هدف الوصول إلى المستقبل الذي ننشده، يحتاج نظرة بعيدة المدى على أحداث الفترة القريبة الماضية.

فما كان ينبغي في أعقاب ثورة 25 يناير التي أذهلت العالم، أن تدب في مصر تلك الخلافات، بطريقة تبدو وكأنها تتجاذبها من كل ناحية، تحاول أن تمزق ثوب الثورة النقي.

لقـد كانت «التوافقيـة» هي معجزة ميـدان التحرير، المسـتلهمة من روح الثـورة، وهى التي أسـقطت النظام فـي 18 يومًا، فما الذي حدث؟ ولماذا حدث؟

ولـم يكن قول زعمـاء العالم: إن هذه ثورة فريدة لم يسـبق لها مثيل فـي التاريـخ، وأنها ألهمتنـا، هو قول عشـوائي غير محسـوب، بل كان إدراكًا واعيًا بحقيقة الطاقة التي أطلقت هذه الثورة.

إن ثـورة 25 ينايـر لـم تكن وليـدة ظرف قصيـر ومحدود زمنيًّـا لكنها كانت حصيلة تعبئة وحشـد نفسـي للشـعب، وحين حانـت لحظة نضج طاقـة الثورة، فإنهـا حركت جموع المصريين بعـد أن وضعت طليعة من الشـباب أيديها علـى أدوات العصـر المتغير، مسـتلهمة أولًا محنة القهر التتـري للكرامـة الوطنية، وما اسـتوعبته ثانيًـا، من تغييـر وتطور يحدث متسـارعًا خارج حـدود الدولة يدفع بـدول أخرى إلى التقـدم والنهضة، وكانت هناك نخبة نشطة تمهد الأرض، وتهيئ المزاج النفسي للمصريين للثـورة، بمواقـف، وتحركات، وندوات، وكتابـات، رافضة بطش النظام وإفسـاده للحياة السياسـية والاجتماعية. وفي اللحظة المناسبة كان ذلك كله محفزًا للجماهير للتحرك اسـتجابة لدعوة الخروج إلى الشارع، ومن امتزاج هذا بذاك، تبلورت روح الثورة، التي صنعت هذه الأحداث.

كـان هناك بنـاء جديد للشـرعية، أساسـها الثورة، ومـا يمثلها ويعبر عنهـا تعبيـرًا حقيقيًّـا، وهـي شـرعية مسـتمدة مـن الطاقة التـي صنعت المعجزة، وهي التوافقية، بين الكل.

أما ما ظهر من محاولات بث التشتت والشرذمة وتمزيق ثوب الثورة، فلم يكن فيه شيء من الشرعية الجديدة، بل هو مضاد لها.

لم تكن مصر جزيرة معزولة عن العالم المحيط بها. فهي جزء منه.. وأيًّا كانت الخصوصية التاريخية والثقافية والحضارية لها، والتي تراعى في صياغة المبادئ والقوانين التي تحكم الدولة، فإن ذلك لا يجعلها تغفل عن أن العالم كله بلا استثناء، قد دخل عصر ثورة المعلومات، بكل قواعد عمله، ومفاهيمه، وأدواته في صناعة التقدم والنهضة، وأن الشعوب صارت من خلال قنوات اتصال ثورة المعلومات، تطل على بعضها عن قرب، ولديها اطلاع كامل على تجارب بعضها البعض، منها ما حقق النجاح والرقي والاستقرار، والنفوذ والمكانة، ومنها ما انغلق على ذاته، مانعًا نفسه من الاستفادة من تجارب نجاح الآخرين، وتدنى بالدولة التي يحكمها إلى درك الفشل والجمود والتقهقر، ثم إلى تقلص مكانتها الإقليمية والدولية، واستهانة الآخرين بها.

لقد جاءت سقطة النظام السابق، من قلب نقطة ضعفه، في انعزاله عن جموع المصريين، وقد أصبح يتحدث إليهم بلغة خطاب يتجاهل تمامًا حقيقة واقعهم المعيشي، وكأنه يقرأ من أوراق تشرح أوضاع شعوب أخرى وهو يثبت كل يوم، عجزًا متعمدًا عن حل مشاكلهم المتراكمة والمتفاقمة – في الصحة والتعليم والأجور والأسعار

والبطالـة وعـدم اكتراث صريح بما يطرحه المختصـون من أفكار لحل هذه المشاكل.

والغريـب أن النظام المجرد من أي رؤية سياسـية ومن هدف وطني يعمل من أجله، سوى هدف دوام بقائه في السلطة، قد خضع لإحساس وهمي بقدرته وسـطوته مسـتندًا إلى ذراعه الباطشـة وهـي أمن الدولة، وفكر الدولة البوليسية مقتنعًا بأن نظامه لا يقهر.

ونتيجـة انعزاله عن الشـعب، الـذي كانت طاقة حركتـه تتراكم يومًا بعـد يـوم، فـي اتجـاه مضاد للنظـام، فإنه قد فشـل فـي تفسـير وتحليل الظواهر الاحتجاجية الرافضة لنظامه وسياساته.

مبــدأ التوافقيــة الــذي أطلــق الثــورة

وحين جاءت اللحظة، وبرقت شـرارة انتفاضة الشباب في 25 يناير، لتشـتعل بها ثـورة متكاملة الأركان، بخروج الملايين اسـتجابة لندائهم فقـد كان محور الالتقاء الجمعي للمصرييـن، هو في الأهداف المركزة المعلنـة: عدالـة اجتماعيـة -كرامـة- حريـة. وكل منها يحتـوي معاني وبنـودًا ومطالـب عديدة، وتأسـس هذا الالتقـاء على قاعـدة التوافقية، التي جمعت الكل، وليتحول ميدان التحرير إلى رمز تاريخي للثورة.

فما الذي حدث؟ ولماذا حدث؟

كـان الميـدان مفتوحًا أمام مـن توافدوا عليه فـرادى وأفواجًا بعد ذلك، وكأن الميدان في نظرهم هو – مجلس قيادة الثورة- وحيث لـم تكن للثورة

قيـادة، وكـان التزاحـم على الميـدان الرمـز هائلًا، وبـدا منظمًـا أحيانًا من البعـض، فقد توارى في الميدان إلى حد كبير وجود الشـباب الذين صنعوا الثـورة، والذي راح يشـغل مسـاحته الوافدون وأكثريتهـم العظمى ممن لم يشـاركوا في تنظيم التحرك الذي قـاد للثورة، بل إن منهم من كان رافضًا أو متـرددًا فـي تأييدها في البداية، لكن هذا شـيء يحدث في تجارب مشـابهة في دول أخرى فيما عرف باسـم فوضى مـا بعد الثورة. وما كان ينبغي على شـباب الثـورة الأول أن يغيبوا عـن الصورة، بل كان لابد أن يشـكلوا منهم ومن اليوم الأول تنظيمًا يؤكدون به وجودهم – حراسًا للثورة – إن ما فعله الوافـدون كـان محاولة لتبديـد التوافقية، التـي هي تعبير عـن روح الثورة، وسـر قوتهـا وإعجازها، لكـن يبقى أن الثـورة بالطريقة التي تمـت بها ولها سـوابق تاريخية فـي مصر حدثت بنفس الصورة – هي تجسـيد للخصائص التاريخيـة للشـخصية القوميـة للمصرييـن والتـي يعـد التوافـق أحـد أبرز مكوناتهـا، فضـلًا عـن بقيـة مكونات الشـخصية القوميـة ومنها التسـامح، والتديـن ونبذ التطرف والعنف، ومن ثم فإن الثورة لـم تكن لحظة ومضت، لكنهـا طاقة فعل، سـوف تبقى قوتهـا الذاتية قادرة على إعـادة ضبط توازن الأمور، وإعادة المشـهد إلى أصوله، التي عبـرت عن المصريين وطبيعتهم وسجاياهم، والتقدم إلى الأمام لبناء مصر المستقبل والمصير.

شرعيـــة الثـــورة

ورغـم التشوش الذي أحدثته سيولة المواقف وفوضى ما بعد الثورة، فـإن تلـك تفاعـلات تعكس رد فعـل لكبت السـنين الطويلة، وسـرعان

مـا تصفـى، وتسـتعيد الثـورة زمامهـا فـي يدهـا، اسـتنادًا إلى شـرعيتها التي تأسسـت لها منـذ لحظة إعـلان مطالبها الأولى في ميـدان التحرير والتـي لا تخرج عن الكرامة والعيش الكريـم، والحرية والديموقراطية، وبعد أن تم لها إسقاط مبارك واستبداده، لم يعد مقبولًا استبدال استبداد باستبداد بديل، ينكر على الشعب حقه في الديموقراطية.

لقد استعادت مصر روحها في ميدان التحرير حين تدافعت الجماهير فـي الميدان، وفي ميادين أخرى في أنحاء مصر، مجتمعة حول الأهداف المعلنة، في تلاحم توافقي، ذابت فيه أية خلافات أو شعارات.

ولم تكن ثورة الخامس والعشـرين من يناير حدثًا مقطوع الصلة بما قبلـه، فهـي كغيرها من الثورات والأحداث الكبرى التي شـهدتها مصر فـي مختلف عصورها، لا تنفصل عن أصولها التاريخية، فالإنسـان ابن مجتمعه، وإذا كانت شـخصيته تتشـكل بتأثير الظـروف المعاصرة التي يعيشـها، وتحيـط به في حقبة زمنية معينة، فإن نفس الشـخصية تسـتمد كثيـرًا مـن خصائصها من مكونـات مجتمعه بكل ما عاشـه من أحداث وتجـارب ومؤثـرات جغرافية وتاريخية على مر العصـور؛ لذلك تجده يتصرف بنفس الطريقة تقريبًا حتى ولو تباعدت المسـاحات الزمنية عن بعضهـا، وهـو ما رأينـاه في أحـداث كبرى صنع بهـا تاريخ بلـده، وقد أشرت إليها في فصول هذا الكتاب.

إن روح مصر التي استعادتها بثورة 25 يناير تبلورت في رؤية لإنجاز نهضـة تليق بمصر، وهو ما تخلفت فيه عبر عشـرات السـنين الماضية.

وهو هدف لا يختلف في جوهره عن نهضة الحضارات المصرية القديمة قبل آلاف السنين. والتي لم تكن أكثر من توافق مجتمعي حول مشروع قومي يحقق التقدم في كافة دروب الحياة: في المعرفة، والعلوم، والطب، والهندسة، والأدب، والفنون التشكيلية، والكيمياء، والتحنيط، والفلك، والمهارات العالية للأيدي العاملة المدربة من الحرفيين، مشروع قومي يحتوي الجميع في تناغم وتناسق للجهود.

وهذا هو نفسه مفهوم الاستراتيجية العليا للقوى الكبرى في عالم اليوم، والتي تبنى على هدف وطني، يقتنع به الجميع، ويلتفون من حوله، ويساندونه، وتتحرك كل قطاعات المجتمع أفرادًا وجماعات معًا نحو الهدف في تنسيق وتكامل لجهودها.

ولما كان العالم يتغير حسب إيقاع سرعة عصر ثورة المعلومات، فإن مفهوم المشروع القومي وإن بقي جوهره كما هو، فإن مقتضيات العصر، بوسائله المتطورة، صارت تفرض التطوير والتحديث لآليات عمل المشروع القومي.

وربما كانت أهم عناصر قوة الدفع الجديدة نحو المشروع القومي هي اكتشاف مصر لمواطن قوتها بعد 25 يناير، وبعد أن ساد إحساس مخادع بأنه لا أمل في إصلاح الحال. ولابد أن يدرك الجميع أن المشروع القومي له شروط لا يتحقق في غيابها، وهو ما عرف في علم السياسة وما برهنت عليه أحداث كبرى في تاريخ مصر، وهو توافر ووجود روح الجماعة وهي تعني تجمع مختلف التيارات السياسية، في

دائـرة الهـدف المشـترك، والرؤيـة المتوافق عليهـا، في تجنيـب للنوازع الذاتية، والأهداف الخاصة، وفي تغليب للهدف القومي والصالح العام.

ولابـد أن يـدرك الجميـع أن إدارة دولـة، لا يمكـن أن تطبـق عليها معاييـر إدارة شـئون حزب أو مجموعـة أو تجمع، وعلى سـبيل المثال نحـن قـد دخلنـا عصـرًا، تغيـرت فيـه كثيـر مـن النظريـات السياسـية والاقتصاديـة التـي كانـت تعـد مرجعيـة ثابتة لمـن يحكمـون ويتولون المسئولية، وأصبحت المرحلة الجديدة لا يصلح لها إلا إنتاج الأفكار، وإطلاق الخيال، والاسـتفادة من تجارب دول أخرى، لإصلاح الحال، وحل مشـاكل صـار حلها يستعصي على الأفكـار التقليديـة حتى وإن صلحـت في سـنوات مضت. حتى إن فكـرة الديموقراطية ذاتها طرأت عليهـا تغييـرات جوهرية، بعد أن تداخلـت فيها أهـداف تحقيق التقدم الاقتصادي والأمن القومي.

إن ثورة 25 يناير قامت للتخلص من نظام اسـتبدادي فاسد ظالـم، فاقد للرؤية السياسـية، والفكر الاستراتيجي، منعدم الصلة بحقيقة التغير الذي يجتـاح العالـم، ولإقامـة دولـة ديموقراطية حديثـة قادرة علـى أن تحقق للشـعب أمانيـه وطموحاتـه، وتتنافس مـع الدول الأخـرى، في مجالات الإنتاج والأمان، والاستقرار، في عصر قانونه هو التنافسية في كل شيء.

هذا هو المجرى الذي شـقته ثورة 25 يناير على أرض مصر، لتتدفق فيـه الميـاه، تعيد لمصـر الخصوبة، والنمـاء، والازدهـار، ولتقوم على أرضها – بعد طول انقطاع – الدولة الحديثة الناهضة.




دار نهضة مصر
للنشر



ثورة 25 يناير .. وإعادة بناء الدولة

ربما يكون الكثيرون قد فوجئوا بالثورة في 25 يناير 2011، فلقد جرى الترويج عن عمد لفكرة مضللة تقول إن المصريين بطبعهم شعب مستسلم لواقعه ولا يثور.

لكن من يقرأ تاريخ مصر الحديث يعرف أن من الصفات الأساسية للشخصية القومية للمصري، الصبر، واختزان مشاعره التي يطلقها في لحظة ما، فتطيح بالوضع المفروض عليه، وبإرادته الحرة.

ولم تكن الصحوة في 25 يناير مجرد هبّة غضب، ثم تهدأ، لكنها كانت ثورة حقيقية وكاملة، للخلاص من نظام صادَرَ على حرية الشعب وإرادته، وعزلَه عن تيار تاريخي دافق أخذ في مساره دولًا كثيرة حققت التقدم والازدهار.

إن ثورة 25 يناير هي بداية إطلاق سراح الشعب [illegible] من إعادة بناء الدولة المتقدمة والناهضة.







6 221133 344623